Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

# المملكة الأردنيـة الهاشمية

# المرصد الاقتصادي

## بناء النجاح، كسر الحواجز
## إطلاق القوة الاقتصادية للمرأة في الأردن

خريف ٢٠٢٣

البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

# مرصد الاقتصاد الأردني

## بناء النجاح، كسر الحواجز
## إطلاق القوة الاقتصادية للمرأة في الأردن

**خريف ٢٠٢٣**

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

© ١٢٣٢٠ البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي ٢٠٢٣
١٨١٨ H Street NW
واشنطن العاصمة ٢٠٤٣٣
هاتف: ١٠٠٠-٤٧٣-٢٠٢
الموقع الالكتروني: www.worldbank.org

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع مساهمات خارجية. النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل لا تعكس بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي أو مجلس مديريه التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها.

لا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو حداثة البيانات المدرجة في هذا العمل ولا يتحمل المسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، أو مسؤولية فيما يتعلق باستخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات الموضحة. لا تشير الحدود والألوان والطوائف والمعلومات الأخرى الموضحة على أي خريطة في هذا العمل إلى أي حكم من جانب البنك الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم أو الموافقة على هذه الحدود أو قبولها.

لا شيء في هذا التقرير يشكل أو يفسر أو يعتبر قيدًا أو تنازلًا عن امتيازات وحصانات البنك الدولي، وكلها محفوظة على وجه التحديد.

الحقوق والتصاريح

المواد في هذا العمل تخضع لحقوق التأليف والنشر. نظرًا لأن البنك الدولي يشجع على نشر المعرفة، فقد يتم إعادة إنتاج هذا العمل، كليًا أو جزئيًا ، لأغراض غير تجارية طالما تم ذكر الإسناد الكامل لهذا العمل.

يجب توجيه أي استفسارات حول الحقوق والتراخيص - بما في ذلك الحقوق الفرعية - إلى منشورات البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي ١٨١٨ H Street NW ، واشنطن العاصمة ٢٠٤٣٣، الولايات المتحدة الأمريكية؛
فاكس: ٢٦٢٥-٥٢٢ ٢٠٢ ؛ البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

صور الغلاف مستخدمة بإذن من © Julius Bramanto © Zurijeta والبنك الدولي.

تصميم المنشور بواسطة The Word Express Inc. وBigAD Communication

# مقدمة

يقدم تقرير مرصد الاقتصاد الأردني آحدث التطورات والسياسات الاقتصادية الرئيسية على مدى العام، كما يعرض نتائج بعض الدراسات التحليلية للبنك الدولي بشأن الأردن ويضعها ضمن التحليل طويل الأجل وضمن السياق العالمي، كما يقيم آثار هذه التطورات والتغيرات الأخرى في السياسة على الآفاق المستقبلية للأردن. كذلك، يقدم التقرير تقيما للآثار المترتبة على هذه التطورات وعلى التغييرات الأخرى في السياسات فيما يخص النظرة المستقبلية للأردن. يغطي التقرير جوانب عديدة من الاقتصاد الكلي إلى الأسواق المالية إلى مؤشرات رفاهية الإنسان والتنمية، ويخاطب الجمهور الواسع بما في ذلك صانعي السياسات وأصحاب الأعمال والمشاركين في الأسواق المالية ومجتمع المحللين والمهنيين العاملين في الأردن. ويغطي هذا العدد من التقرير التطورات والبيانات حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.

المرصد الاقتصادي الأردني هومن إنتاج وحدة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، قسم الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار في مجموعة البنك الدولي. قادت إصدار هذا العدد من التقرير كل من هدى يوسف (اقتصادية أولى) بالمشاركة مع رامي عرابي (اقتصادي استشاري)، وسارة فريد (اقتصادية استشارية)، كما قام بكتابة قسم "تحت المجهر- تحرير القوة الاقتصادية للمرأة في الأردن" هدى يوسف استنادا إلى دراسات تحليلية ساهمت فيها كل من جونا لاندقال (أخصائية اجتماعية أولى) ونور المغربي (استشارية النوع) ومونيزا علام (اقتصادية نقل أولى) وميرا مراد حافظ (أخصائية نقل أولى) ومانچولا لوثريا (اقتصادية أولى) ورادا ناجي (أخصائية حماية اجتماعية)، وزينا داواني (أخصائية تعليم أولى) وريم حافظ (أخصائية صحة أولى).

استفاد التقرير من تعليقات نوربرت فيس (قائد الاقتصاديين) ودانيال ليدرمان (قائد الاقتصاديين ونائب كبير الاقتصاديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

تم إعداد التقرير تحت إشراف إريك لو بورني (مدير الممارسات)، وهولي بينر (الممثل المقيم)، وجان كريستوف كاريه (المدير الإقليمي).

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا المرصد هي تلك الخاصة بموظفي البنك الدولي ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس إدارة البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

للأسئلة والتعليقات على محتوى هذا المنشور ، يرجى التواصل مع هدى يوسف (hyoussef@worldbank.org). نبيل درويش (مسؤول العلاقات) هو المسؤول عن الاتصالات والتواصل والنشر. للإنضمام إلى في قائمة توزيع البريد الإلكتروني لهذا المنشور أو غيره من المطبوعات ذات الصلة، أو للتواصل من جانب وسائل الإعلام، يرجى التواصل معه على (ndarweesh@worldbankgroup.org).

للحصول على معلومات حول البنك الدولي وأنشطته في الأردن، بما في ذلك النسخ الإلكترونية من هذا المنشور، يرجى زيارة www.worldbank.org/en/country/jordan

# قائمة المحتويات

**الملخص التنفيذي** ..... ١٠
**أحدث التطورات الاقتصادية** ..... ١٢
١. القطاع الحقيقي وسوق العمل ..... ١٢
٢. تطورات المالية العامة والدين العام ..... ١٥
الإطار ١ . تطور الدين العام للحكومة الأردنية والديون المضمونة ..... ١٧
٣.الحسابات الخارجية ..... ٢٢
٤. السياسة النقدية والتضخم ..... ٢٤
**التوقعات والمخاطر** ..... ٢٦
الإطار ٢. الأثر المحتمل للصراع المندلع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الأردني ..... ٢٨
الملحق ١. موجز لمراجعة الحسابات القومية الأردنية ..... ٣٣
**تحت المجهر: تحرير القوة الاقتصادية للمرأة في الأردن** ..... ٣٦
الإطار ٣. مبادرات الحكومة الأردنية الأخيرة والمستمرة لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة ..... ٤١
الملحق ٢. التجارب العالمية مع السياسات المؤثرة لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل ..... ٥٠

# قائمة الأشكال والجداول

التطورات الاقتصادية


شكل ١-١ سجل الأردن واحدا من أبطأ مسارات النمو مقارنة بالدول النظيرة ..... ١٢
شكل ١-٢ لا يزال قطاع الخدمات يقود النمو، وشهدت الصناعة والزراعة مساهمات قوية..... ١٢
شكل ١-٣ عودة إيرادات السياحة بجميع أغراضها إلى طبيعتها في النصف الأول من ٢٠٢٣، ونمت سياحة الأعمال بأسرع وتيرة..... ١٣
شكل ١-٤ يأتي الوافدون من مناطق وبلدان موزعة بالتساوي ..... ١٣
شكل ١-٥ ما زالت جميع مؤشرات سوق العمل غير مواتية..... ١٣
شكل ١-٦ لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، وخاصة بين النساء..... ١٤
شكل ١-٧ تنمو القطاعات عالية الإنتاجية بشكل أسرع، لكن حصتها من العمالة تظل متواضعة..... ١٤
شكل١-٨ استمرار ضبط المالية العامة للحكومة المركزية بدعم من الإيرادات وانخفاض الإنفاق على الدعم ..... ١٥
شكل ١-٩ ارتفاع الإيرادات مدفوعا بتحسن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، على الرغم من انخفاض المنح ..... ١٥
شكل ١-١٠ انخفاض الإنفاق على الدعم يعوض زيادة الإنفاق الرأسمالي ومدفوعات الفائدة ..... ١٦
شكل ١-١١ تحسن عجز الحساب الجاري في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مدفوعًا بميزان الخدمات وتقلص العجزالتجاري..... ٢٣
شكل ١-١٢ شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٣ انكماشاً في الواردات النفطية وغيرالنفطية..... ٢٣
شكل ١-١٣ زادت استثمارات المحفظة في عام ٢٠٢٣ بينما استقر الاستثمار الأجنبي المباشر ..... ٢٣
الشكل ١-١٤ استقر الإحتياطي الاجنبي عند مستوى نهاية عام ٢٠٢٢..... ٢٣
شكل ١-١٥ تباطأ معدل التضخم السنوي بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٣ ..... ٢٤
شكل ١-١٦ تباطؤ معدل التضخم السنوي جاء مدعومًا بتأثير سنة الاساس وانخفاض معدل التضخم الشهري ..... ٢٥
شكل ١-١٧ انخفاض معدل التضخم الشهري بفضل المساهمة السلبية من مواد الوقود ..... ٢٥
شكل ١-١٨استمرت أسعار الفائدة الحقيقية في الارتفاع ..... ٢٥
شكل ١-١٩ انخفضت قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للشهر الخامس على التوالي ..... ٢٥
شكل ١-٢٠ تباطأ معدل نمو السيولة المحلية إلى أبطأ وتيرة منذ ٢٠١٩ ..... ٢٥
شكل ١-٢١ مساهمة ايجابية لصافى الأصول الأجنبية في معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ..... ٢٥


الأطر


شكل ط١ . إجمالي الدين الحكومي والديون المضمونة..... ١٧
شكل ط٢. رصيد الدين بالعملة الأجنبية..... ١٧
شكل ط٣.الدين والناتج المحلى الاجمالى الأسمى..... ١٧
شكل ط٤. عوامل التغيير في إجمالي الدين الحكومى والمضمون ..... ١٨
شكل ط٥. الدين الاجمالى للحكومة المركزية..... ١٩
شكل ط٦ . اجمالى الدين المكفول..... ١٩
شكل ط٧. اجمالى الدين بالعملة المحلية..... ١٩
شكل ط٨ . حائزو الدين بالعملة المحلية..... ١٩
شكل ط٩. المطلوبات من الحكومة المركزية..... ١٩
شكل ط١٠. المتوسط المرجح لاستحقاق الدين..... ١٩
شكل ط١١. حائزو الدين بالعملة الأجنبية..... ٢٠
شكل ط١٢. توزيع الدائنين من المنظمات الدولية والاقليمية..... ٢٠
شكل ط١٣. حيازة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي من الدين الحكومى والمضمون..... ٢١
شكل ط١٤. التغير فى حيازة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي من الدين الحكومى والمضمون..... ٢١

شكل ط١٥. حيازة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي من سندات الخزانة الحكومية..... ٢١
شكل ط١٦. الدين العام بعد استبعاد حيازة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي من سندات الخزانة الحكومية..... ٢١
شكل ط١٧. مدفوعات الفوائد..... ٢١
شكل ط١٨. متوسط مدفوعات فوائد الدين ٢٠١٧-٢٠٢١..... ٢١
شكل ط١٩. متوسط خدمة الدين ٢٠١٧-٢٠٢١..... ٢٢
شكل ط٢٠. الدين وخدمة الدين العملة الأجنبية..... ٢٢
الشكل ط ٢١- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - السياحة والقطاعات الأخرى..... ٢٨
شكل ط٢٢ - التأثير المحتمل لانخفاض عائدات السياحة على الحساب الجارى..... ٢٩
شكل ط٢٣ - الأسعار العالمية للبترول..... ٣٠
شكل ط٢٤ - وجهة الصادرات الأردنية..... ٣٠
شكل ط٢٥ . فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية..... ٣١

الملاحق

الشكل م١ - المراجعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي..... ٣٣
الشكل م٢- التعديلات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع..... ٣٣
الشكل م٣ - أدت المراجعات التصاعدية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى انخفاض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي..... ٣٣
الشكل م٤ - أدت مراجعة بيانات الحسابات القومية إلى انخفاض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٠-٢٠٢٢..... ٣٤
الشكل م٥ عجز الحساب الجاري..... ٣٤
الشكل م٦ - الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات..... ٣٤

الجداول

الجدول ١. الأردن - مؤشرات اقتصادية مختارة..... ٣٢
الجدول ٢ . ملخص مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التى تمت مراجعتها وكذلك تأثير المراجعة على توقعات خبراء البنك الدولى..... ٣٥

تحت المجهر: تحرير القوة الاقتصادية للمرأة في الأردن

شكل ٢-١ الفجوات بين الجنسين سائدة في جميع المراحل..... ٣٧
شكل ٢-٢ تقل احتمالية دخول النساء الحاصلات على تعليم أقل إلى سوق العمل..... ٣٧
شكل ٢-٣ تعكس المؤشرات الصحية جودة خدمات الرعاية الصحية الإنجابية ورعاية الطفل..... ٣٨
شكل ٢-٤ يعاني أكثر من ثلث النساء في سن الإنجاب من بعض المضاعفات الصحية..... ٣٨
شكل ٢-٥ لا توجد فجوة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة..... ٣٩
شكل ٢-٦ ... لكن ضعف الالتحاق بشكل عام يؤثر على مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى كل من الأولاد والبنات..... ٣٩
شكل ٢-٧ معدل الالتحاق بالتعليم مرتفع ولكن استكمال درجات التعليم أقل بكثير..... ٣٩
شكل ٢-٨ النساء أقل نشاطا اقتصاديا بكثير من الرجال، ولا سيما بعد الزواج..... ٤٠
شكل ٢-٩ عندما تكون الوظائف نادرة، هل يجب أن يكون للرجال حق أكبر في الحصول على وظيفة من المرأة؟..... ٤٠
الشكل ٢-١٠ يُنظر إلى الوظائف التقليدية على أنها مهن مثالية للنساء..... ٤١
الشكل ٢-١١ وظائف معينة فقط للمرأة هي التي تحظى بالقبول بين الشباب في الأردن..... ٤١
الشكل ٢. ١٢ التوزيع الجغرافي لدور الحضانة..... ٤٣

الشكل ٢. ١٣ التوزيع الجغرافي للأطفال دون سن الخامسة.....٤٣
الشكل ٢-١٤ أكثر من ثلثي الأمهات على استعداد لتلقي خدمات رعاية الأطفال.....
٤٤
الشكل ٢-١٥ التكلفة وعدم التوفر هي الأسباب الرئيسية لعدم إرسال الأطفال إلى مراكز رعاية الطفل..... ٤٤
الشكل ٢- ١٦ يسهل لسكان المناطق المركزية في الأردن الوصول إلى حصة أكبر من الوظائف..... ٤٥
الشكل ٢-١٧ تعتمد النساء في عمان بشكل أكبر على وسائل النقل الخاصة..... ٤٦
الشكل ٢-١٨ تم تحديد العديد من التحديات والتحسينات من قبل مستخدمات وسائل النقل العام من النساء.....٤٧
الشكل ٢-١٩ لا يوجد حل سحري: هناك حاجة إلى مجموعة كاملة من الأولويات لتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة..... ٤٩

# الملخص التنفيذي

**مر الأردن بأوضاع صعبة وواجهها بحذر، وأظهر مرونة في مواجهة العديد من الصدمات الخارجية.** وعلى الرغم من سرعة التعافي بعد أزمة كوفيد-١٩، ظلت البلاد تحقق معدلات منخفضة للنمو على مدى العقد الماضي، تدور في المتوسط حول ٢,٢٪ في الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢٢. وقد سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٢، ثم تسارع إلى ٢,٧٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٣،[١] متجاوزًا متوسطه قبل كوفيد-١٩ البالغ ٢,٤ ٪ في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩). وجاء النمو مدعوما بمساهمة قوية من القطاعات الخدمية (النقل والاتصالات، التمويل والتأمين، وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة)، بالإضافة إلى قطاع الصناعة وتعافي القطاع الزراعي. وفي الوقت نفسه، شهد قطاع الفنادق والمطاعم أعلى نمو سنوي له منذ الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ (وهو ما يعكس أيضًا الانتعاش القوي لإيرادات السياحة والسفر)، لكن مساهمته في النمو تظل هامشية نظرًا لصغر حجمه في الاقتصاد.

**وعلى الرغم من التعافي الإقتصادي، لا تزال القيود الهيكلية الراسخة تؤثر على نتائج سوق العمل.** واصل معدل المشاركة في قوة العمل انخفاضه التدريجي إلى ٣٣٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، مقارنة من ٣٩,٧٪ في عام ٢٠١٧. ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض مشاركة كل من الذكور والإناث. ولا تزال مشاركة المرأة الأردنية في العمل من بين أدنى المعدلات في العالم، حيث وصلت النسبة إلى ١٣,٨٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣. ومما يثير القلق بنفس القدر، انخفض معدل التوظيف إلى ٢٥,٦٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ ويظل أقل بكثير من متوسط ما قبل كوفيد-١٩ البالغ ٣١,٢٪ (٢٠١٢-٢٠١٩)،. وعلى الرغم من انخفاض المشاركة، فقد أدى انخفاض التوظيف إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ٢٢,٣٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، ليظل أعلى بكثير من متوسطه قبل كوفيد-١٩ البالغ ١٥,١٪ (٢٠١٢-٢٠١٩).

**تباطأ معدل التضخم الإجمالي السنوي بشكل كبير في عام ٢٠٢٣، مدعوما بتشديد السياسة النقدية وانخفاض أسعار السلع الأساسية.** استمر معدل التضخم الرئيسي السنوي في التباطؤ إلى ١,٤٪ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، نزولا من ذروته البالغة ٥,٤٪ في سبتمبر ٢٠٢٢. وكان التباطؤ مدعومًا بتأثير أساسي إيجابي وتضخم شهري ضعيف، مدفوعًا بشكل أساسي بالمساهمة السلبية من أسعار الوقود والنقل والسيطرة على أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية. منذ مارس ٢٠٢٢، قام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٥٢٥ نقطة أساس ليصل إلى أعلى مستوى منذ ٢٠٠٦/، ٢٠٠٧، مما يجعل الأردن أحد الدول القليلة في المنطقة التي تتمتع بمعدلات فائدة حقيقية إيجابية.

**ويواصل الأردن مساره لضبط أوضاع المالية العامة للحكومة المركزية، مدعوما بالنمو والإصلاحات المعززة للإيرادات، في حين نما إجمالي الإنفاق بوتيرة أبطأ.** فلقد تقلص العجز المالي للحكومة المركزية (بما في ذلك المنح) إلى ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، وسجل الرصيد الأولي فائضًا بنسبة ٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣. وتعود الزيادة في الإيرادات في تلك الفترة بشكل رئيسي إلى تحسن الإيرادات غير الضريبية، على الرغم من انخفاض المنح الأجنبية. وعلى الجانب الآخر، كانت الزيادة في إجمالي الإنفاق في عام ٢٠٢٢ مدفوعة بشكل أساسي بإعادة تقديم دعم الوقود والغذاء كجزء من استجابة الحكومة للضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية. ومع إلغاء دعم الوقود في عام ٢٠٢٣، أدى انخفاض الإنفاق على (الغذاء بشكل أساسي) إلى تعويض الزيادة في مدفوعات الفائدة والنفقات الرأسمالية.

**وعلى الرغم من تحسن الأداء المالي، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مستمرة في الارتفاع.**[٢] فقد استمر إجمالي الدين الحكومي والديون المضمونة في النمو مع استمرار الضغوط من قطاعي الكهرباء والمياه، حيث وصل إلى ١١١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ (مقارنة بـ ١٠٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق). كما ارتفع الدين الحكومي العام (الذي يشمل صافي حيازات صندوق الاستثمار الاجتماعي) إلى ٨٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٨٧,٥٪ في العام السابق. وفي تموز (يوليو) ٢٠٢٣، ارتفع إجمالي الدين الحكومي والمضمون إلى ٤٠,١ مليار دينار أردني، مقارنة بـ ٣٨,٥ مليار دينار أردني في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع الديون بالعملة الأجنبية بعد إصدار سندات دولية بقيمة ١,٢٥ مليار دولار (٠,٩ مليار دينار أردني). يعرض الإطار ١ المزيد من التفاصيل حول تطور الدين العام على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

[١] في أكتوبر ٢٠٢٣، تمت مراجعة أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي للأردن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ مراجعات كبيرة، مما أدى إلى تغييرات في تطورات مؤشرات النمو الحقيقي، بالإضافة تغير مؤشرات القطاع المالي والدين العام والقطاعات النقدية والخارجية التي يتم قياسها كنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما أدت مراجعات بيانات الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٢ والربع الأول من عام ٢٠٢٣ بالزيادة إلى انخفاض عجز الحساب الجاري.

[٢] يتضمن تعريف دين الحكومة المركزية (١) دين قطاع الموازنة؛ و(٢) الدين المضمون لـ ٥٧ وحدة حكومية بما في ذلك شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه. أما مصطلح دين الحكومة العامة فيدمج ما ورد أعلاه (دين الحكومة المركزية وما يشتمل عليه) مع حيازات الدين الحكومي لمؤسسة الضمان الاجتماعي (SSC)، والتي تحقق حاليا فائضًا سنويًا من خلال ذراعها الاستثماري: صندوق استثمار الضمان الاجتماعي (SSIF) (لمزيد من التفاصيل انظر الإطار ١).

**أما الحسابات الخارجية فقد شهدت تحسناً في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، مدعومة بزيادة في إيرادات السفر وتقلص العجز التجاري.** فقد انخفض عجز الحساب الجاري إلى ٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، مدعوما باستمرار تعافي إيرادات السفر على الرغم من اتساع العجز التجاري. وفي الوقت نفسه، انخفض فائض الحساب الرأسمالي والمالي في عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات إلى عجز قدره ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وواصل الحساب الجاري الاستفادة من المزيد من الارتفاع في إيرادات السفر في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ وتضييق العجز التجاري (والذي يرجع بشكل رئيسي إلى انكماش واردات النفط) على الرغم من انخفاض التحويلات. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع فائض الحسابات الرأسمالية والمالية، مما أدى إلى تقلص عجز ميزان المدفوعات إلى ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

**من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٢,٦٪، مدفوعة بقطاعات الخدمات.** ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في العام القادم ٢٠٢٤إلى ٢,٥٪، ثم يعود إلى الإرتفاع إلى ٢,٦٪ في العام التالي. ومع توقع أن تظل معدلات التضخم تحت السيطرة، إلا أن الرفاه الاجتماعي لا يزال مهددًا بعدة عوامل، بما في ذلك عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب قوة العمل المتزايدة ومواكبة أجور القطاع العام، فضلاً عن انخفاض المساعدات الموجهة للاجئين. وفي الوقت نفسه، ستظل خطط ضبط أوضاع المالية العامة معتمدة على تنامي الإيرادات المحلية، مما يخفض من التوقعات حول معدلات العجز المالي إلى مستوى ٥,١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وعلى الصعيد الخارجي، من المتوقع أن يستفيد الحساب الجاري من الانتعاش الحالي في إيرادات السفر وتراجع الضغوط على أسعار السلع العالمية.

**لا تزال الأوضاع العالمية تشهد العديد من التحديات.** فقد رفعت البنوك المركزية الكبرى أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات، وأشارت إلى أن الظروف النقدية المتشددة قد تستمر حتى يتم التأكد من أن التضخم يعود إلى مستوياته المستهدفة. وقد أدى هذا إلى زيادة تكلفة التمويل وتآكل الحيز المالي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تتباطأ معدلات النمو العالمية وتلك المتحققة لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لالأردن في عام ٢٠٢٣، قبل أن تستقر بشكل عام فيما بعد. وقد عادت أسعار السلع الأساسية المستوردة (كالنفط والقمح) إلى مستوياتها قبل الغزو الروسي لأوكرانيا. ومع ذلك، فقد ارتفعت أسعار النفط العالمية بشكل ملحوظ بعد قرارات مجموعة الأوبيك + بخفض الإنتاج والصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط.

**الجزء الثاني من التقرير "تحت المجهر" يسلط الضوء على دور المرأة باعتبارها عنصرًا أساسيًا على أجندة التنمية في الأردن، وعلى زيادة مشاركتها باعتبارها محركا رئيسيا لتحقيق نمو أقوى وأكثر شمولاً.** يتخذ التحليل منهج دورة الحياة، ويتتبع رحلة الفتيات والنساء الأردنيات منذ الولادة - بالنظر إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الطفل - ومرورا بالتعليم، وصولا لسوق العمل. ويتناول التحليل بعض العوائق التي تحول دون زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وفي الاقتصاد. كذلك، يسلط الضوء على عدم وصول الإناث (وكذلك الذكور) إلى مراحل متقدمة من المستويات الدراسية برغم ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم. فعلى سبيل المثال، تشير الاحصاءات إلى أن نسبة ٢٢٪ فقط من النساء في سن ٢٥+ قد أكملن تعليمهن العالي. وبينما تستعد المرأة لدخول سوق العمل، فإنها تواجه سلسلة من العوائق، بما في ذلك مسؤوليات رعاية الأطفال، ووسائل النقل العام، بالإضافة إلى الأعراف الاجتماعية السائدة، من بين أمور أخرى. يعتمد هذا الجزء من التقرير على جهد تحليلي مبني على استخدام دراسات استقصائية لتوفير معلومات تفصيلية عن خدمات رعاية الطفل (من حيث مدى توفرها وتحمل تكلفتها)، وكذلك على مخاوف المرأة المتعلقة باستخدام وسائل النقل العام (من حيث مستويات الراحة وأوقات الانتظار وإجراءات السلامة وإمكانية الوصول لها).

# أحدث التطورات الاقتصادية

## ١. القطاع الحقيقي وسوق العمل

القطاعات الواعدة تقود النمو، لكن نتائج سوق العمل لم تعكس تلك التطورات بعد.

**يظل الأردن محاصرا في معدلات منخفضة للنمو والتي بلغت في المتوسط ٢,٢٪ على مدى العقد الماضي، وهو أحد أبطأ المسارات مقارنة بالبلدان المماثلة** (الشكل ١-١). بعد أن وصل إلى ٢,٤٪ خلال عام ٢٠٢٢،[٣] تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٢,٧٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣. وكان النمو مدفوعاً بمساهمة قوية من قطاعات الخدمات، حيث بلغ مجموع مساهمات قطاعات النقل والاتصالات والتمويل والتأمين وتجارة الجملة والتجزئة ٠,٩ نقطة مئوية، بالإضافة إلى مساهمة قوية من قطاع الزراعة بنسبة ٠,٣٪ (وهو ما يرجع جزئياً إلى الأثر الإيجابي لفترة الأساس) ( الشكل١-٢). ويواصل القطاع الصناعي مساهماته القوية في دفع النمو، مع نمو التصنيع بنسبة ٣,٦٪ والتعدين بنسبة ٣,٩٪. وكان أداء الأخير قد جاء أقل من المتوقع في عام ٢٠٢٢ مقارنة بالتوقعات نظرا لارتفاع أسعار البوتاس والفوسفات (والتي كانت قد نمت بنسبة ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٢)، وإن ظل أعلى من متوسطاته التاريخية. وفي الوقت نفسه، نما قطاع المطاعم والفنادق بنسبة ٥,٨٪، لكن مساهمته في النمو الإجمالي تظل متواضعة (٠,١ نقطة مئوية) نظرا لانخفاض وزنه نسبة إلى إجمالي الاقتصاد (١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

**جاء انتعاش إيرادات السياحة والسفر في عام ٢٠٢٢ على نطاق واسع وشمل مختلف فئات السفر والبلدان.** على غرار الدول السياحية الأخرى في المنطقة، تواصلت زيادات أرقام السياحة في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، وإن كان ذلك بمعدلات أبطأ مما شهدته في عام ٢٠٢٢. جاءت فئة السفر لأغراض العمل في الصدارة من حيث سرعة النمو خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ (الشكل ١-٣). شهد عدد الوافدين من غير العرب أقوى زيادة بنسبة ١٠٩ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٢، وفقد الوافدون من الأردنيين والجنسيات العربية الأخرى بعض الزخم مقارنة إلى الأرباع السابقة (الشكل ١-٤). وتشير البيانات الأخيرة إلى أن إجمالي عدد الوافدين زاد بنسبة ٥١ في المائة خلال الأشهر السبعة من عام ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٢، مع ارتفاع ملحوظ (بنسبة ٧٦ في المائة) في عدد سائحي اليوم الواحد، الذين يمثلون ١٧ في المائة من إجمالي الوافدين.

**الشكل ١-١ سجل الأردن واحدا من أبطأ مسارات النمو مقارنة بالدول النظيرة**
متوسط النمو خلال ١٠ سنوات (%، على أساس سنوي)

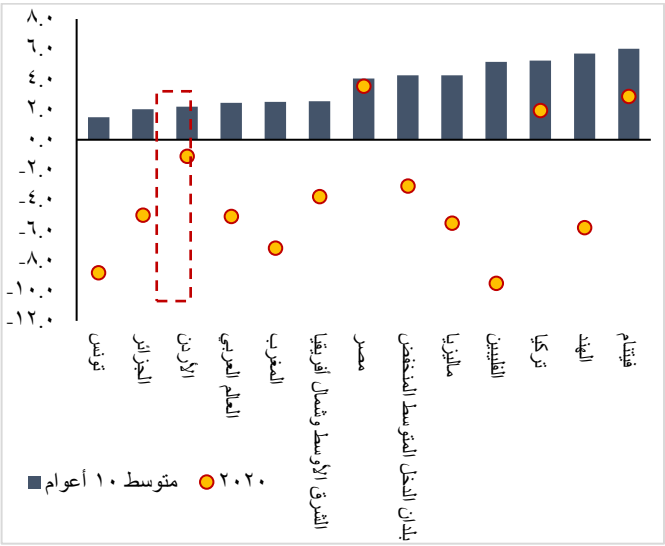


المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

**الشكل ١-٢ لا يزال قطاع الخدمات يقود النمو، وشهدت الصناعة والزراعة مساهمات قوية**
النقاط المئوية، على أساس سنوي

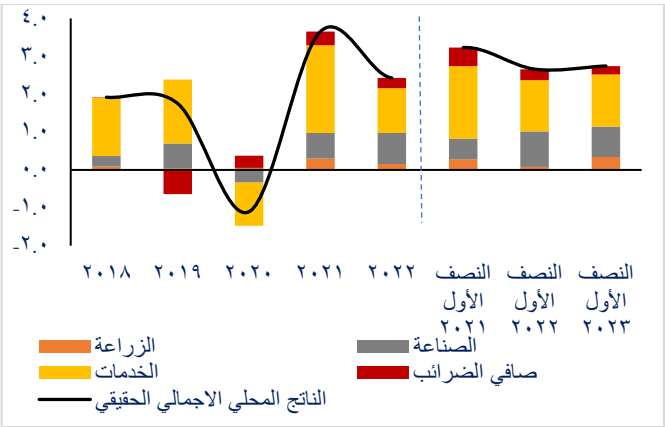


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة وتقديرات موظفي البنك الدولي

[٣] تباطأ معدل النمو ليصل إلى ٢,٠٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، وهي أبطأ وتيرة مسجلة منذ الربع الأول من عام ٢٠٢١، مما أدى إلى نمو أبطأ قليلاً في ٢٠٢٢ عما كان متوقعًا. جاء هذا التباطؤ على خلفية انكماش قصير الأمد في قطاع التعدين واستغلال المحاجر بالإضافة إلى تباطؤ في قطاع التصنيع.

**ولا تزال القدرة على توليد فرص العمل تشكل تحديا كبيرا، حيث لم ينعكس النمو الاقتصادي على تحسن مؤشرات سوق العمل.** لا تزال المشاركة في قوة العمل تشهد انخفاضا، حيث وصلت إلى ٣٣٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، ولا تزال معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل من بين أدنى المعدلات في العالم، بل أنها شهدت مزيدا من الانخفاض لتسجل ١٣,٨٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ (يقدم الجزء الثاني من هذا التقرير تحليلاً متعمقًا حول التمكين الاقتصادي للمرأة). كما أن مشاركة الرجال في قوة العمل (٥٣٪) تعد أيضا منخفضة وفقاً للمعايير العالمية والإقليمية، مما يشير إلى أهمية زيادة مشاركة كل من الرجال والنساء في قوة العمل، وإلى ضرورة تضييق الفجوة بينهما لتسريع وتيرة النمو. وانخفضت معدلات التوظيف (٢٥,٦٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ٢٦,١٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢) ولا تزال منخفضة مما يعكس تواضع معدلات خلق فرص العمل (الشكل ١-٥).وعلى الرغم من انخفاض المشاركة، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة ولم تنخفض إلا بشكل طفيف إلى ٢٢,٣٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٢٢,٦٪ في العام السابق. ولا يزال هذا أعلى بكثير من مستويات ما قبل الوباء، وكذلك مقارنة بدول المنطقة (الشكل ١-٦). ولا تزال النساء والشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما) هم الأكثر تضررا، حيث تبلغ معدلات البطالة ٣٠,٩٪ و٤٧٪، على التوالي.

**بلغ معدل الفقر ١٥,٧٪ في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.** على الرغم من عدم الإعلان عن معدل فقر رسمي جديد منذ عام ٢٠١٩، فمن المرجح أن ارتفاع تكاليف المعيشة قد أثر سلبًا على الأسر الأكثر فقرًا وضعفا، خاصة أنها تنفق حصة أكبر من دخلها على الاحتياجات اليومية وقد تضطر إلى الاقتراض أو تقليص النفقات. ولم يكن النمو الاقتصادي كافيا أيضا لخلق ما يكفي من فرص العمل، وخاصة للأعداد المتزايدة من الشباب العاطلين عن العمل. تستمر التحويلات النقدية الموجهة للأردنيين في توفير سبل هامة للحماية، مع ارتفاع تغطية الدعم الشهري لصندوق المعونة الوطنية من ٩٧ألف أسرة إلى ٢٢٠ألف بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٣. ومع ذلك، من المرجح أن يكون للانخفاضات الأخيرة في المساعدات الإنسانية (بما في ذلك المساعدات للاجئين السوريين) عواقب سلبية على الأوضاع المعيشية.[٤]

**الشكل ١-٣ عودة إيرادات السياحة بجميع أغراضها إلى طبيعتها في النصف الأول من ٢٠٢٣، ونمت سياحة الأعمال بأسرع وتيرة**

%، على أساس سنوي

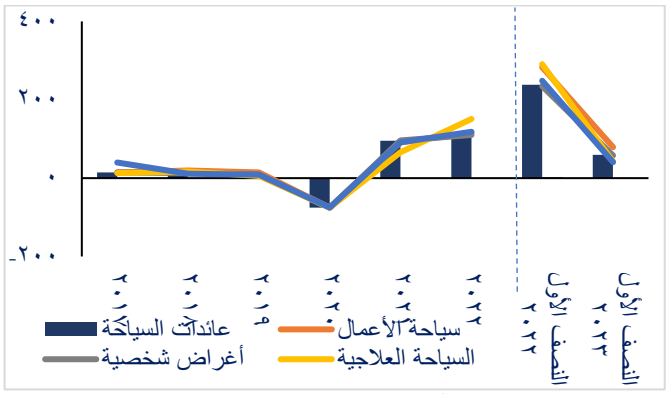


المصدر: البنك المركزي الأردني وحسابات فريق البنك الدولي

**الشكل ١-٤ يأتي الوافدون من مناطق وبلدان موزعة بالتساوي**

بالآلاف

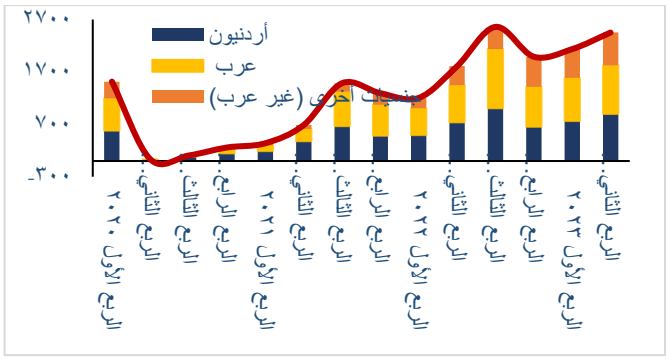


المصدر البنك المركزي الأردني وحسابات فريق البنك الدولي

**الشكل ١-٥ ما زالت جميع مؤشرات سوق العمل غير مواتية**

نسبة إلى قوة العمل، نسبة للسكان في سن العمل، نسبة إلى قوة العمل.

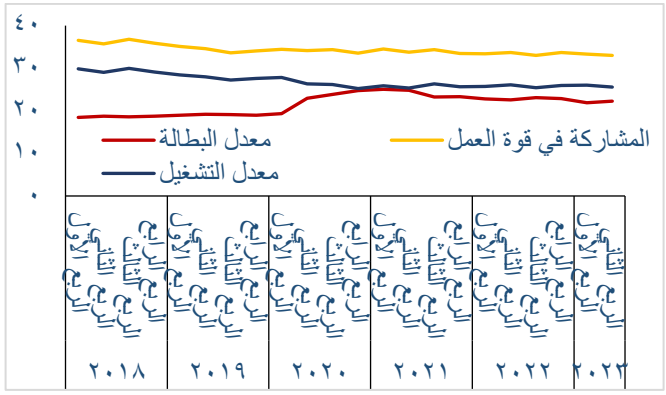


المصدر: دائرة الإحصاء

[٤] وفي يوليو/تموز ٢٠٢٣، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض قيمة التحويلات بمقدار الثلث بسبب نقص التمويل. وفي أكتوبر تشرين الأول ، أعلنت اليونيسف في الأردن أنها تواجه فجوة تمويلية مقدرة بنسبة ٥٧٪ أو ما قيمته ٩٢,٥ مليون دولار أمريكي من أصل ١٦١,٣٥ مليون دولار أمريكي اللازمة لمواصلة تقديم الخدمات للأطفال الضعفاء وأسرهم في الأردن في عام ٢٠٢٣.

**الشكل ١-٦ لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، وخاصة بين النساء**

نسبة إلى قوة العمل

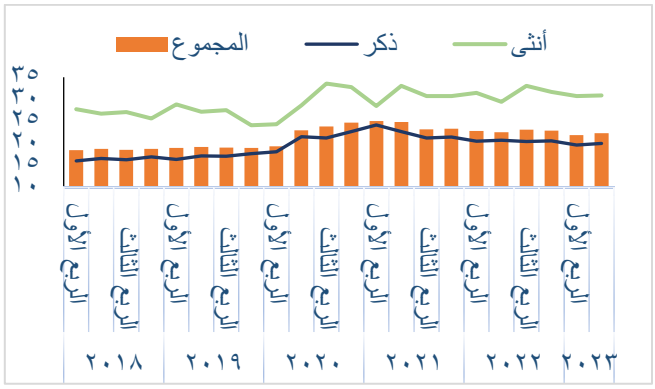


المصدر: دائرة الإحصاء

**وتشهد القطاعات الواعدة ذات الإنتاجية العالية نمواً أسرع في تشغيل العمالة، ولكن حصتها في إجمالي تشغيل العمالة تظل منخفضة.** فقد كان قطاع المعلومات والاتصالات ثاني أسرع قطاع من حيث نمو التوظيف في عام ٢٠٢٢ (١٦٪)، على الرغم من أن حصته في إجمالي العمالة لا تزال محدودة للغاية (حوالي ٢٪). وجاء النمو الأعلى للتوظيف في قطاع الفنادق والمطاعم (بنسبة ٢٩٪)، انعكاسا لانتعاش السياحة بعد انكماش التوظيف في القطاع لمدة ثلاث سنوات متتالية.ويوضح الشكل ١-٧ العلاقة بين نمو القطاعات المختلفة ونصيبها من العمالة ومعدلات نمو التوظيف داخل تلك القطاعات. ويظهرالشكل أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض القطاعات على مدى السنوات الخمس الماضية لم ينعكس بالضرورة على نمو العمالة بنفس القطاعات، حتى بالنسبة لتلك القطاعات التي تستوعب بالفعل عددا كبيرا من العمالة (كما هو الحال بالنسبة لقطاعات تجارة الجملة والتجزئة وكذلك قطاع التمويل والتأمين حيث شهد كلاهما انكماشًا في التوظيف). ولم يحدث نمو إيجابي في العمالة إلا في قطاع السياحة، وبدرجة أقل في قطاعي الزراعة والتصنيع، لكن هذا القطاع الأخير يمثل قطاعا صغيرا مقارنة بإجمالي التوظيف. وشهدت جميع القطاعات الأخرى التي يهيمن عليها القطاع الخاص (والممثلة غي الرسم البياني بالفقاعات الزرقاء) انكماشا في التوظيف بما في ذلك قطاعات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبناء والعقارات، كما تشهد أيضا نموا اقتصاديا أضعف من متوسط النمو لجميع القطاعات.من ناحية أخرى، لا يزال أكبر قطاعين (الإدارة العامة والدفاع والقطاعات الاجتماعية) والتي يغلب عليها القطاع العام (ممثلة في الرسم البياني بالفقاعات الصفراء) يستوعبان ٤٥٪ من العمالة ولم تشهدا أي انكماش ملحوظ في العمالة في الخمس سنوات الماضية. ومع استمرار تقييد التوظيف في القطاع العام نتيجة لالضغوط المالية والرغبة في تحول طبيعة النمو نحو ذلك الذي يقوده القطاع الخاص، فإن خلق فرص العمل يجب أن يصدر من القطاع الخاص.

**الشكل ١-٧ تنمو القطاعات عالية الإنتاجية بشكل أسرع، لكن حصتها من العمالة تظل متواضعة**

سبة النمو عام ٢٠٢٢/الحصة عام ٢٠٢٢

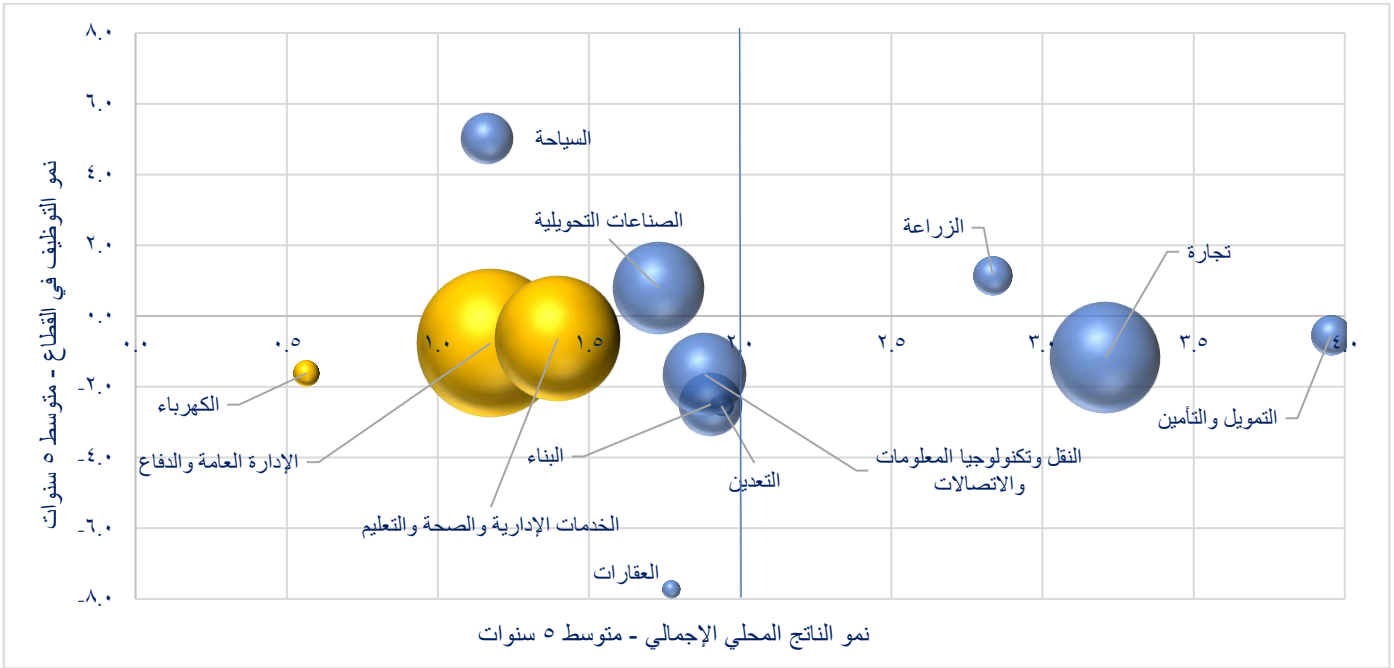


ملاحظة: يشير حجم الفقاعة إلى الحصة في إجمالي العمالة في المتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية. اللون الأصفر يدل على الوظائف التي يهيمن عليها القطاع العام.
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة وتقديرات خبراء البنك الدولي

## ٢. تطورات المالية العامة والدين العام

يواصل الأردن مساره لضبط أوضاع المالية العامة للحكومة المركزية مما يساهم في إبطاء معدلات تراكم الدين العام، إلا أن مستوياته لا تزال تشكل مصدرا للقلق.

**استمر ضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠٢٢ وفي الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣، بدعم من الإصلاحات المعززة للإيرادات وانخفاض طفيف في الإنفاق العام.** وصل إجمالي العجز للحكومة المركزية إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٢ وانخفض بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع[٥] في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (الشكل ١-٨). وسجل الرصيد الأولي فائضاً قدره ٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣، مقارنة بعجز قدره ٠,٤٪ في نفس الفترة من العام السابق. ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض الإنفاق الأولي الحالي وارتفاع الإيرادات المحلية، وهو ما عوض الزيادة في الإنفاق الرأسمالي ومدفوعات الفائدة، وانخفاض المنح بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يصل العجز المالي الإجمالي إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣، مقارنة بنسبة ٢,٩٪ في ٢٠٢٢.

**شكل١-٨ استمرار ضبط المالية العامة للحكومة المركزية بدعم من الإيرادات وانخفاض الإنفاق على الدعم**
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي

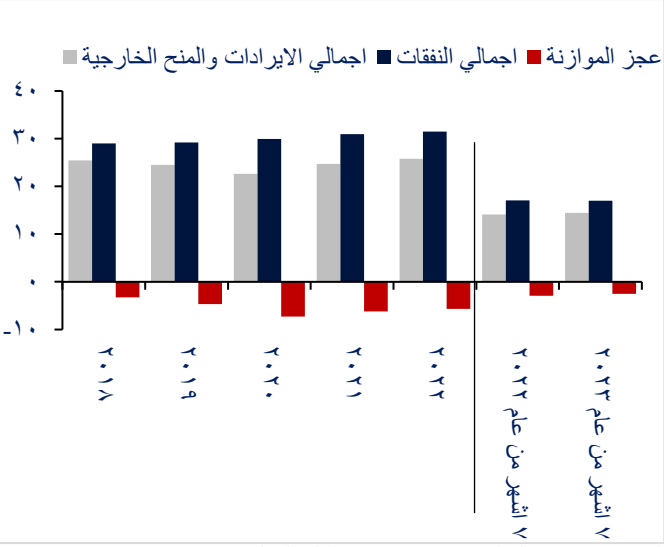


المصدر: وزارة المالية، حسابات فريق البنك الدولي

**شكل ١-٩ ارتفاع الإيرادات مدفوعا بتحسن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، على الرغم من انخفاض المنح**
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي

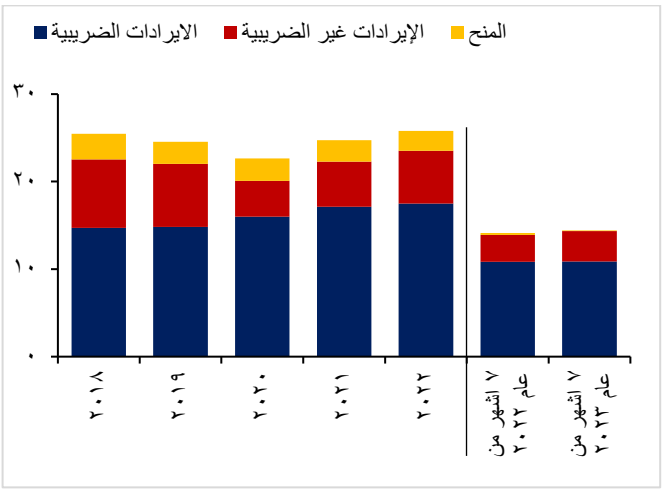


المصدر: وزارة المالية، حسابات فريق البنك الدولي

**ارتفع إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٢٢ واستمر في التحسن في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، مدفوعًا بالتحسن في كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، على الرغم من انخفاض المنح الأجنبية.** ووصل إجمالي الإيرادات (متضمنة المنح) إلى ٢٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٤,٧٪ في العام ٢٠٢٢ (الشكل ١-٩). وارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة ٠,٤ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مقارنة بالعام السابق. وكان هذا مدفوعاً بارتفاع إيرادات ضريبة الدخل والأرباح (ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الضرائب المحصلة من الشركات والمشاريع)، وهو ما عوض الانخفاض في إيرادات ضريبة المبيعات. وفي الوقت نفسه، زادت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٠,٨ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق، بسبب ارتفاع حصيلة ضريبة العقارات وبنود المتنوعة أخرى. من ناحية أخرى، استقرت المنح الأجنبية في حدود ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٢، متقاربة مع مستوياتها في العام السابق (٢,٤٪). واستمرت زيادة الإيرادات في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك المنح)، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويعزى ذلك أيضًا إلى ارتفاع إيرادات ضريبة الدخل والإيرادات غير الضريبية، وهو ما عوض انخفاض إيرادات ضريبة المبيعات (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).

[٥] بناءً على الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠٢٣ المعروض في التوقعات.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٠,٤ نقطة مئوية، مدعومة أيضًا بتحسن ضريبة العقارات والبنود المتنوعة. وسجلت المنح الأجنبية ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣، انخفاضًا من ٠,٢٪ في نفس الفترة من عام ٢٠٢٢.

**ساعد الإلغاء التدريجي لدعم الوقود على احتواء الإنفاق العام في عام ٢٠٢٣، والذي كان قد زاد بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٢.** وارتفع الإنفاق العام إلى ٣١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بـ ٣٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١)، مدفوعًا بإعادة إدخال دعم الغذاء والوقود للتخفيف من تأثير الصدمات الخارجية. وتم إلغاء دعم الوقود تدريجياً في عام ٢٠٢٣، في حين تم تعويض التخفيضات في دعم القمح (بقيمة ٦٠ مليون دينار أردني) من خلال تقديم دعم للسلع الغذائية الاستراتيجية (بقيمة ٢٧٧ مليون دينار أردني) في موازنة ٢٠٢٣. وقد ساعدت تلك التطورات على خفض الدعم بنسبة ٠,٦ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣. ومن ناحية أخرى، ساهم تشديد الأوضاع المالية العالمية في زيادة مدفوعات الفائدة بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الإنفاق الرأسمالي - والذي يعاني تقليديًا من انخفاض معدلات تنفيذه مقارنة بمخصصاته في الموازنة العامة للدولة[٦] - بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بشكل عام، شهد إجمالي الإنفاق انخفاضًا طفيفًا في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣ بمقدار ٠,١ نقطة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (الشكل ١-١٠).

**وقد أدى تحسن الأداء المالي لقطاع الموازنة إلى تباطؤ تراكم الديون، لكن مستويات ديون الحكومة المركزية لا تزال مقلقة، مع استمرار الضغوط من القطاع العام الأوسع.** وارتفع إجمالي الدين الحكومي والمضمون (الذي يغطي قطاع الموازنة والجهات العامة الأخرى بما في ذلك شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه) إلى ١١١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٠٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق. ومن إجمالي الزيادة، كان ٧٢٪ مدفوعًا بالعجز في قطاع الموازنة، تليها شركة الكهرباء الوطنية (١١٪)، وسلطة المياه الأردنية وشركات توزيع المياه (٩٪). وصل دين الحكومة العامة والديون المضمونة (أي بعد تصفية حيازات صندوق الضمان الاجتماعي من الدين الحكومي) إلى ٨٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، ارتفاعًا من ٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق.

**وبنهاية تموز (يوليو) ٢٠٢٣، ارتفع إجمالي رصيد الديون الحكومية والمضمونة إلى ٤٠,١ مليار دينار، مقارنة بـ ٣٨,٥ مليار دينار أردني في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢.** وتعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع الديون بالعملة الأجنبية (١,٤ مليار دينار أردني)، بما في ذلك إصدار سندات اليورو بقيمة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي (٠,٩ مليار دينار أردني) في نيسان (أبريل) ٢٠٢٣[٧]. أما رصيد العملة المحلية الحكومية والديون المضمونة فلم يرتفع إلا بشكل طفيف بمقدار ٠,٢ مليار دينار. فالزيادة في الديون المضمونة يقابلها تقريبًا انخفاض في الدين الحكومي، مما يعكس انخفاض مخزون أذون وسندات الخزينة التي تحتفظ بها البنوك لصالح الديون التي يحتفظ بها صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي. وباستثناء ممتلكات صندوق الاستثمار، ارتفع إجمالي الدين الحكومي والمضمون بمقدار ٠,٩ مليار دينار ليسجل ٣١,٥ مليار دينار في نهاية تموز/يوليو ٢٠٢٣. ويتناول الإطار ١ نظرة على تطور الدين العام على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

**شكل ١-١٠ انخفاض الإنفاق على الدعم يعوض زيادة الإنفاق الرأسمالي ومدفوعات الفائدة**

التغير في الإنفاق، نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

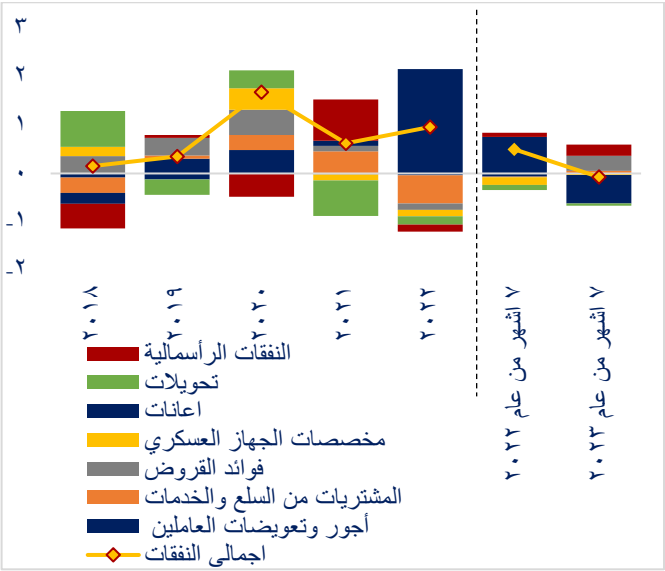


المصدر: وزارة المالية، حسابات فريق البنك الدولي

[٦] بلغ الإنفاق الرأسمالي ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، عند نفس مستوياته تقريبًا لعام ٢٠٢١ (٣,٥٪). وفي حين أنه أقل بقليل فقط من متوسط انفاق ما قبل فيروس كورونا البالغ ٣,٧٪ (في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩)، إلا أن الإنفاق الرأسمالي الفعلي/المحقق ظل أقل من المخطط بنسبة ٢٠٪ في المتوسط بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٢ (باستثناء عام ٢٠٢٠).

[٧] أصدرت الحكومة الأردنية سندات دولية مدتها ٦ سنوات بمعدل فائدة ٧,٥٪. جاء هذا الأصدار بـ ١,٢٥ مليار دولار أمريكي بمبلغ هو تقريبًا ضعف الذي كانت تنتوي الحكومة إصداره (٧٥٠ مليون دولار).

## الإطار ١ . تطور الدين العام للحكومة الأردنية والديون المضمونة

**يتناول هذا الإطار تطور الدين العام في الأردن. عند قياس الدين العام، من المفيد توضيح المفاهيم المختلفة وتغطيات كل منها:**

(١) قطاع الموازنة هو التعريف الأضيق، ويغطي الدين الحكومي.

(٢) دين الحكومة المركزية والديون المضمونة: ويغطي ما يلي: (١) ديون قطاع الموازنة؛ و (٢) الديون المضمونة لـ ٥٧ وحدة حكومية، بما في ذلك شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه.

(٣) دين الحكومة العامة: تقوم بدمج التعريف المذكور أعلاه (٢) مع حيازات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من الديون الحكومية. وحيث تحقق المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فائضًا سنويًا، فإنها تقوم بشراء السندات الحكومية من خلال صندوق استثمار الضمان الاجتماعي[٨].

**على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، اتبع إجمالي الدين الحكومي والديون المضمونة في الأردن (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) مسارًا على شكل حرف V**. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٨، انخفضت نسبة إجمالي الحكومة والديون المضمونة في الحكومة المركزية من ١٠٩,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي ٥٨,٤٪ (الشكل ط.١). وكان التحسن في نسبة الدين مدعوماً بشكل رئيسي بانخفاض نسبة الدين بالعملة الأجنبية من ٨٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٢,٦%، مع بقاء مستوى رصيد الدين مستقراً عند متوسط قدره ٧,٠ مليار دولار أمريكي (الشكل ط.٢) بينما تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي. وقد أدى هذا الانخفاض في نسبة الدين بالعملة الأجنبية إلى تعويض الزيادة المطردة في الدين بالعملة المحلية

**شكل ط١ . إجمالي الدين الحكومي والديون المضمونة**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

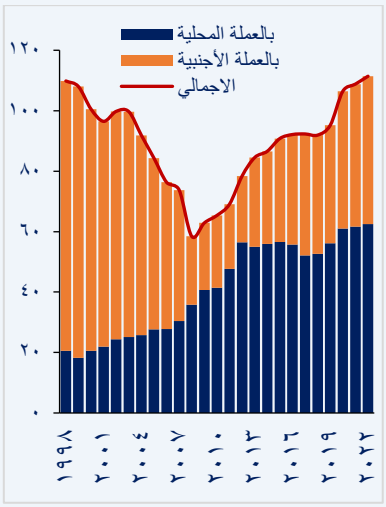


**شكل ط٢ . رصيد الدين بالعملة الأجنبية**
مليار دولار

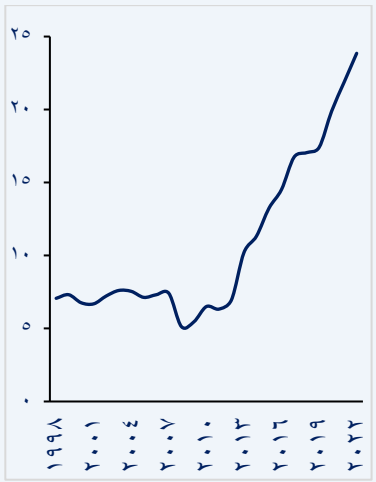


**شكل ط٣.الدين والناتج المحلى الاجمالى الأسمى**
معدل نمو، نسبة مئوية

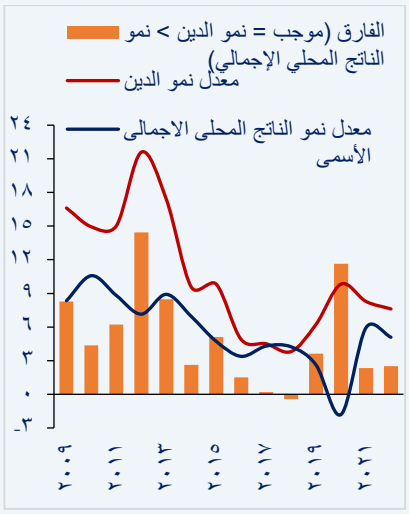


المصدر: وزارة المالية، دائرة االحصاءات العامة، حسابات فريق البنك الدولى

[٨] ولذلك، فإن دين الحكومة العامة (صافي حيازات صندوق استثمار الضمان الاجتماعي) أقل مما هو عليه في تعريف دين الحكومة المركزية. وإذا تعرضت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعجز مالى، فإن دين الحكومة العامة سيصبح أكبر من ديون الحكومة المركزية.

**وقد انقلب هذا التحسن منذ عام ٢٠٠٨ مع تعدد الصدمات الخارجية.** وقد أدت العديد من الصدمات وما ترتب عليها من خيارات إلى تراكم الدين العام (الشكل ط٢ والشكل ط٣). فعلى سبيل المثال، في أعقاب انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر بأسعار مناسبة في عام ٢٠١١، اختارت الحكومة الأردنية الحد من مدى انعكاس ارتفاع أسعار الغاز على تعرفة الكهرباء. وفي حين ساعد هذا القرار على تجنيب الجزء الأكبر من السكان زيادات كبيرة في تعريفة الكهرباء، إلا أنه أدى إلى تراكم كبير لديون قطاع الطاقة/شركة الكهرباء الوطنية. وكان لذلك عواقب سلبية على الدين العام، حيث وصلت نسبة الدين للحكومة المركزية والديون المضمونة إلى ١١١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢. خلال تلك الفترة، ارتفع الدين المضمون، الذي يشمل ديون شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه، بشكل حاد من ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٣,١٪ في عام ٢٠١٢، قبل أن يستقر إلى متوسط ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات اللاحقة (ط٦). وللمساعدة في احتواء تراكم الديون، نفذت الحكومة الأردنية برنامجًا لضبط أوضاع المالية العامة أدى إلى انخفاض تراكمي في العجز المالي الأولي لقطاع الموازنة (باستبعاد المنح) بنحو ٦,٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢.

**شكل ط٤. عوامل التغيير في إجمالي الدين الحكومى والمضمون**

نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

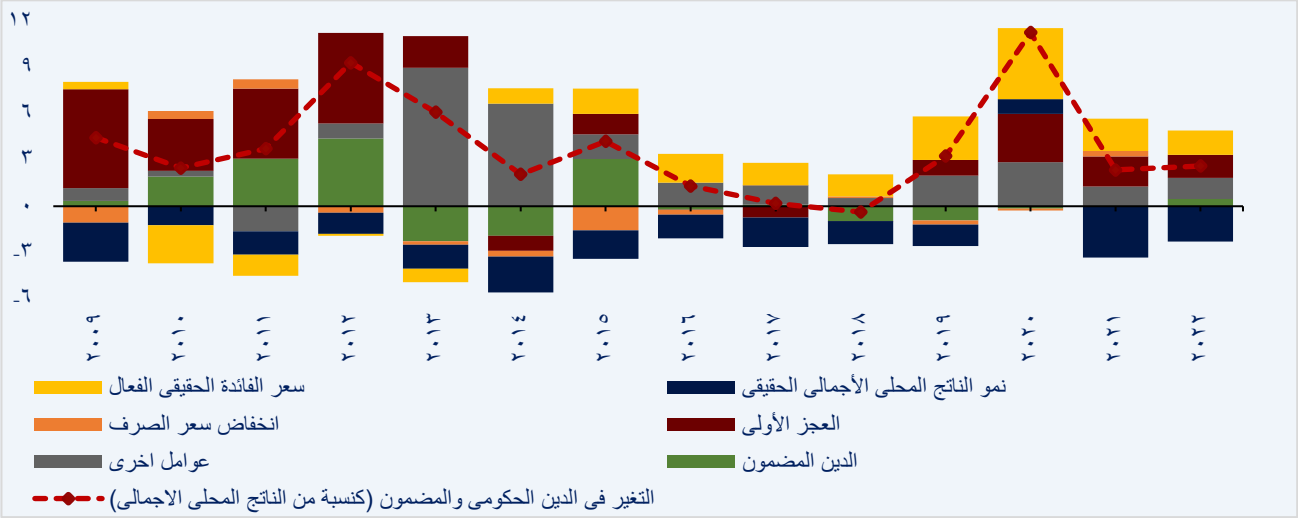


ملاحظة: يعكس انخفاض سعر الصرف مساهمة التغيرات في أسعار الصرف الفعلية الاسمية للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية مرجحة بحصة الدين الأردني بالعملة الأجنبية غير المقومة بالدولار الأمريكي أو العملات الأخرى المرتبطة بالدولار الأمريكي.

**بعد عام ٢٠٠٨، حدث تحول في هيكل الدائنين وسط تمديد فترة استحقاق الديون.** وفي حين أن القطاع المصرفي في الأردن (وهو قطاع كبير نسبياً ويتمتع بنسب عالية من السيولة) لا يزال هو الدائن الرئيسي (الشكل ط٨)، فقد انخفضت حصته تدريجياً منذ عام ٢٠٠٨، مدفوعة بانخفاض حصة مطالبات البنك المركزي الأردني على الحكومة المركزية (الشكل ط٩). وارتفعت المطالبات على الحكومة المركزية (كنسبة من الأصول المحلية للبنوك التجارية) من ١٢,٤٪ إلى حوالي ٢٤٪ بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤ واستقرت عند حوالي ٢٠٪ بعد ذلك. من ناحية أخرى، زادت حصة الدين بالعملة المحلية التي تحتفظ بها الجهات غير المصرفية (بما في ذلك صندوق استثمارالضمان الاجتماعي) بأكثر من الضعف لتصل إلى حوالي ٤٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢. وبالنسبة للدين الخارجي للحكومة المركزية والديون المضمونة بالعملة الأجنبية، فقد انخفضت حصة القروض الثنائية بشكل كبير من ٥٨,٨٪ إلى ١٧,٨٪ فقط بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٢٢، مقابل زيادة السندات الحكومية والتي ارتفعت حصتها بشكل كبير في عام ٢٠٢٢ إلى نحو ٤٠,٨ % من إجمالي رصيد الديون القائمة بالعملة الأجنبية (الشكل ط١١). وفي الوقت نفسه، لا تزال القروض المتعددة الأطراف تمثل أكثر من ثلث إجمالي الديون بالعملة الأجنبية (الشكل ط١٢). وقد تزامنت التغييرات في هيكل الدائنين مع تمديد المتوسط المرجح لزمن استحقاق الدين (الشكل ط١٠).

فبالنسبة للديون بالعملة المحلية، ارتفع متوسط الاستحقاق المرجح للديون بالعملة الأجنبية من حوالي عامين في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ إلى حوالي ٤ سنوات في عام ٢٠٢٢. وفي الوقت نفسه، ارتفع متوسط زمن الاستحقاق للديون بالعملة الأجنبية من حوالي ٦ سنوات إلى ٩ سنوات بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٢٢.

**شكل ط٥. الدين الاجمالى للحكومة المركزية**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

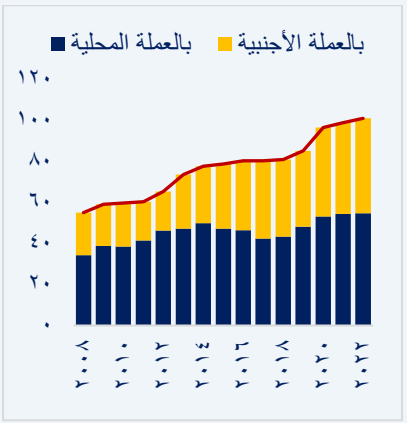


**شكل ط٦ . اجمالى الدين المكفول**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

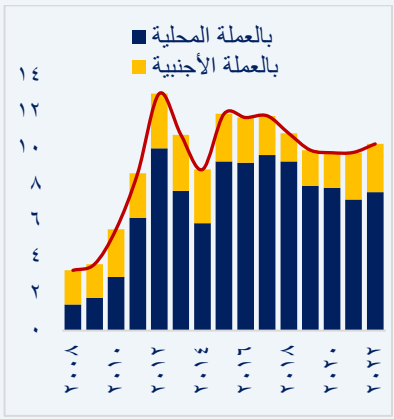


**شكل ط٧. اجمالى الدين بالعملة المحلية**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

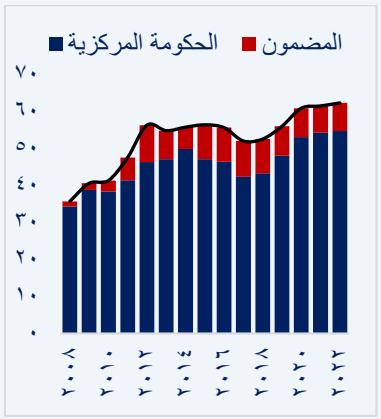


**شكل ط٨ . حائزو الدين بالعملة المحلية**
نسبة مئوية من إجمالي الدين بالعملة المحلية

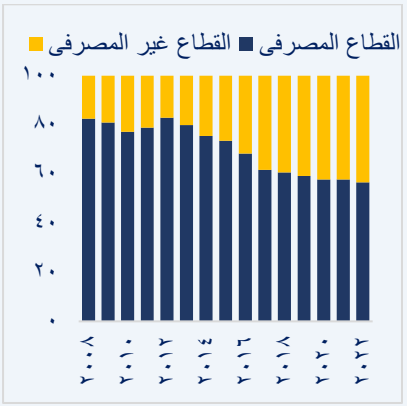


**شكل ط٩. المطلوبات من الحكومة المركزية**
نسبة من الأصول المحلية للقطاع المصرفى

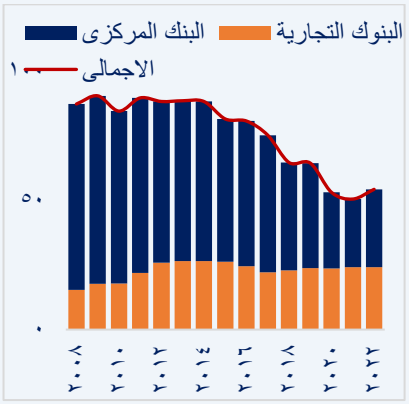


**شكل ط١٠. المتوسط المرجح لاستحقاق الدين**
عدد السنوات

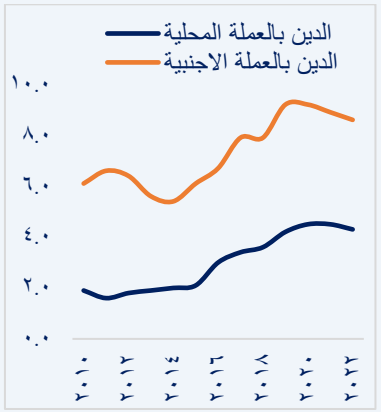

**شكل ط١١. حائزو الدين بالعملة الأجنبية**
نسبة مئوية من إجمالي الديون بالعملة الأجنبية

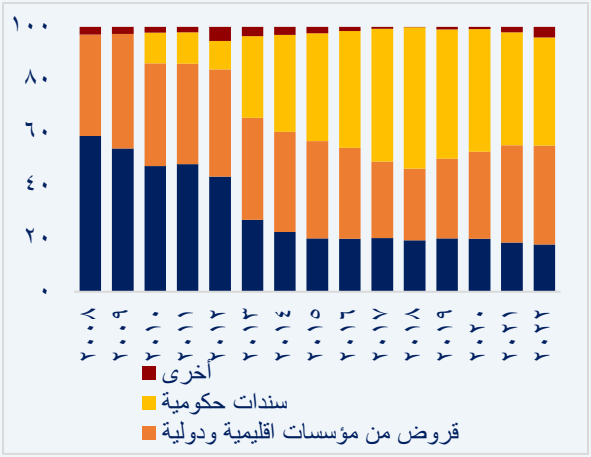


**شكل ط١٢. توزيع الدائنين من المنظمات الدولية والاقليمية**
نسبة مئوية من الاجمالي

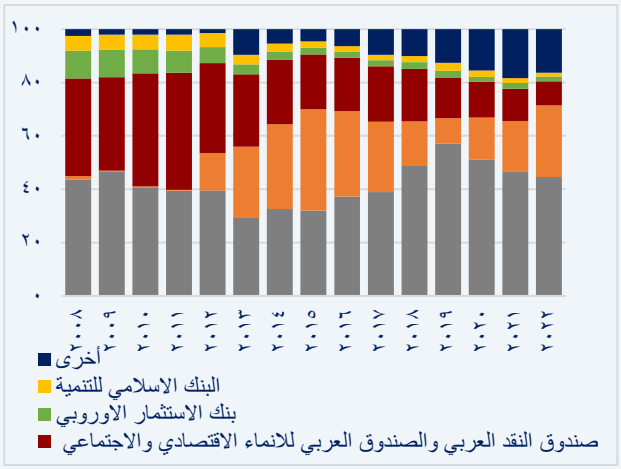


**أصبح صندوق استثمار الضمان الاجتماعي أحد الجهات الرئيسية غير المصرفية التي بحوزتها دين الحكومة، خاصة الدين بالعملة المحلية.** وقد زادت حصة الصندوق من الدين العام تدريجياً حتى وصل إلى حوالي ٢٠,٠٪ من إجمالي الدين الحكومي والمضمون، وهو ما يعادل حوالي ٢٢,٦ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ (الشكل ط١٣). وفي حين أن وتيرة شراء صندوق استثمار الضمان الاجتماعي للدين الحكومي قد انخفضت بشكل كبير بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠، إلا أنها تضاعفت بعد جائحة كوفيد-١٩ لتصل إلى حوالي ٣٠,١ % من أدوات الدين الحكومي التي تم إصدارها في ٢٠٢٢ (الشكل ط١٤). ففي عام ٢٠٢١ (آخر البيانات المتاحة)، مثلت سندات الخزانة حوالي ٥٤,٤٪ من إجمالي أصول الصندوق، مقارنة بـ ٤٦,٣٪ في عام ٢٠١٦ (الشكل ط١٥). إن الاستيعاب المستمر لقدر كبير من الدين الحكومي في المستقبل قد يحد من القدرة على الاستثمار في فئات الأصول والقطاعات الأخرى، مما يشكل تحديًا لهدف الصندوق والمتمثل في الحفاظ على محفظة استثمارية متنوعة.[٩] بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتحول الفائض المالي الحالي لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى عجز في غضون عشر سنوات (أو عشرين سنة تقريباً إذا أخذ العائد على الاستثمار بعين الاعتبار)[١٠]، مما سيحد من قدرتها على استيعاب المزيد من الدين الحكومية حيث ستتحول في نهاية المطاف إلى بائعاً صافياً لذلك الدين الحكومي. ومع الأخذ في الاعتبار لصافي حيازات صندوق استثمار الضمان الاجتماعي من الدين، فقد سجلت الديون الحكومية والمضمونة حوالي ٨٨,٨٪ة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٧٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ (الشكل ط١٦).

**وقد أدى ارتفاع مستوى الدين إلى زيادة تدريجية في مدفوعات خدمة الدين.** فمدفوعات الفائدة قد ارتفعت من ٧,٩٪ من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٠٨، وبلغت ذروتها في عام ٢٠٢٠ قبل أن تستقر حول مستويات تقارب الـ ١٦,٦ في عام ٢٠٢٢ (الشكل ط١٧). ويعد متوسط مدفوعات الفائدة في الأردن (١٥,٢٪ من إجمالي الإيرادات) مرتفعًا نسبيًا مقارنة بالدول النظيرة (الشكل ط١٨). بلغ مكون العملة الأجنبية ذروته خلال جائحة كوفيد-١٩ (٢٠٢٠) عند حوالي ٢٨,١ % من إجمالي الصادرات، قبل أن يستقر إلى ١٩,٤٪ عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، يظل مرتفعًا نسبيًا مقارنة بنظرائه (الشكل ط١٩)، ويمثل حوالي ٢٣٪ من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني في عام ٢٠٢٢. وتعد أكثر من النصف (٥٦,٤٪ من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني) ديون قصيرة الأجل، أقل من النسبة التي بلغت ذروتها ٦٨,٢٪ في عام ٢٠١٨ (الشكل ط٢٠). وفي حين من المتوقع أن تكون مدفوعات خدمة الدين بالعملة الأجنبية في عام ٢٠٢٣ قريبة من مستوياتها في عام ٢٠٢٢، فمن المتوقع أن تكون هناك مدفوعات كبيرة أخرى بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٧.[١١]

[٩] ركائز سياسة الاستثمار لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي
[١٠] دراسة البنك الدولي (٢٠٢١)
[١١] تقرير الدين الربع سنوي لوزارة المالية للربع الرابع من عام ٢٠٢٢

**شكل ط١٣. حيازة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي من الدين الحكومى والمضمون**

نسبة من الناتج المحلى الاجمالى

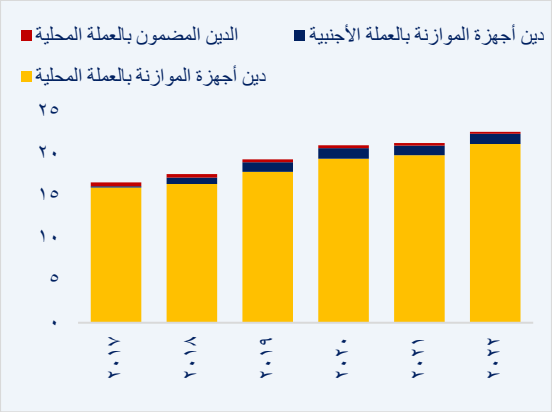


**شكل ط١٤. التغير فى حيازة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي من الدين الحكومى والمضمون**

كنسبة من التغير فى إجمالي الدين

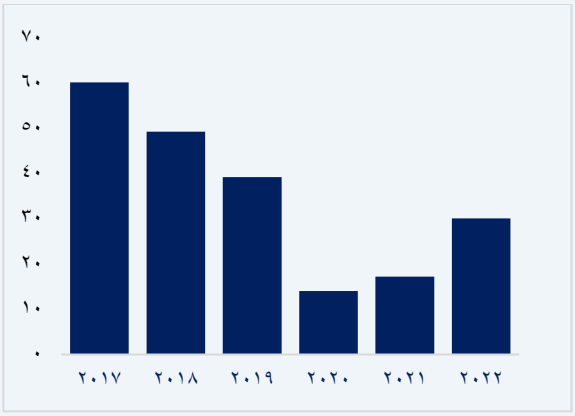


**شكل ط١٥. حيازة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي من سندات الخزانة الحكومية**

كنسبة من اجمالى أصول الصندوق

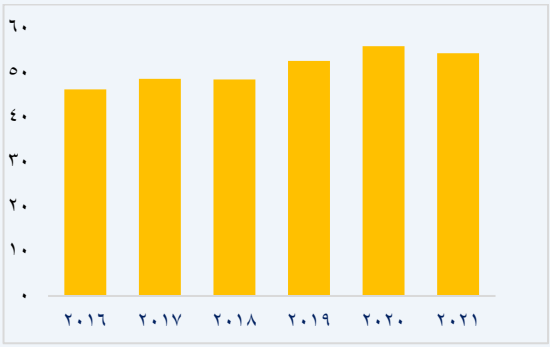


**شكل ط١٦. الدين العام بعد استبعاد حيازة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي من سندات الخزانة الحكومية**

نسبة من الناتج المحلى الاجمالى

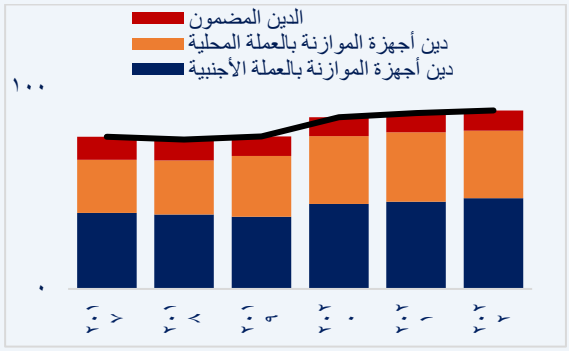


**شكل ط١٧. مدفوعات الفوائد**

نسبة مئوية من الايرادات الضريبية والايرادات الحكومية

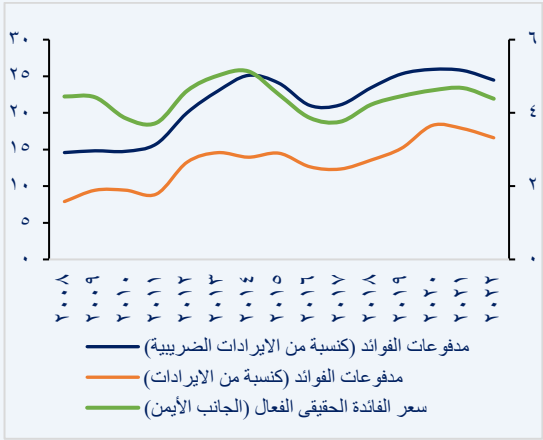


**شكل ط١٨. متوسط مدفوعات فوائد الدين ٢٠١٧-٢٠٢١**

نسبة مئوية من الإيرادات الحكومية

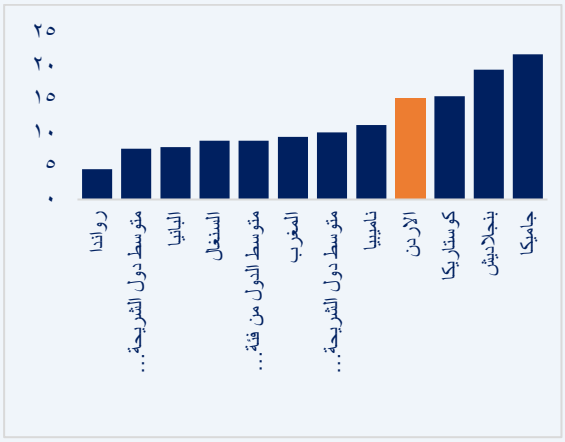

**شكل ط١٩. متوسط خدمة الدين ٢٠١٧-٢٠٢١**
نسبة مئوية من إيرادات الصادرات والدخل الأولي

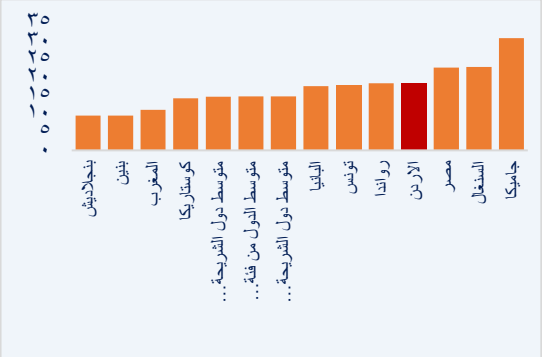


**شكل ط٢٠. الدين وخدمة الدين العملة الأجنبية**
نسبة مئوية من إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي

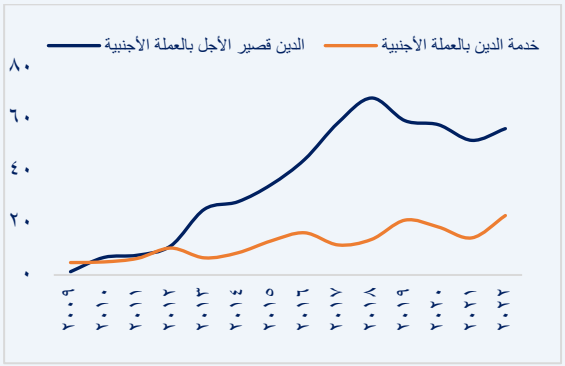


المصدر: جميع البيانات مأخوذة عن وزارة المالية ودائرة االحصاءات العامة، بالإضافة إلى حسابات فريق البنك الدولى
ملاحظة: بلدان مجاورة للأردن وبلدان ذات تصنيف ائتماني مماثل للاردن

## ٣. الحسابات الخارجية

ساعد انخفاض الأسعار العالمية للسلع في عام ٢٠٢٣ وارتفاع إيرادات السفر على دعم الحسابات الخارجية.

**على الرغم من اتساع العجز التجاري في عام ٢٠٢٢، ساهم انتعاش إيرادات السفر في تقليل عجز الحساب الجاري.** وتقلص عجز الحساب الجاري فوصل إلى ٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، وذلك مقارنة بـ ٨,٠٪ في عام ٢٠٢١ (الشكل ١-١١). واستمر التعافي الكبير طوال عام ٢٠٢٢، فعوض من اتساع العجز التجاري للأردن (الذي وصل إلى ٢٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ومن تدهور حسابات الدخل. وفي الوقت نفسه، انخفض أيضا فائض الحساب الرأسمالي والمالي بشكل كبير، حيث لم يكن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي وصل إلى ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) كافيا لمواجهة خروج استثمارات المحافظ وتباطؤ الاستثمارات الأخرى. ونتيجة لذلك، سجل ميزان المدفوعات عجزا بنسبة ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض قدره ٥,١٪ في عام ٢٠٢١.

**وقد شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٣ استمرارا للتحسن في عجز الحساب الجاري، مدفوعا بمزيد من ارتفاع إيرادات السفر وانخفاض العجز التجاري، بالرغم من انخفاض تحويلات العاملين بالخارج.** وانخفض عجز الحساب الجاري إلى ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٦,٠٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، مدعومًا بزيادة قدرها ٦٥٪ في إيرادات السفر. وبشكل عام، وصل ميزان الخدمات إلى ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع مقارنة بـ ١,١٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢. من ناحية أخرى، شهدت تحويلات العاملين في الخارج انكماشًا طفيفًا بنسبة ٠,٤٪، بعد نموها بنسبة ١,٥٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٢. وقد تدهورت حسابات الدخل الأولي والثانوي بشكل طفيف مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٢٢.

**تحسن العجز التجاري نتيجة لتراجع الواردات.** فقد انخفض إلى ٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١١,٢٪ في العام السابق. وانخفضت الصادرات إلى ١٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ولكن فاقها انكماش الواردات إلى ٢٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بـ ٢٤,٢٪ في العام السابق). وقد جاء تراجع الواردات مدفوعًا بتراجع الأسعار العالمية وبالرغم من ارتفاع حجم كل من الواردات النفطية وغير النفطية (الشكل ١-١٢). ولا تزال المواد الكيميائية والفوسفات تشكل أكبر السلع التصديرية في الأردن، حيث تمثل ما يقرب من النصف (٤٦ %) من إجمالي الصادرات، تليها المنسوجات والملابس (١٥ %). وفي الوقت نفسه، تعد الأحجار والمعادن الثمينة وكذلك الأغذية والحيوانات الحية من السلع الرئيسية ذات المساهمة الإيجابية في نمو الصادرات خلال تلك الفترة.

**ولا تزال المواد الكيميائية والفوسفات أكبر سلع التصدير في الأردن، حيث تمثل ما يقرب من النصف (٤٦ بالمائة) من إجمالي الصادرات في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، تليها المنسوجات والملابس (١٦ بالمائة).** تعد الأحجار والمعادن الثمينة وكذلك المواد الغذائية والحيوانات الحية من المساهمين الإيجابيين الرئيسيين في نمو الصادرات خلال هذه الفترة. وفي الوقت نفسه، أظهرت أسعار السلع المصدرة الرئيسية للأردن (مثل الفوسفات والبوتاس) اتجاهات متباينة. وظل الفوسفات أعلى بكثير من مستواه قبل الحرب، في حين ظلت أسعار البوتاس أقل بكثير من مستويات ما قبل الحرب.[١٢]

[١٢] توقعات البنك الدولي لأسواق السلع الأساسية، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣

**الشكل ١-١١ تحسن عجز الحساب الجاري في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مدفوعًا بميزان الخدمات وتقلص العجز التجاري**

تطورات الحساب الجاري، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

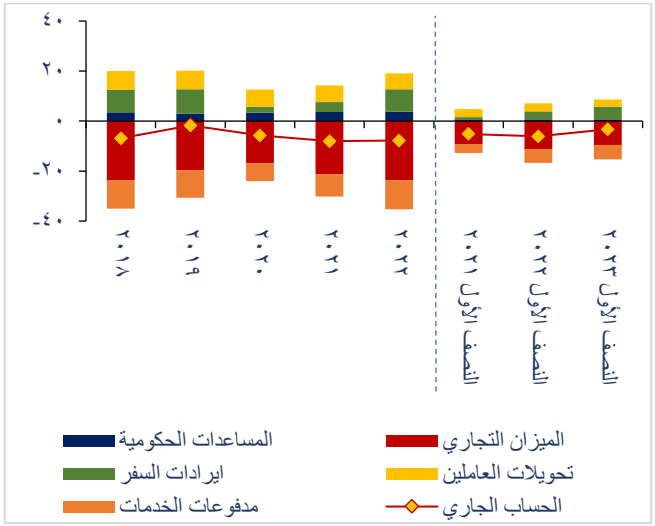


المصدر: البنك المركزي الأردني و تقديرات موظفي البنك الدولي

**الشكل ١-١٢ شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٣ انكماشاً في الواردات النفطية وغير النفطية**

النمو التراكمي، بالنقاط المئوية

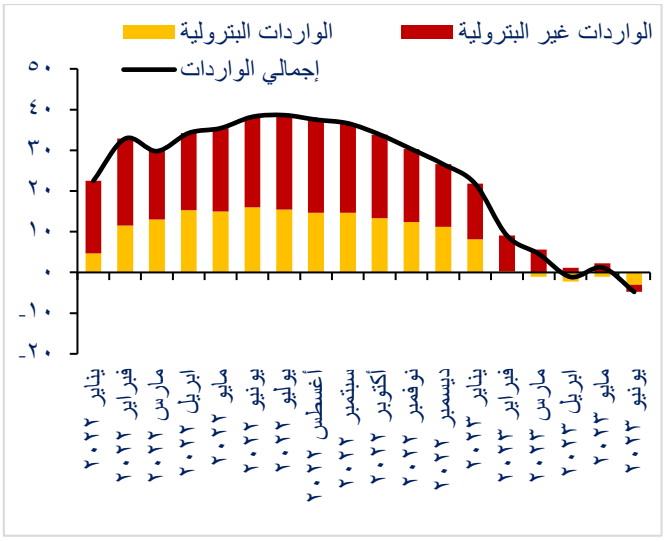


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة و تقديرات موظفي البنك الدولي

**ارتفع فائض الحساب الرأسمالي والمالي في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، مدفوعًا بالتدفق الكبير لاستثمارات المحافظ.** وارتفع الفائض إلى ٣,٧ % من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام، مقارنة بنسبة ٢,٨ % في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، مدفوعاً بتدفقات استثمارية كبيرة في المحافظ بعد إصدار سندات دولية بقيمة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي في أبريل ٢٠٢٣. وفي الوقت نفسه، استقر الاستثمار الأجنبي المباشر عند ما يقرب من ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفضت الاستثمارات الأخرى بشكل حاد حتى وصلت إلى ٠,٢٪ (مقارنة بـ ٢,٦٪ في العام السابق). وبالتالي، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزًا بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٢,٦٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٢. ونتيجة لذلك، استقر إجمالي الاحتياطيات الأجنبية في سبتمبر ٢٠٢٣ حول مستويات نهاية عام ٢٠٢٢ عند ١٨,٢ مليار دولار أمريكي. (الشكل ١-١٤).

**الشكل ١-١٣ زادت استثمارات المحفظة في عام ٢٠٢٣ بينما استقر الاستثمار الأجنبي المباشر**

النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي

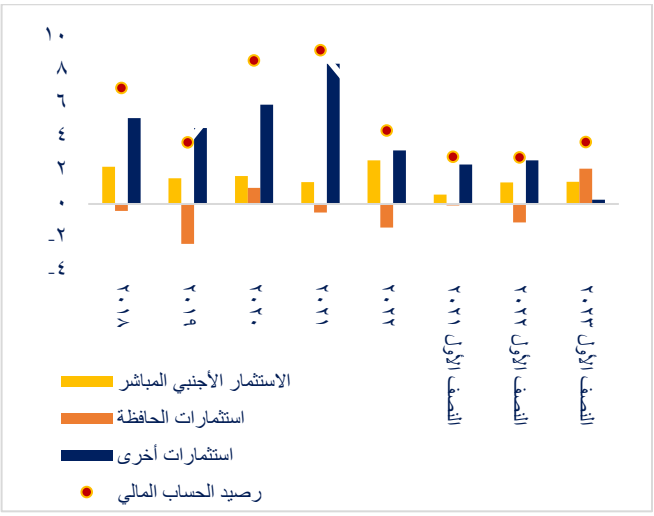


المصدر: البنك المركزي الأردني، تقديرات موظفي البنك الدولي

**الشكل ١-١٤ استقر الإحتياطي الاجنبي عند مستوى نهاية عام ٢٠٢٢**

إجمالي الإحتياطي الاجنبي للبنك المركزي الأردني، بالمليون دولار أمريكي

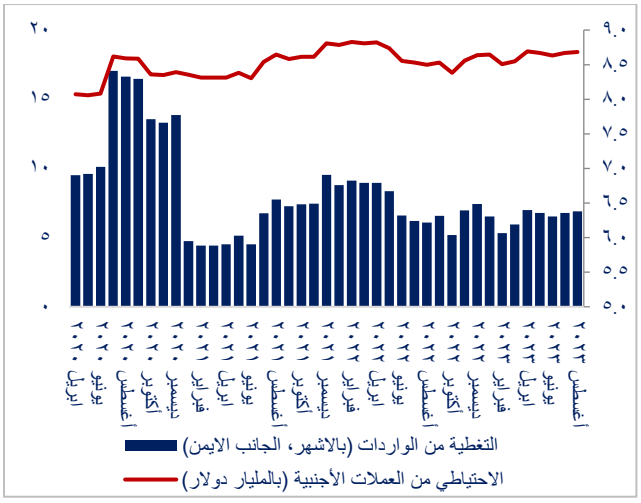


ملاحظات: إحتياطي الذهب والعملات الأجنبية. يشمل إجمالي الاحتياطي القابل للاستخدام الذهب والعملات الأجنبية ولا يشمل العقود الآجلة.
يتم حسابها بأشهر واردات العام المقبل من السلع والخدمات.
المصدر: البنك المركزي الأردني تقديرات موظفي البنك الدولي

## ٤. السياسة النقدية والتضخم

ساهم تشديد السياسة النقدية في تباطؤ معدل التضخم السنوي ومعدل نمو النقود.

**تباطأ التضخم بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٣، مقارنة بمستويات الذروة التي بلغها في عام ٢٠٢٢.** فقد انخفض معدل التضخم الرئيسي السنوي إلى ١,٤٪ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، مقابل بـ ٥,٤٪ في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢ (الشكل ١-١٥). وقد جاء ذلك مدعوما بالتأثير المواتي لفترة الأساس وانخفاض المعدلات الشهرية للتضخم (الشكل ١-١٦)، حيث سجل معدل التضخم الرئيسي الشهري متوسطا قدره ٠,٢٪ في الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٣، مقارنة بمتوسط ٠,٥٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢ ومتوسط تاريخي إجمالي قدره ٠,٢٪. وقد ساهم في ذلك انخفاض أسعار الوقود والنقل والتأثير المحدود للمواد الغذائية والمواد الأساسية، مما يعكس تبدد أثر صدمات العرض المرتبطة بالحرب الروسية على أوكرانيا تدريجيا (الشكل ١-١٧).

**وقد جاء احتواء التضخم على خلفية استمرار تشديد السياسة النقدية، مع بقاء أسعار الفائدة الحقيقية إيجابية ومرتفعة.** فقد قام البنك المركزي الأردني برفع سعر الفائدة الأساسية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٣، وما مجموعه ٥٢٥ نقطة أساس منذ بداية سياسته الانكماشية في مارس ٢٠٢٢. وسجل سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة وسعر إعادة الشراء لليلة واحدة لدى البنك المركزي الأردني ٧,٢٥ و٨,٢٥ في المائة على التوالي في سبتمبر ٢٠٢٣، وهو أعلى مستوى منذ ٢٠٠٧/٢٠٠٦. كما ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الإقراض والادخار في القطاع المصرفي إلى أعلى مستوياته منذ سنوات. استمرت أسعار الفائدة الحقيقية[١٣] في الارتفاع منذ الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ مدعومة بارتفاع الأسعار وانخفاض التضخم (الشكل ١,١٨).

**انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي على أساس سنوي للشهر الخامس على التوالي في سبتمبر ٢٠٢٣** (الشكل ١-١٩)، ويمثل هذا الانخفاض مكسبًا للقدرة التنافسية. جاء ذلك مدعومًا بانخفاض معدل التضخم في الأردن مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، كما أن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي قد فقد بعض الزخم مع اقتراب بنك الاحتياطي الفيدرالي من نهاية سياسته الانكماشية.

**وبالتوازي مع رفع أسعار الفائدة واستمرار الضبط المالي، واصلت معدلات نمو السيولة في تباطؤها.** فقد تباطأ معدل النمو السنوي للنقد بمعناه الواسع إلى ٢,٢٪ في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣ (أدنى مستوياته منذ ٢٠١٩)، بانخفاض عن ذروته البالغة ٧,٧٪ في يونيو ٢٠٢٢ (الشكل ١-٢٠). ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض مساهمة صافي الأصول المحلية، في ظل تباطؤ الإقراض للقطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى انخفاض الأصول الأخرى غير المصنفة. من ناحية أخرى، أصبحت مساهمة صافي الأصول الأجنبية إيجابية منذ يونيو ٢٠٢٣ بعد عام من المساهمة السلبية، مما يعكس تحسن الأرصدة الخارجية للأردن (الشكل ١-٢١).

**شكل ١-١٥ تباطأ معدل التضخم السنوي بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٣**

نسبة مئوية

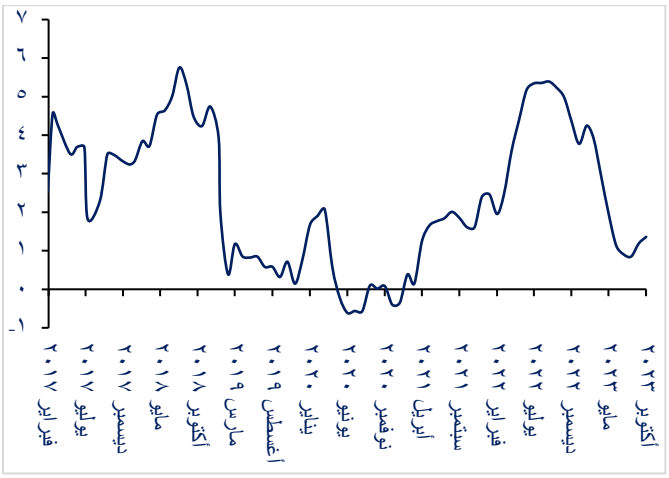


المصدر: البنك المركزي الأردني، حسابات فريق البنك الدولي

**وفي الوقت نفسه، استمرت ميزانية البنك المركزي الأردني في الانكماش انخفاضًا عن مستواها في ديسمبر ٢٠٢١.** وفي عام ٢٠٢٢، يُعزى انكماش ميزانية العمومية للبنك المركزي الأردني بشكل أساسي إلى انخفاض الأصول الأجنبية، ولا سيما الأرصدة النقدية الأجنبية والودائع والتي تأثرت بتداعيات الغزو الروسي على أوكرانيا. وفي عام ٢٠٢٣، يُعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الأصول المحلية، ولا سيما أرصدة إعادة الشراء للبنك المركزي الأردني والتي شهدت تاريخياً زيادات ملحوظة خلال أوقات الأزمات (مثلما حدث في ٢٠١٢ و٢٠٢٠ على سبيل المثال.

[١٣] تم احتساب اسعار الفائدة الحقيقية عن طريق تعديل أسعار الفائدة الاسمية باستخدام متوسط ٣ أشهر للتضخم الرئيسي السنوي الفعلي والمتوقع بأوزان متساوية (٥٠-٥٠).

**شكل ١-١٦ تباطؤ معدل التضخم السنوي جاء مدعومًا بتأثير سنة الاساس وانخفاض معدل التضخم الشهري**

التغير في معدل التضخم الرئيسي السنوي، بالنقاط المئوية

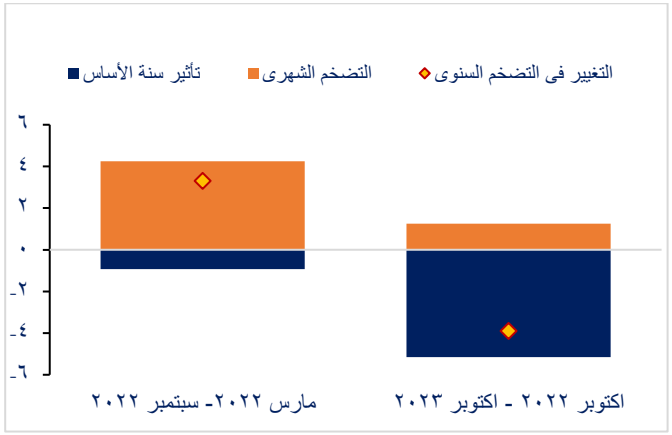


المصدر: البنك المركزى الأردنى، حسابات فريق البنك الدولى

**شكل ١-١٧ انخفاض معدل التضخم الشهري بفصل المساهمة السلبية من الوقود**

التغير في معدل التضخم الرئيسي الشهري، بالنقاط المئوية

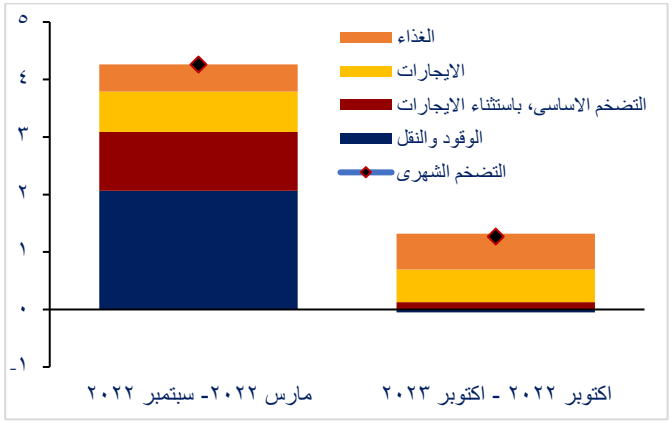


المصدر: البنك المركزى الأردنى، حسابات فريق البنك الدولى

**شكل ١-١٨ استمرت أسعار الفائدة الحقيقية في الارتفاع**

نسبة مئوية

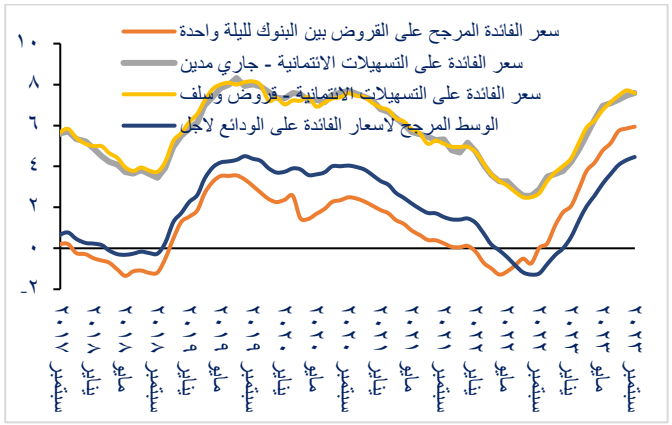


المصدر: البنك المركزى الأردنى، حسابات فريق البنك الدولى

**شكل ١-١٩ انخفضت قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للشهر الخامس على التوالي**

المساهمة في التغير السنوي، نقطة مئوية

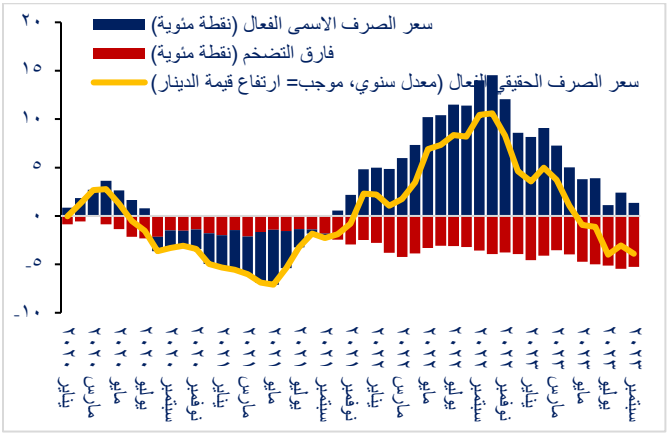


المصدر: Brugel، حسابات فريق البنك الدولى

**شكل ١-٢٠ تباطأ معدل نمو السيولة المحلية إلى أبطأ وتيرة منذ ٢٠١٩**

نسبة مئوية/نقطة مئوية

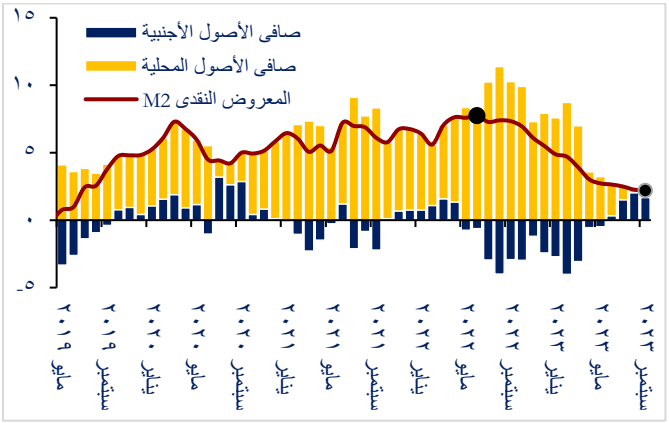


المصدر: البنك المركزى الأردنى، حسابات فريق البنك الدولى

**شكل ١-٢١ مساهمة ايجابية لصافى الأصول الأجنبية في معدل النمو السنوي للسيولة المحلية**

نقطة مئوية

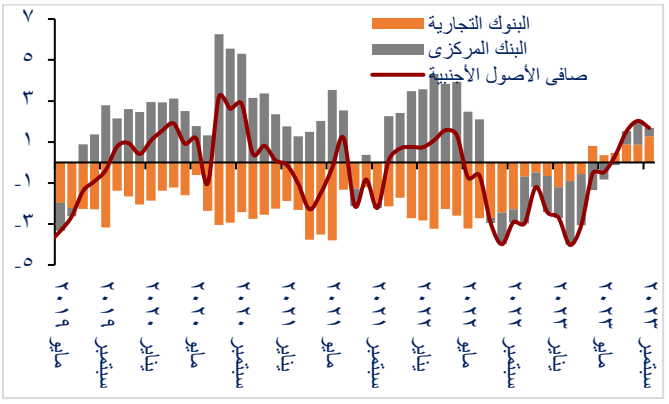


المصدر: البنك المركزى الأردنى، حسابات فريق البنك الدولى

# التوقعات والمخاطر

**من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ليسجل ٢,٦٪ في ٢٠٢٣، مدفوعا بالنمو فى قطاع الخدمات وانتعاش قطاع الزراعة**. ويتوقع أن تحافظ العديد من القطاعات الخدمية على زخمها بما في ذلك تجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين والاتصالات والمطاعم والفنادق. ومن المتوقع أيضًا أن يحافظ القطاع الصناعي على مساهمته القوية في نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان عليه في ٢٠٢٢ عندما شهد القطاع أعلى معدلات نمو له منذ عام ٢٠١٤. ومع ذلك يتوقع أيضًا أن يؤثر تباطؤ نمو الصادرات على نمو القطاع الصناعي. ويرجع ذلك أساسا إلى تأثير سنة الأساس. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٣، مدفوعًا في المقام الأول بقطاع الخدمات، ثم ينخفض إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٢٤، قبل أن يعاود الإرتفاع إلى ٢,٦٪ في العام التالي ٢٠٢٥.

**لا تزال العديد من التطورات الاجتماعية والاقتصادية تحد من نمو الدخل الحقيقي للأسر.** فقد سجل معدل الفقر ١٥,٧٪ فى عام ٢٠١٨ طبقا لأحدث البيانات المتاحة. وقد خفض البنك الدولي تصنيف الأردن الى الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط في يوليو ٢٠٢٣، استنادا إلى تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للعام السابق. ويرجع انخفاض التصنيف إلى تغير عدد سكان الأردن المنشور في التوقعات السكانية العالمية ٢٠٢٢ (بزيادة تقدر ب ٩,٦٪ في ٢٠٢٢). وفي حين أن انتعاش قطاع السياحة والخدمات الأخرى قد يدعم الأجور، إلا أن تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة تنبع من ضغف.قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل، وتجزؤ أسواق العمل، وسيطرة الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض الإنتاجية، مما يحد من نمو الدخل الحقيقي للأسر. ومن المرجح أن يؤثر خفض التحويلات النقدية للاجئين بسبب انخفاض المساعدات الأجنبية سلبا على معدلات الفقر، والأمن الغذائي، ومستويات المديونية للأسر.

**قد يساعد كل من الاستمرار في تشديد السياسة النقدية واستقرار أسعار السلع الأساسية نسبيًا في عام ٢٠٢٣على السيطرة على نسب التضخم.** فمن المتوقع أن يستقر معدل التضخم العام السنوي عند حوالي ٢,٤٪ في

عام ٢٠٢٣، مقابل ٤,٢٪ في العام السابق، مدفوعًا بدعم تأثير سنة الأساس واحتواء التضخم الأساسي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية. ومع ذلك، فإن تجدد المخاوف بشأن إمدادات النفط العالمية - في أعقاب التخفيضات الطوعية المعلنة في إنتاج النفط من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا - بالإضافة إلى نشوب الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط قد يهددان بزيادة بارتفاع أسعار النفط العالمية، الأمر الذي قد يشكل ضغوطا على معدلات التضخم وعلى المالية العامة. ومن ناحية أخرى، فإن القرار الأخير الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية برفع العقوبات عن فنزويلا يمكن أن يخفف بعض هذه المخاوف ويخفف من الأثر المتوقع على أسعار النفط العالمية.

**كذلك، من المتوقع استمرار تحسن الأداء المالى للحكومة المركزية بفضل انخفاض الدعم وارتفاع الإيرادات المحلية.** فمن المتوقع أن يتقلص العجز الكلى للموازنة ليصل إلى ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، مقابل ٥,٦٪ في العام السابق. على جانب الإيرادات، من المتوقع أن تستمر الإيرادات الضريبية في الارتفاع لتصل إلى ١٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، مقابل ١٧,٥٪ في العام السابق، بفضل إصلاحات الإدارة الضريبية المتخذة من قبل الحكومة. وسوف يعوض ذلك التحسن تأثير انخفاض مساهمة الإيرادات غير الضريبية والمنح. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن ينخفض إجمالي الإنفاق إلى ٣١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، مقابل ٣١,٥٪ في العام السابق. ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض الدعم واحتواء نمو فاتورة الأجور العامة، وهو ما سيعوض تأثير ارتفاع مدفوعات الفائدة والانفاق الرأسمالي. ومع ذلك، سيظل مستوى الدين العام مرتفعا، ليصل إجمالي الدين الحكومي والمضمون إلى ١١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣. ونظرًا لزيادة امتصاص صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي للدين الحكومي، فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الدين (بعد استبعاد حيازات صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي) إلى ٨٨,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣.

**من المتوقع أن تشهد الحسابات الخارجية تحسنا تدريجيا على المدى المتوسط، مستفيدة من تراجع الأسعار العالمية للسلع ومن الانتعاش الذي شهده القطاع السياحي في مطلع العام.** من المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري (متضمنا المنح) إلى ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٧,٧٪ في عام ٢٠٢٢، مدعومًا بتحسن الميزان التجاري وعلى الرغم من تباطؤ تحويلات العاملين بالخارج. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية إلى خفض فاتورة الواردات (بما في ذلك الواردات النفطية وغير النفطية) إلى ٤٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٥٩,٩٪ في عام ٢٠٢٢. وفي ذات الوقت، من المتوقع أن تستقر الصادرات عند ٢٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقابل التوسع في صادرات الأحجار والأغذية والحيوانات الحية انخفاضا في الأسعار العالمية للبوتاس بعد أن بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أيضًا أن يشهد حساب الخدمات تحسنًا بسبب ما شهده بالفعل من انتعاش السياحة وارتفاع إيرادات السفرفي الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يتباطأ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٢، مدعوماً بارتفاع الأرباح المحتجزة في النصف الأول من العام.

**إن الصراع المندلع في الشرق الأوسط والمخاوف بشأن اتساع نطاق الحرب أو استمرارها لفترات أطول يحمل مخاطر كبيرة على المنطقة وعلى الاقتصاد الأردني.** وتؤثر التوترات الجيوسياسية المتزايدة سلبا على أسواق المال وتقييم المخاطرة، كما تتأثر الأوضاع الاقتصادية للدول بالصراعات عبر قنوات مختلفة حتى وان لم تكن طرفا مباشرا فيها. ويشمل ذلك اضطراب التدفقات التجارية وأسواق السياحة، وتقلبات أسواق الطاقة والتأثير اللاحق على الاستهلاك و على تكلفة الإنتاج. وفي الأردن، فان النشاط السياحي هو الأكثر عرضة لهذه المخاطر خاصة في حالة اتساع نطاق الصراع. وحتى في حالة عدم اتساعه، قد يظل يُنظر إلى البلدان المجاورة باعتبارها عرضة لمخاطركبيرة. وقد يؤثر ذلك على الحسابات الخارجية للأردن نظرا لأن الانتعاش الكبير في إيرادات السفر منذ عام ٢٠٢١ كان أساسيا في دعم الحساب الجاري. وفي حالة عدم الاحتواء السريع للصراع، قد يؤدي ذلك إلى زيادات ملحوظة في الأسعار العالمية للنفط ويؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي (الإطار ٢).

### الإطار ٢. الأثر المحتمل للصراع المندلع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الأردني

أدى الصراع المندلع في الشرق الأوسط، والمستمر منذ ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، إلى خسائر كبيرة في الأرواح وإلى أزمة إنسانية خطيرة في غزة، كما أدى إلى تفاقم المخاطر الجيوسياسية بشكل كبير. واعتمادًا على مدة استمرار الصراع واتساع نطاقه، فإنه ينطوي على آثارا اقتصادية محتملة على الاقتصاد الأردني، لا سيما من خلال تأثيره على النشاط السياحي في الربع المتبقي من عام ٢٠٢٣، مع ما يترتب على ذلك من آثار على إيرادات السياحة والحسابات الخارجية.[١٤] كما أن الحساب الجاري والتوازنات المالية للأردن قد تتضرر اذا ما شهدت أسعار النفط العالمية زيادات كبيرة، مما قد ينعكس في النهاية على الإنفاق الاستهلاكي وتكلفة الإنتاج من خلال التأثير على معدلات التضخم.

أ. **يشكل الصراع تهديدا للنشاط السياحي وإيراداته خاصة في بداية أحد مواسم الذروة.** فقد جاء التعافي من أزمة كوفيد-١٩ مدفوعًا إلى حد كبير بالانتعاش القوي في السياحة، حيث نما قطاع المطاعم والفنادق بوتيرة سريعة وكان عدد السياح هو الأعلى منذ عام ٢٠١٩. وفي حين أن انتعاش السياحة في عام ٢٠٢٣ كان واسع النطاق عبر فئات السفر والبلدان من المنشأ، شهدت فئة السائحين ليوم واحد ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة ٧٦٪. يُعتقد أن هذه الفئة من السياح عادة ما تزور الأردن كجزء من جولات سياحية تشمل أيضا إسرائيل؛ وهي فئة تمثل حوالي ١٧٪ من إجمالي الوافدين في عام ٢٠٢٣ وقد تكون الأكثر تأثراً بشكل مباشر بالنزاع. وبافتراض عدم اتساع نطاق الصراع إقليميا[١٥]، فإن الأردن قد يظل ينظر له باعتباره وجهة سياحية ذات مخاطرة عالية في هذه الأوضاع. وتشير التقارير الأولية الصادرة عن وكالات سياحية[١٦] إلى انخفاض نسبة إشغال الفنادق والحجوزات بنسبة ٥٠-٧٥٪ خلال الشهرين التاليين لبدء الصراع، لا سيما في المواقع السياحية الأكثر شهرة. وقد تتكبد صناعة الطيران - التي كانت تتعافى لتوها من خسائرها المرتبطة بأزمة كوفيد - تكاليف تشغيل أعلى لأنها تتخذ مسارات أطول لتجنب التحليق فوق مناطق النزاع. وقد تنشأ تكاليف إضافية أيضًا في حالة ارتفاع أسعار الوقود، مما قد ينعكس على سعر المستهلك النهائي ويؤثر بشكل أكبر على السياحة

ب. **وقد يكون لانخفاض السياحة آثارا أوسع على النشاط الاقتصادي من خلال الروابط الخلفية والأمامية مع القطاعات الأخرى الأكبر حجما.** فعلى الرغم من أن وزن قطاع المطاعم والفنادق لا يزال صغيرًا مقارنة بإجمالي القطاعات (١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، فإنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقطاعات مهمة أخرى في الاقتصاد الأردني، ولا سيما تجارة الجملة والتجزئة، والنقل، والبناء (الشكل ط٢١). بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المحتمل أن ينخفض الاستهلاك المحلي بنسب كبيرة من خلال التغييرات السلوكية، وهو يمثل حصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي السيناريو الأسوأ للتصعيد الإقليمي، يمكن أن تؤثر الاضطرابات في التدفقات التجارية على سلاسل القيمة وتكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى تأثيرها على الاستثمار المحلي والأجنبي.

**الشكل ط ٢١- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - السياحة والقطاعات الأخرى**

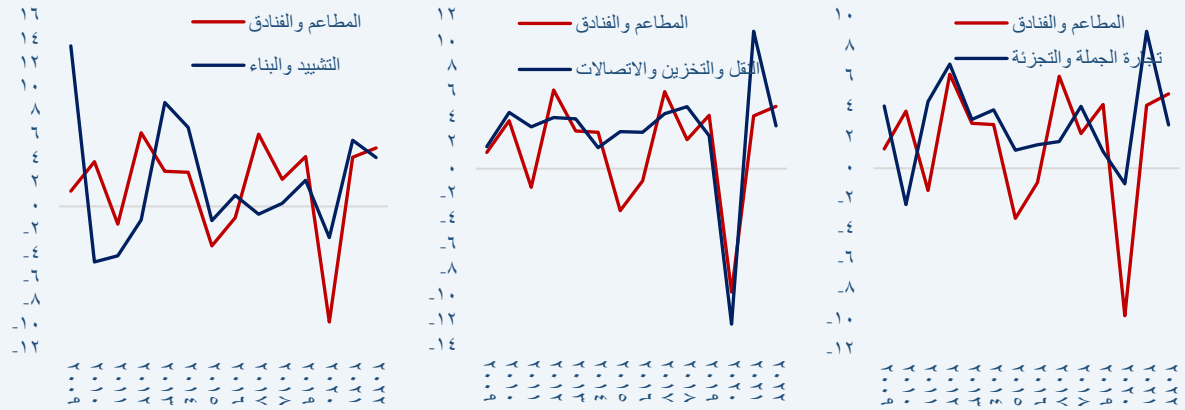


المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي بناءً على بيانات إدارة الإحصاءات.

[١٤] من الصعب استخلاص استنتاجات محددة بناءً على الصراعات الماضية في ضوء الاختلافات الأخرى في السياق العالمي والإقليمي، ونظرًا لتأثيرها الأكبر بكثير من حيث فقد الأرواح، والأضرار وعلى الاقتصاد ككل.

[١٥] تراجعت أعداد السياح بنحو ٢٣٪ بعد صراع عام ٢٠١٤ في غزة. وقد يعكس هذا أيضًا أحداثًا جيوسياسية أخرى وبعض التأثيرات الموسمية.

[١٦] Jordan times, ٢٠٢٣

ج. **تخضع واردات الغاز الى اتفاقيات طويلة الأجل.** يستمد الأردن معظم احتياجاته من الغاز الطبيعي من مصدرين هما مصر (من خلال اتفاقية توريد الغاز طويلة الأجل مع شركة إيجاس)، وحقل لفياثان الغازي في إسرائيل (من خلال اتفاقية توريد غاز طويلة الأجل مع شركة شيفرون). وخلال الشهر الأول من الصراع، تم إغلاق حقل إنتاج تمار وانخفض إنتاج إسرائيل من الغاز بنسبة تقرب من النصف (قبل أن يتم استئناف الإنتاج في أوائل نوفمبر). حتى تاريخه، لم يتأثر إنتاج حقل الغاز البحري لفياثان - مصدر إمداد الغاز إلى الأردن - ولم يسجل أي انقطاع في استهلاك قطاع الكهرباء من الغاز في الأردن. أما في حال تصاعد الصراع وتقلّص صادرات الغاز إلى الأردن، فلدى شركة الكهرباء الوطنية إمكانية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال باستخدام منشأة التخزين العائم والإعادة إلى الحالة الغازية في ميناء العقبة، ربما بتكلفة أعلى من تكلفة الغاز الطبيعي المنقول عبر الأنابيب.

أ. **تتعرّض الحسابات الخارجية لتداعيات الصراع من خلال قنوات متعدّدة:**

١. **سوف يؤثر انخفاض عائدات السفر على ميزان الحساب الجاري، لا سيما في عام ٢٠٢٣.** فقد كان الانتعاش الكبير في عائدات السفر منذ عام ٢٠٢١ عاملا أساسيًا في دعم الحساب الجاري. وفي السيناريو المتشائم، تشير التقديرات إلى أن انخفاض عائدات السفر بنسبة تصل إلى ٣٠-٥٠٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ سيؤدي إلى تدهور في عجز الحساب الجاري بنسبة ٠,٤ - ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، مع توقّع حدوث عودة تدريجية بحلول عام ٢٠٢٥. وقد يشهد حساب رأس المال أيضًا انخفاض صافي التدفقات الوافدة مع تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر، متأثرا بانخفاض الأرباح المحتجزة مع إعادة تحويل الأرباح إلى الخارج ومع تخوف المستثمرين من نشوب صراع إقليمي أوسع نطاقاً.

**شكل ط٢٢ - التأثير المحتمل لانخفاض عائدات السياحة على الحساب الجارى**

نسبة من الناتج المحلى الاجمالى

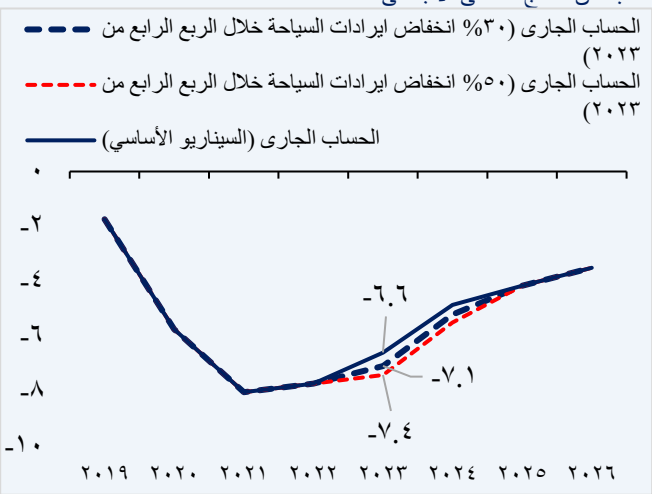


المصدر: حسابات فريق البنك الدولى

٢. **ورغم احتواء أسعار النفط حتى الآن، فمن الممكن أن تؤدي الارتفاعات المحتملة إلى آثار كبيرة إذا ما شهدت أسعاره زيادات حادة.** ونظراً لأن منطقة الشرق الأوسط تشارك بحصة كبيرة في إمدادات الطاقة العالمية، فإن المخاطر بالنسبة لأسواق الطاقة تعد كبيرة، خاصة أسواق النفط[١٧]. في بداية الصراع، شهدت أسواق النفط بعض التقلبات، لكن الزيادات في الأسعار ظلت معتدلة نسبياً. سجلت أسعار خام برنت متوسطًا بلغ ٩٠,٩ دولارًا أمريكيًا للبرميل في الفترة من ٩ إلى ٣٠ أكتوبر/تشرين أول، مقارنة بـ ٩٣,٧ دولارًا للبرميل في سبتمبر/أيلول (الشكل ط٢٣). وقد يؤدي التصعيد المحتمل للحرب إلى زيادات أكبر حيث تتعرض البنية التحتية لإنتاج النفط والشحن للمخاطر. وبالنسبة للأردن وباعتباره مستوردًا صافيًا للطاقة، فإن زيادة أسعار النفط إلى ١٠٠-١١٠ دولار للبرميل ستعني ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى ٦,٦٪ - ٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ (مقارنة بـ ٤,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى في التقديرات الأساسية). وفي حالة استمرار الصراع لفترة طويلة وارتفاع الأسعار لفترة أطول، فإن أثر ارتفاع أسعارالنفط قد يتم تعويضه ولو جزئيًا من خلال زيادة محتملة في تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، بالإضافة إلى احتمال زيادة دعم الموازنة من تلك الدول من خلال المنح.

[١٧] البنك الدولي، ٢٠٢٣. آفاق أسواق السلع الأساسية، في ظل المخاطر الجيوسياسية.

٣. **فيما يخص تجارة السلع، تمثل الصادرات الأردنية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل ٢,٥٪ و١,١٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٢٢، على التوالي.** أما الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية فتمثل ٢٠,٩٪ من إجمالي الصادرات (الشكل ط٢٤). في عام ٢٠٢٢، تشير التقديرات إلى أن ١٪ فقط من الصادرات إلى الولايات المتحدة تتم من خلال اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ).[١٨] ومن الممكن أن يتعطل هذا الجزء الصغير بعد اندلاع الصراع، حيث يصبح الحصول على مصادر المدخلات من مناطق الصراع أكثر صعوبة. وتشير التقديرات إلى أن تباطؤ معدل نمو الصادرات بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنحو ٠,٣-٠,٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

**شكل ط٢٣ - الأسعار العالمية للبترول**
خام برنت، دولار للبرميل

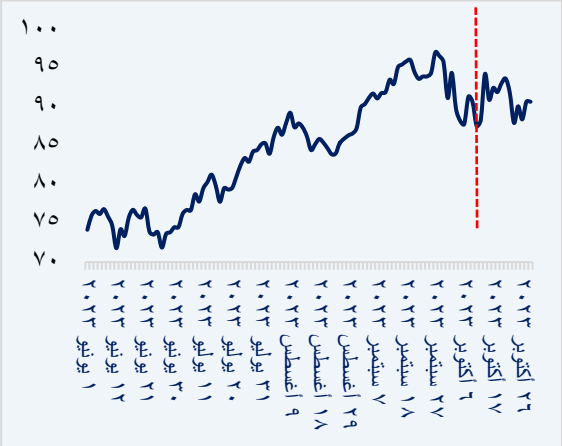


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، حسابات فريق البنك الدولي

**شكل ط٢٤ - وجهة الصادرات الأردنية**
نسبة مئوية من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٢٢

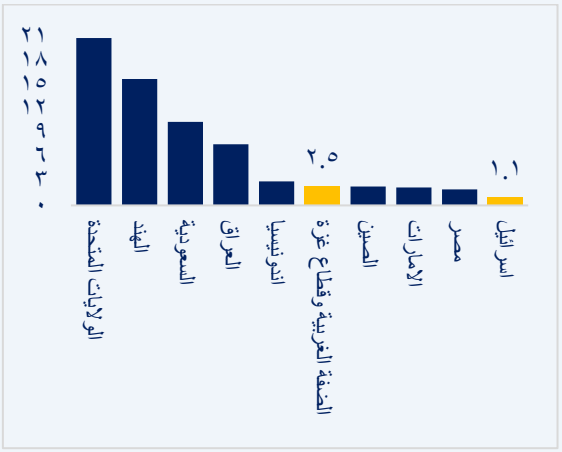


المصدر: إحصاءات التجارة لصندوق النقد الدولي، حسابات فريق البنك الدولي

ه. **تتسم تداعيات الصراع الحالي على المالية العامة بالتعقيد، وقد تختلف أثارها تبعا لحجم الصدمة وتغيرات سلوك المستهلكين والسياسات التي قد تتبناها الحكومة الأردنية للتعامل مع ذلك الأثر.**

- فارتفاع أسعار النفط على سبيل المثال يمكن أن يؤدي إلى تسارع وتيرة التضخم بسبب زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، فضلا عن انخفاض الدخل المتاح للمستهلكين، مما يؤثر بالتالي على الإيرادات الضريبية من دخل الشركات ومبيعاتها. ومن الممكن أن يتأثر الأخير أيضاً إذا حدثت تغييرات كبيرة في سلوك المستهلكين في أعقاب تأثير الحرب المحبط نفسيا على الأردنيين.

- وعلى جانب الإنفاق، قد يؤثر ارتفاع التضخم على القيمة الحقيقية للنفقات الحكومية. وقد أعلنت الحكومة الأردنية أنها لا تنوي إعادة إدخال دعم الوقود (على غرار السياسة التي تبنتها في عام ٢٠٢٢ بعد الغزو الروسي لأوكرانيا)، ولكن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الإنفاق على برامج دعم الوقود الحالية (للنقل العام والغاز المستخدم في الطهي). وقد يؤدى ارتفاع الإنفاق على دعم الوقود أيضًا الى استخدام بعض من الأموال الموجهة الى الإنفاق الرأسمالي الحكومي لاحتواء ارتفاع الإنفاق.

- وتشير التقديرات إلى أن زيادة بنسبة ١٠٪ في أسعار النفط ستؤدي إلى زيادة بنسبة ٠,٢٪ في العجز المالي. وبالتالي، إذا وصل سعر النفط إلى ١٠٠-١١٠ دولارات للبرميل، فإن هذا يعني زيادة بنسبة ٠,٤ نقطة مئوية في عجز الناتج المحلي الإجمالي، في غياب تعديل أسعار الوقود المحلية. وأخيرا، ستزداد احتياجات الاقتراض لتعويض النقص، مما يزيد من الضغوط على متطلبات خدمة الدين في سياق ارتفاع تكلفة التمويل.

[١٨] يسمح برنامج "المناطق الصناعية المؤهلة" للمنتجات التي تحتوي على كمية محددة من المحتوى الإسرائيلي بدخول الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية إذا تم تصنيعها في الأردن أو مصر أو الضفة الغربية وقطاع غزة. المصدر: مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، تم الرجوع إليه في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-eastnorth-africa/jordan .

- **المخاطر السيادية وتكلفة التمويل:** ارتفعت فروق أسعار الفائدة المقاسة بمؤشر سندات الأسواق الناشئة -والتى تعكس المخاطر السيادية- بشكل مؤقت وسجل الأردن متوسطاً قدره ٤٣٧,٨ نقطة أساس خلال الفترة من ٩ إلى ٣٠ أكتوبر طبقا لمؤشر سندات الأسواق الناشئة، مقارنة بـ ٣١١,٨ نقطة أساس في سبتمبر (الشكل ط٢٥). وقد شهدت جميع البلدان المجاورة للاردن ارتفاعاً طفيفاً في المخاطر السيادية التي تواجهها في أعقاب اندلاع الصراع. وعلى الرغم من الارتفاع المؤقت الذي سجل مؤخرا ، تظل المخاطر السيادية للأردن أقل من جيرانه (مصر ١٢٨٣,٦ العراق ٦٠٥,٢؛ لبنان ٣٢٤٦٨,١). وبرغم استمرار الصراع، أكدت وكالة فيتش تصنيف الأردن عند BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، مستشهدة بسجل الأردن في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في مواجهة الصدمات الخارجية الكبيرة.

**شكل ط٢٥ . فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية**
نقطة اساس

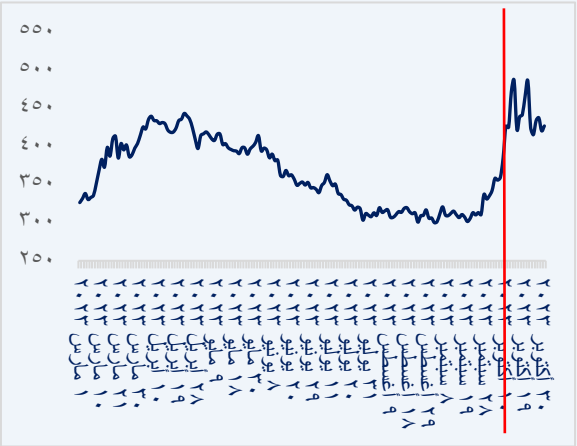


المصدر: JP Morgan

الجدول ١. الأردن - مؤشرات اقتصادية مختارة (٢٠١٩-٢٠٢٥)

| | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعلي | فعلي | فعلي | فعلي | متوقع | متوقع | متوقع |
| الاقتصاد الحقيقي | (نسبة مئوية، ما لم ينص على خلاف ذلك) | | | | | | |
| نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي | ١,٨ | -١,١ | ٣,٧ | ٢,٤ | ٢,٦ | ٢,٥ | ٢,٦ |
| الناتج المحلي الاجمالي الأسمي (بالمليون دينار) | ٣١,٦ | ٣١,٠ | ٣٢,٩ | ٣٤,٥ | ٣٦,٣ | ٣٨,١ | ٣٩,٩ |
| التضخم السنوي | ٠,٨ | ٠,٣ | ١,٤ | ٤,٢ | ٢,٤ | ٢,٤ | ٢,٤ |
| المالية العامة | (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ما لم ينص على خلاف ذلك) | | | | | | |
| اجمالي الايرادات والمنح | **٢٤,٣** | **٢٢,٧** | **٢٤,٧** | **٢٥,٨** | **٢٦,٠** | **٢٦,١** | **٢٦,٢** |
| الايرادات المحلية | **٢١,٨** | **٢٠,١** | **٢٢,٣** | **٢٣,٥** | **٢٣,٧** | **٢٣,٩** | **٢٤,٢** |
| الايرادات الضريبية | ١٤,٦ | ١٦,٠ | ١٧,١ | ١٧,٥ | ١٧,٨ | ١٨,٢ | ١٨,٦ |
| الايرادات غير الضريبية | ٧,٢ | ٤,١ | ٥,٢ | ٦,٠ | ٥,٩ | ٥,٧ | ٥,٦ |
| المنح الأجنبية | ٢,٥ | ٢,٥ | ٢,٤ | ٢,٣ | ٢,٣ | ٢,٢ | ٢,٠ |
| اجمالي الانفاق ١/ | **٢٩,٢** | **٢٩,٨** | **٣٠,٩** | **٣١,٥** | **٣١,١** | **٣١,١** | **٣١,٠** |
| الانفاق الجاري | ٢٥,٠ | ٢٧,٠ | ٢٧,٠ | ٢٨,١ | ٢٧,٥ | ٢٧,٤ | ٢٧,٢ |
| الانفاق الاستثماري | ٣,١ | ٢,٧ | ٣,٥ | ٣,٤ | ٣,٧ | ٣,٧ | ٣,٨ |
| الرصيد الكلي (قيمة سالبة = عجز) | **-٤,٩** | **-٧,١** | **-٦,٢** | **-٥,٦** | **-٥,٢** | **-٥,٠** | **-٤,٨** |
| الرصيد الأولي | -١,٣ | -٣,١ | -١,٩ | -١,٥ | -٠,٨ | -٠,٣ | ٠,١ |
| | (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ما لم ينص على خلاف ذلك) | | | | | | |
| الدين العام الحكومي والمكفول ٢/ | **٩٥,٢** | **١٠٦,٥** | **١٠٨,٨** | **١١١,٤** | **١١٣,٠** | **١١٤,٢** | **١١٥,٢** |
| الدين العام الحكومي والمكفول، بعد استبعاد حيازة صندوق الضمان الاجتماعي ٢/ | ٧٥,٨ | ٨٥,٦ | ٨٧,٥ | ٨٨,٨ | ٨٨,٧ | ٨٨,٥ | ٨٨,٢ |
| حيازة صندوق الضمان الاجتماعي ٣/ | ١٩,٤ | ٢١,١ | ٢١,٣ | ٢٢,٦ | ٢٤,٢ | ٢٥,٧ | ٢٦,٩ |
| القطاع الخارجي | (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ما لم ينص على خلاف ذلك) | | | | | | |
| الحساب الجاري | -١,٧ | -٥,٧ | -٨,٠ | -٧,٧ | -٦,٦ | -٤,٩ | -٤,٢ |
| الرصيد التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية (مليون دينار)٤/ | -٣٠.٠ | -٣٣,٧ | -١٣٣.٤ | -٢٤٩,٤ | -٤٤١,١ | -٥٤٥,٢ | -٦٠١,١ |
| الرصيد الكلي لسلطة المياة (مليون دينار) ٤/ | -٢٦٦,٨ | -١٨٩,٠ | -٢١٩,٨ | -١٨٢,٦ | -٢٦٧.٩ | -٢٦٢ | -٢٥٧ |
| الصادرات (معدل نمو، %) | ٧,٣ | -٤,٥ | ١٧,٨ | ٣٦,٦ | ٥,٥ | ٥,١ | ٣,٨ |
| الواردات (معدل نمو، %) | -٥,٥ | -١٠,١ | ٢٥,٠ | ٢٦,٧ | ٠,٥ | ٢,٣ | ٣,٠ |
| عائدات السفر (معدل نمو، %) | ١٠,٢ | -٧٥,٧ | ٩٥,٨ | ١١٠,٥ | ٧,٠ | ٧,٠ | ٦,٠ |
| تحويلات العاملين بالخارج (معدل نمو، %) | ٠,٩ | -٩,١ | ١,٠ | ١,٥ | ١,٠ | ٨,١ | ٦,٦ |
| اجمالي احتياطات العملات الأجنبية القابلة للاستخدام (مليون دولار امريكي) | ١٣٥١١ | ١٥١٢٧ | ١٧٢٧٣ | ١٦٤٣٢ | ١٦٥٢٣ | ١٦٤٩٦ | ١٦٤٩٠ |
| تغطية واردات العام التالي (بعدد الأشهر) | ٨,٨ | ٧,٨ | ٦,٩ | ٦,٥ | ٦,٣ | ٦,١ | ٥,٩ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأحصاءات العامة، وزارة المالية، توقعات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١/ يشمل استخدام النقد، طبقا للمراجعة الرابعة لصندوق النقد الدولي، تقرير رقم ٢٢/٤ ، يناير ٢٠٢٢.

٢/ ديون الحكومة المباشرة والمضمونة (بما في ذلك ديون شركة الكهرباء الوطنية وسلطة مياه الأردن) وتوريق المتأخرات المحلية في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

٣/ حيازات صندوق استثمار أموال الضمان االجتماعي المتوقعة من الدين العام كما تم تقديرها في المراجعة الخامسة لصندوق النقد الدولي، ديسمبر ٢٠٢٢.

٤/ المصدر: بيانات شركة الكهرباء الوطنية، تم الاطلاع عليها في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣.

## الملحق ١. موجز لمراجعة الحسابات القومية الأردنية

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ مراجعة لبيانات الحسابات القومية، تعكس تغيرات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي للأردن، فضلا عن توزيعها القطاعي للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ والربع الأول من عام ٢٠٢٣. كما تمت مراجعة بيانات الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٢ وللربع الأول من عام ٢٠٢٣. أثرت تلك المراجعات الرئيسية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث الماضية، فضلا عن جميع نسب الاقتصاد الكلي الرئيسية (المالية والديون والقطاع المالي والحسابات الخارجية) وديناميكياتها وقياسها منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويلخص هذا الملحق هذه المراجعات وتأثيرها على الأرقام الفعلية كما جاءت بالمصادر الرسمية وكذلك توقعات خبراء البنك الدولي على المدى المتوسط.

### مراجعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي

**الشكل م١ - المراجعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**

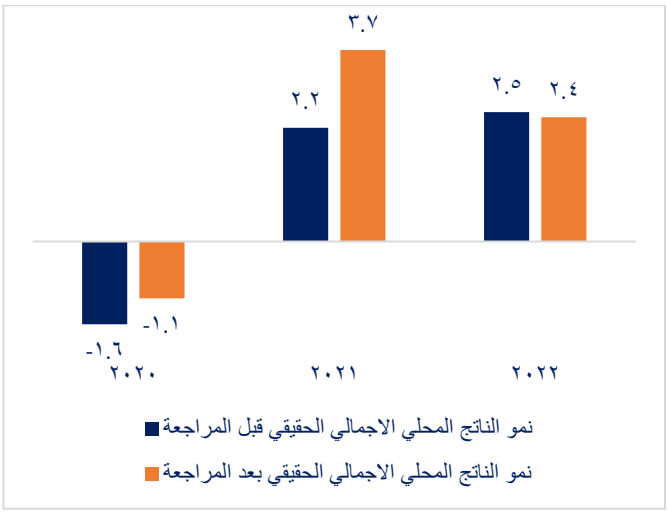


**الشكل م٢- التعديلات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع**

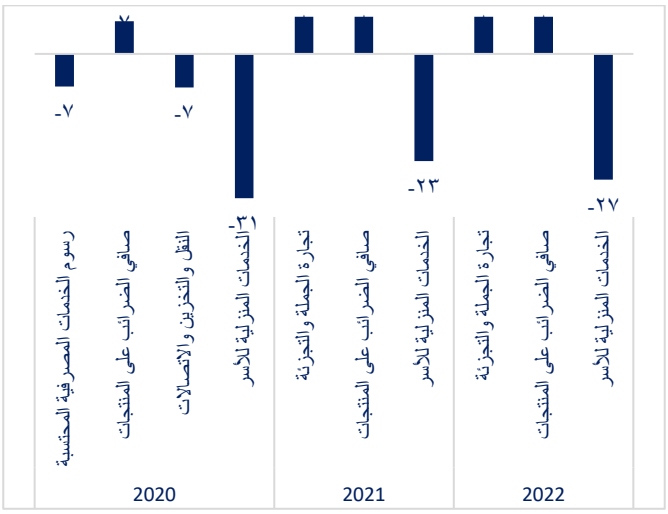


### التأثير على حسابات المالية العامة والدين

**الشكل م٣ - أدت المراجعات التصاعدية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى انخفاض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي**

رصيد الموازنة العامة
(نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)

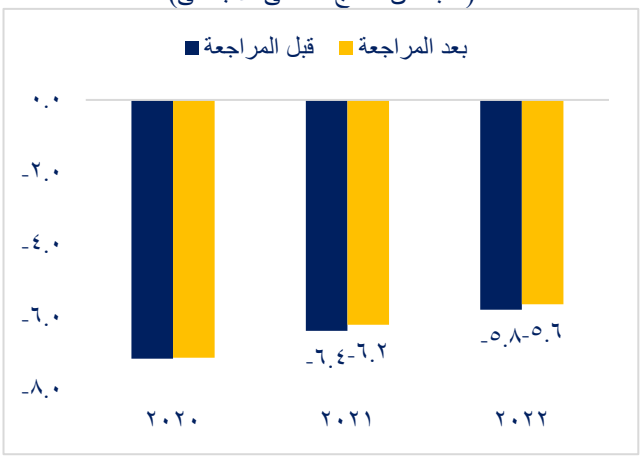


الايرادات الضريبية
(نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)

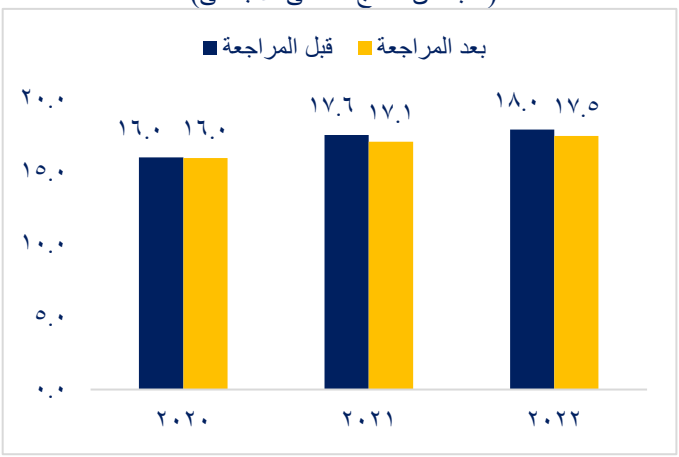

**الشكل م٤ - أدت مراجعة بيانات الحسابات القومية إلى انخفاض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٠-٢٠٢٢**

اجمالى الدين الحكومى والمضمون
(نسبة من الناتج المحلى الاجمالى)

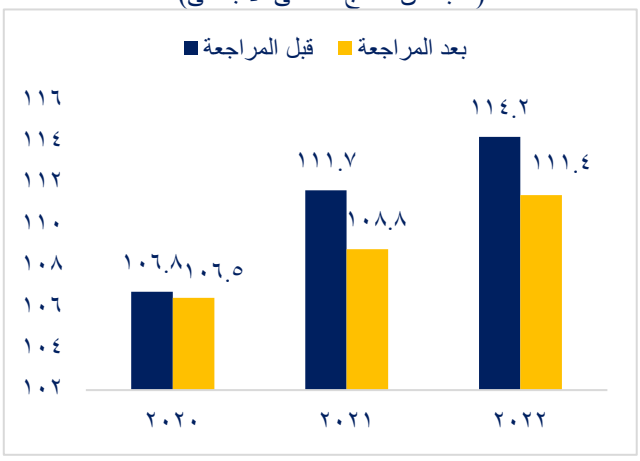


اجمالى الدين الحكومى والمضمون بعد استبعاد حيازة صندوق الضمان الاجتماعي (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى)

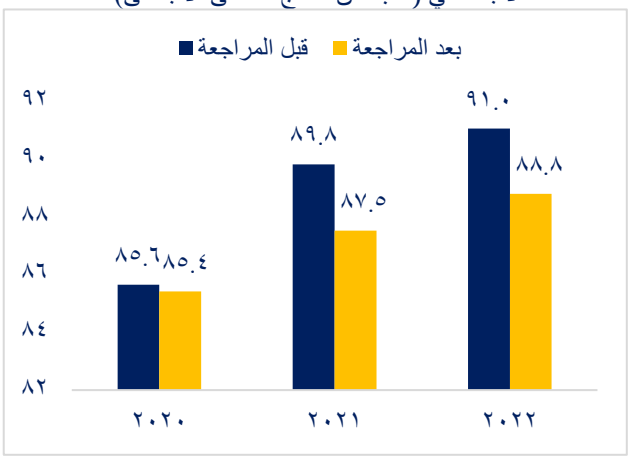


## التأثير على الحسابات الخارجية

**الشكل م٥ عجز الحساب الجاري**
(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

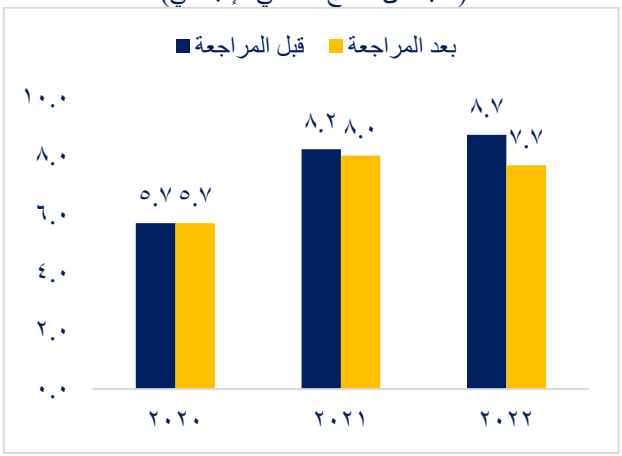


**الشكل م٦ - الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات**
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

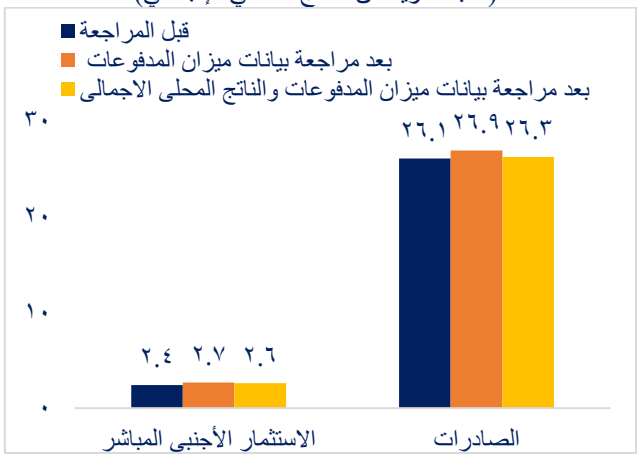

الجدول ٢. ملخص مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التى تمت مراجعتها وكذلك تأثير المراجعة على توقعات خبراء البنك الدولى

| | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نمو الناتج المحلي الإجمالي | | | | | | | |
| قبل المراجعة | ١,٨ | -١,٦ | ٢,٢ | ٢,٥ | ٢,٦ | ٢,٥ | .٢٦ |
| بعد المراجعة | ١,٨ | -١,١ | ٣,٧ | ٢,٤ | ٢,٦ | ٢,٥ | ٢,٦ |
| رصيد المالية العامة (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى) | | | | | | | |
| قبل المراجعة | -٤,٩ | -٧,١ | -٦,٤ | -٥,٨ | -٥,١ | -٥,٠ | -٤,٨ |
| بعد المراجعة | -٤,٩ | -٧,١ | -٦,٢ | -٥,٦ | -٥,٢ | -٥,٠ | -٤,٨ |
| الدين العام الحكومى والمكفول (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى) | | | | | | | |
| قبل المراجعة | ٩٥,٢ | ١٠٦,٨ | ١١١,٧ | ١١٤,٢ | ١١٦,٢ | ١١٧,٦ | ١١٨,٧ |
| بعد المراجعة | ٩٥,٢ | ١٠٦,٥ | ١٠٨,٨ | ١١١,٤ | ١١٣,٠ | ١١٤,٢ | ١١٥,٢ |
| الدين العام الحكومى والمكفول، بعد استبعاد حيازة صندوق الضمان الاجتماعي (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى) | | | | | | | |
| قبل المراجعة | ٧٥,٨ | ٨٥,٦ | ٨٩,٨ | ٩١,٠ | ٩١,٤ | ٩١,٢ | ٩٠.٩ |
| بعد المراجعة | ٧٥,٨ | ٨٥,٤ | ٨٧,٥ | ٨٨,٨ | ٨٨,٧ | ٨٨,٥ | ٨٨,٢ |

المصدر: دائرة الأحصاءات العامة، وزارة المالية، توقعات خبراء البنك الدولي.

# تحت المجهر

## بناء النجاح وكسر الحواجز

# إطلاق العنان للقوة الاقتصادية للمرأة في الأردن

*تأمل المرأة في الأردن في رؤية إنجازاتها التعليمية تترجم إلى إنتاجية اقتصادية. فمشاركتها في قوة العمل لا تزال ضعيفة، سواء في المطلق أو مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي بقية دول العالم. إن انخفاض مشاركة المرأة لا يرجع إلى سبب واحد محدد، بل يتأثر بمجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والهيكلية، بالإضافة إلى التفضيلات الشخصية للمرأة نفسها. وقد تناول التقرير الأول عن "حالة المرأة في دول المشرق" العوائق التي تواجهها النساء في أربع مراحل حياتية حاسمة تقرر عندها المرأة الانسحاب من سوق العمل أو عدم الدخول مطلقًا، بما في ذلك مسؤوليات رعاية الطفل، وتوافر وسائل النقل العام، والبيئة القانونية، والفجوة بين القوانين وتطبيقاتها على أرض الواقع، بالإضافة إلى الأعراف الاجتماعية.*

*هذ العدد من "تحت المجهر" يتتبع الفتيات والنساء في الأردن منذ ولادتهن وخلال فترة تعليمهن وحتى دخولهم إلى سوق العمل، وقوفا عند الخطوات الرئيسية في مشوار تمكينهن الاقتصادي. إن الاستثمار في تعليم الفتيات وتنمية مهاراتهن أمر بالغ الأهمية لبناء رأسمالهن البشري، فهو يمهد الطريق لإدماجهن في سوق العمل والوصول إلى تمكينهن اقتصاديا. ومع دخولهن سوق العمل، قد تؤدي بعض القيود إلى صعوبة تحقيق هذا الاندماج أو إثنائهن عن الاستمرار فيه. يركز هذا التحليل على مجالين رئيسيين يمكن لإصلاحات السياسات والإجراءات المتعلقة بهما أن تحدث فرقًا في قدرة المرأة واستعدادها للعمل: (١) التوسع في مؤسسات رعاية الطفل المطابقة لمعيير الجودة وبأسعار معقولة؛ (٢) التوسع في خدمات النقل العام وتوفير نظام يعمل بشكل جيد ومريح وآمن.*

**يعد النهوض بدور المرأة عنصرا اقتصاديا أساسيا في أجندة الإصلاح في الأردن، ومحركا رئيسيا لتحقيق تنمية أقوى وأكثر شمولا واستدامة.** ظل النمو الاقتصادي في الأردن ضعيفا على مدى العقد الماضي، واتسم باستمرار انخفاض مستوى المشاركة في قوة العمل. فنظام التعليم يكفل المساواة لكل من الأولاد والبنات، والشبان والشابات، ولكن النساء يكافحن لرؤية إنجازاتهن التعليمية تترجم إلى إنتاجية اقتصادية. في الأردن، تشكل النساء ٥٠,٤٪ من السكان في سن العمل البالغ عددهم حوالي ٥,٥ مليون شخص، ولكن أقل من ١٤٪ من النساء يشاركن في قوة العمل، مقارنة بنسبة ٥٣٪ من الرجال. علاوة على ذلك، فإن نسبة النساء اللاتي لسن في مراحل التعليم أو في سوق العمل أو تتلقون التدريب تصل إلى ٣٨٪، مقارنة بنسبة ٢٨٪ للرجال. ومن بين أولئك الذين يدخلون سوق العمل، يظل ٣٠,٧٪ من النساء عاطلات عن العمل. وهذا يعني أن أقل من ١٠٪ من النساء يعملن بالفعل، ومن بينهن ٣٪ فقط يصلن إلى المناصب العليا (الشكل ٢-١). ويبلغ إجمالي نشاط ريادة الأعمال للنساء ٣,٣٪ في الأردن، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ١٠,٢٪. وفي عام ٢٠٢٢، وضع تقرير مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين الأردن في المرتبة ١٢٦ من بين ١٤٦ دولة.[١٩]

**إن الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية ضروري لتزويد المرأة برأس المال البشري الذي تحتاجه لتكون منتجة.**

**تساهم عوامل عديدة في منع المرأة من تحقيق إمكاناتها الاقتصادية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والتمويل والتكنولوجيا والحقوق القانونية، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية.** تبدأ رحلة المرأة منذ الصغر، حيث يعتبر الاستثمار في صحتها وتعليمها عنصران أساسيان في إعدادها وتزويدها بالقدرات البشرية اللازمة، من خلال الرعاية الصحية والتعليم. ويعد هذا الأمر في غاية الأهمية بالنسبة للأردن، حيث نادراً ما تدخل النساء الحاصلات على أقل من تعليم جامعي إلى قوة العمل، في حين أن النساء الحاصلات على تعليم جامعي يقبلن على المشاركة ولكنهن يجدن صعوبة في العثور على عمل مناسب (الشكل ٢-٢).

**يوفر الأردن خدمات الصحة الإنجابية وصحة الطفل الأساسية ذات جودة، حيث ينعكس توفر خدمات رعاية ما قبل الولادة والولادة وما بعدها على مؤشرات صحة الأمهات والأطفال بشكل جيد.** وقد منح مرسوم ملكي في عام ٢٠١٦ خدمات الرعاية الصحية المجانية في مرافق وزارة الصحة لجميع الأطفال دون سن السادسة، ويغطي ٧٢٪ من السكان نظام التأمين الصحي بينما تقدم مرافق وزارة الصحة خدمات للأردنيين غير المؤمن عليهم بأسعار مخفضة (مقابل ٢٠٪ من التكلفة). ونتيجة لذلك، تحصل ٩٨٪ من النساء الحوامل على خدمات الرعاية السابقة للولادة من أخصائيين ماهرين وتتم ولادة أطفالهن في أحد المرافق الصحية.[٢٠]

**الشكل ١-٢ الفجوات بين الجنسين سائدة في جميع المراحل**

نسبه مئويه

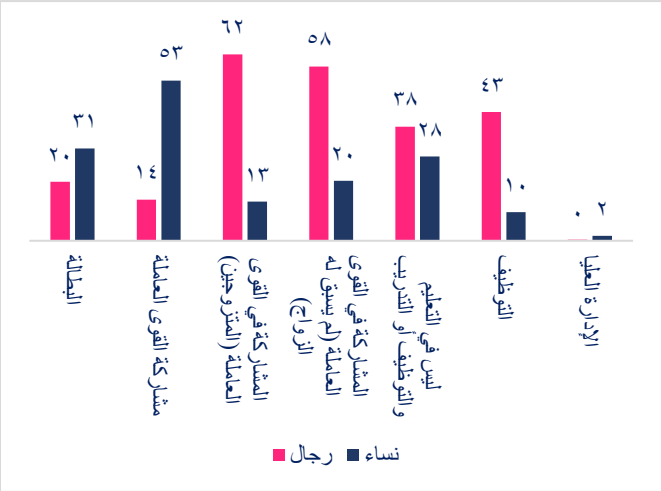


المصدر : دائرة الاحصاءات العامة

**الشكل ٢-٢ تقل احتمالية دخول النساء الحاصلات على تعليم أقل إلى سوق العمل**

نسبه مئويه

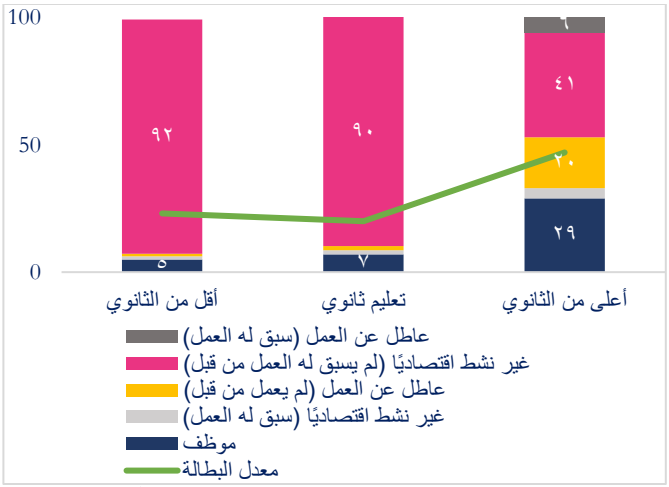


المصدر: البنك الدولي، تقرير رأس المال البشري (سيصدر قريباً)

وتشير الاحصاءات الصحية إلى أن حوالي ٨٣٪ من الأمهات و٨٦٪ من الأطفال حديثي الولادة قد خضعوا لفحص خلال اليومين الأولين بعد الولادة. وتحصل جميع الأمهات تقريباً على خدمات رعاية ما قبل الولادة الرئيسية أثناء زيارتهن، على الرغم من أن الاستشارة (٦٦٪) و متابعة الرضاعة الطبيعية (٦١٪) كانت أقل خدمات ما بعد الولادة المقدمة بنسبة ٦٦% و٦١%. كذلك، لا توجد فروقات كبيرة بين المحافظات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، مما يشير إلى أن أي تفاوت في نتائج

[١٩] يقيس مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين (الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي) سنويًا الوضع الحالي وتطور المساواة بين الجنسين عبر أربعة أبعاد رئيسية (المشاركة والفرص الاقتصادية، والتحصيل التعليمي، والصحة والبقاء، والتمكين السياسي).

[٢٠] ما يقرب من ١٠٠٪ من النساء يلدن أطفالهن على يد أخصائي صحي ماهر.

صحة الطفل لا تنبع من تفاوت الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وصحة الطفل. كما أنه لا توجد أيضًا تفاوتات كبيرة بين الجنسين في الجوانب الصحية (على سبيل المثال، التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة)، حيث جاءت الفتيات أقل تأثرًا ببعض المشكلات الصحية مثل نقص وزيادة الوزن (الشكل٢-٤). ومع ذلك، فإن أكثر من ثلث النساء ومن هم في سن الإنجاب يعانون من بعض المضاعفات الصحية، أبرزها فقر الدم، وهو ما يقارب (بل ويتجاوز في بعض الأحيان) المتوسط السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي البلدان المتوسطة الدخل.

**شهدت معدلات الوصول إلى خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة تحسنا في الأردن لكل من الأولاد والبنات (خاصة في السنة الثانية من رياض الأطفال)، لكنها تظل منخفضة بشكل عام مما يرتب آثارا على نتائج تنمية الطفولة ومع تقدمهم في نظام التعليم.** على الرغم من عدم وجود فجوات بين الجنسين في الوصول إلى التعليم، فإن أكثر من ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و٥ سنوات غير ملتحقين بالسنة الثانية من تعليم رياض الأطفال، وأكثر من الثلثين غير ملتحقين بمرحلة رياض الأطفال الأولى (الشكل ٢-٥).[٢١] من الأرجح أن يلتحق أطفال الأمهات المتعلمات (اللاتي حصلن على مستوى تعليم أكثر من الثانوي) ببرنامج تعليم الطفولة المبكرة (٢٣٪ مقابل ٤-٧٪ لأطفال الأمهات الحاصلات على تعليم أقل). يمكن تفسير انخفاض معدلات الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة جزئياً بالعوامل المتعلقة بتوفر مؤسسات رعاية الطفل والقدرة على تحمل تكاليفها، مما يؤثر على نمو الأطفال. في حين أن ٩٥٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٦ و٥٩ شهرًا كانوا على المسار الصحيح بالنسبة لأعمارهم من حيث النمو البدني، فإن ٣٨٪ فقط كانوا على المسار الصحيح فيما يتعلق بمهارات القراءة والكتابة والحساب (الشكل ٢-٦). تلك الفجوات في نتائج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للطلاب قد تلاحقهم إلى المرحلة الابتدائية الأساسية. فحوالي ٣٠٪ من الأطفال المسجلين في الصف الأول لم يكونوا مستعدين للتعلم،[٢٢] في حين يُظهر تقييم القراءة في الصف المبكر أن طلاقة القراءة ودرجة استيعابها تبلغ ٤٦,٢٪ و٣٦,٩٪ فقط على التوالي بين الطلاب الأردنيين في الصف الثاني والثالث.[٢٣]

**وخلافاً للتعليم ما قبل الابتدائي، فإن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وبدرجة أقل التعليم الثانوي تعتبر مرتفعة، ولكن الإناث (وكذلك الذكور) تبدأن في الانقطاع عن الدراسة مع تقدم المرحلة الدراسية.** في حين أن حوالي ٩٥٪ من الفتيات مسجلات في التعليم الأساسي، فإن ٨٥٪ من السكان الإناث في المرحلة العمرية ٢٥ سنة وأكثر أنهين تعليمهن الابتدائي، وثلثهن فقط تمكنن من إنهاء تعليمهن الثانوي، و٢٢٪ أنهين تعليمهن العالي. ومن النادر جدًا أن تلتحق الشابات بالدراسات العليا وينهينها (الشكل ٢-٧).[٢٤] ويرتبط التحصيل التعليمي ارتباطا وثيقا بالمهارات والكفاءات التي يتمتع بها سكان أي بلد، ويمكن النظر إليه باعتباره مؤشرا لكل من الجوانب الكمية والنوعية لمخزون رأس المال البشري.

**الشكل ٢-٣ تعكس المؤشرات الصحية جودة خدمات الرعاية الصحية الإنجابية ورعاية الطفل**

نسبه مئويه

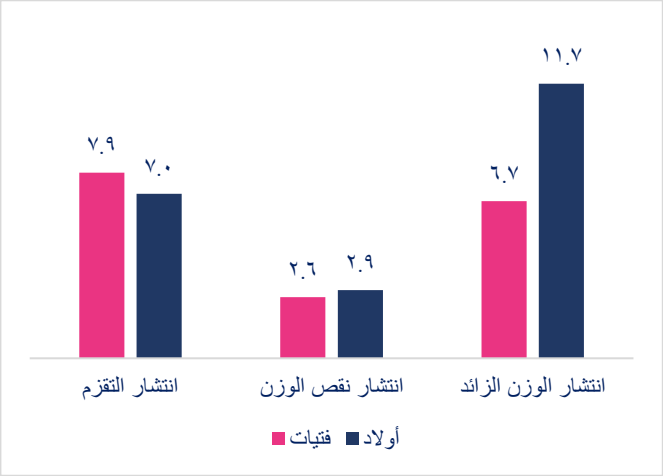


المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، بناءً على بيانات معهد اليونسكو للإحصاء بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٢٣.

**الشكل ٢-٤ يعاني أكثر من ثلث النساء في سن الإنجاب من بعض المضاعفات الصحية**

نسبه مئويه

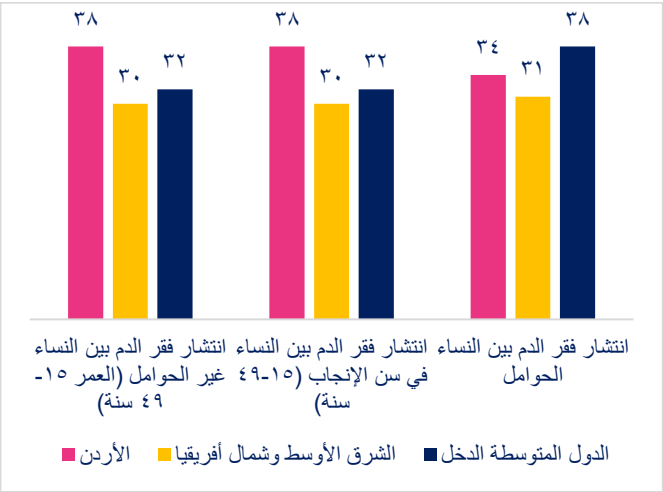


المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

[٢١] إن التعليم في المرحلة الأولى والثانية من رياض الأطفال لهؤلاء الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و٥ سنوات ليس إلزاميًا في الأردن في الوقت الراهن.
[٢٢] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف ٢٠١٨)
[٢٣] Gajderowicz & Jakubowski, ٢٠٢٢
[٢٤] يتم حساب التحصيل العلمي عن طريق قسمة عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ عامًا فما فوق والذين بلغوا أو أكملوا مستوى تعليميًا معينًا على إجمالي عدد السكان من نفس الفئة العمرية وضربهم في ١٠٠.

**الشكل ٢-٥ لا توجد فجوة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة...**

نسبه مئويه

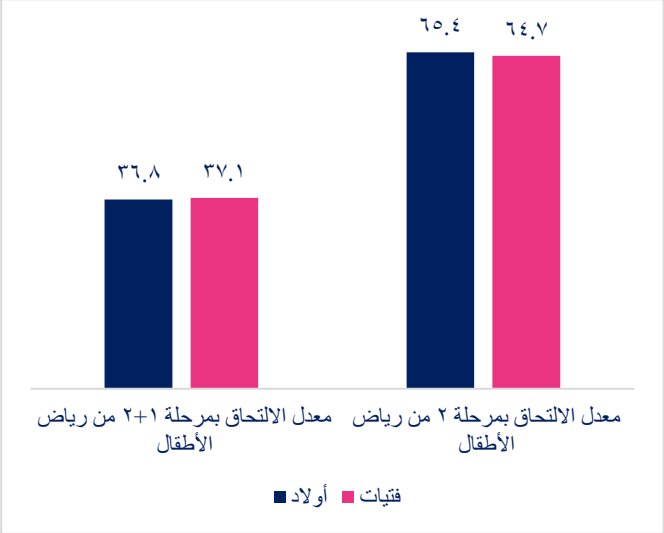


المصدر: وزارة التربية والتعليم

**الشكل ٢-٦ ... لكن ضعف الالتحاق بشكل عام يؤثر على مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى كل من الأولاد والبنات**

نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٦-٥٩ شهرًا، ٢٠١٧-٢٠١٨

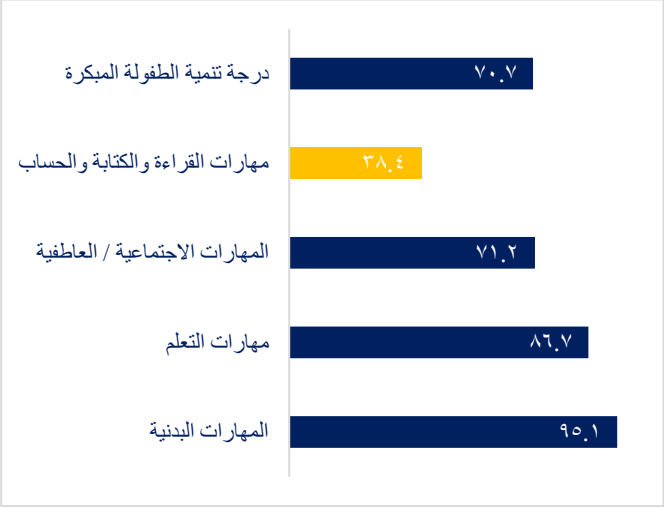


المصدر: المسح الديموغرافي والصحي في الأردن.

**يجتاز حوالي ثلثي الطالبات امتحان التوجيهي، بنسبة ٦١٪ (مقابل ٤٦٪ للذكور في عام ٢٠٢٢)، لكن ٢٢٪ فقط يكملن تعليمهن العالي.**[٢٥] ويلتحق عدد قليل جدًا من برامج التعليم والتدريب المهني والتقني (١٠,٢٪ في عام ٢٠٢٢)، على الرغم من أن معدل التحاق الرجال منخفض أيضًا (١٢,٨٪).

وتواجه النساء الحاصلات على تعليم جامعي معدلات بطالة أعلى قليلاً (٢٣٪ مقابل ٢٠٪ لنظرائهن الذكور). عدد قليل جداً من النساء الحاصلات على تعليم أقل من الجامعي ينشطن في سوق العمل، حيث يسجلن أدنى معدلات البطالة (٥٪).

**وتسلط العلاقة السببية المتبادلة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحالة رأس المال البشري الضوء على أهمية شبكات الأمان الاجتماعي ودورها في بناء وحماية رأس المال البشري للفتيات والشابات.** بالنسبة للأسر الفقيرة والضعيفة، فإن نقص الموارد النقدية وانخفاض القدرة على الاقتراض قد يعيق قدرتها على توفير الخدمات الصحية والتعليمية الكافية لأطفالها. ومن ثم، تلعب شبكات الأمان الاجتماعي دورا رئيسيا في حماية الأسر من الصدمات التي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على نمو الأطفال، على سبيل المثال من خلال دفعهم إلى ترك المدرسة. في الأردن، تقضي الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٧ و١٤ سنة حوالي عشر ساعات ) في الأسبوع (أو ما يعادل أكثر من يوم دراسي كامل) في المتوسط في النشاط الاقتصادي ولا يذهبن إلى المدرسة. وفي حين أن ٢٪ فقط من الفتيات في هذه الفئة العمرية يعملن، فإن أكثر من ٩٧٪ منهن يعملن في الأسرة بدون أجر.[٢٦] وتمتد هذه التحديات أيضًا إلى المراحل العمرية التالية مع تفاوت الوصول إلى فرص سوق العمل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تزايد الفقر.

**الشكل ٢-٧ معدل الالتحاق بالتعليم مرتفع ولكن استكمال درجات التعليم أقل بكثير**

نسبة السكان إناث وذكور ٢٥+ سنة

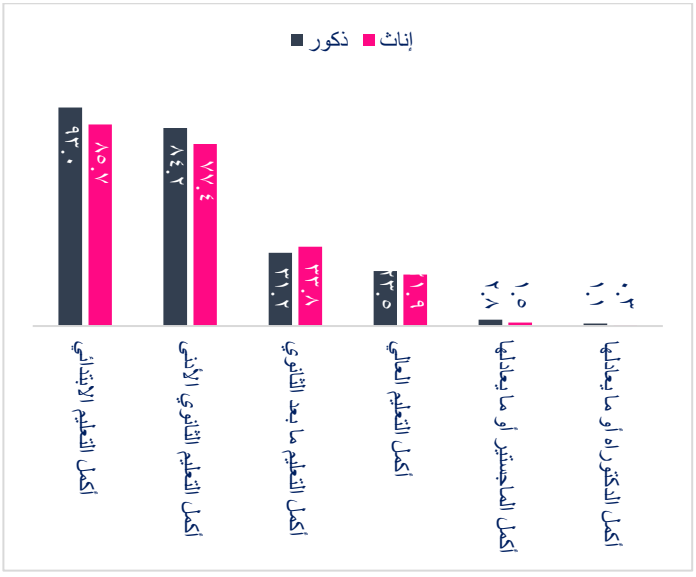


المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

[٢٥] امتحان التوجيهي العام – اختبار رفيع المستوى يعمل كآلية اختيار للوصول إلى التعليم العالي. نصف الأردنيين فقط يتقدمون للامتحان.

[٢٦] يتم تعريف العاملين في الأسرة بدون أجر على أنهم الأشخاص الذين يعملون بدون أجر في مؤسسة سوقية يديرها شخص ذو صلة يعيش في نفس الأسرة. المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

**ومن أجل دعم وتسريع تراكم رأس المال البشري للفتيات، ينبغي أن تكون استثمارات رأس المال البشري مصحوبة ببرامج واستراتيجيات الحد من الفقر.** ومن شأن التدخلات المستهدفة للحد من الفقر أن تساعد الأسر الفقيرة على إعطاء الأولوية للتعليم والصحة، بما في ذلك للفتيات، وجعلها أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المحتملة. بالإضافة إلى برنامج التحويلات النقدية الحالي، يعد ربط الأسر الفقيرة بالخدمات الاجتماعية أمرًا بالغ الأهمية أيضًا لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية في الأردن، على سبيل المثال من خلال ضمان وصولهم إلى آليات الانصاف (مثل حماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي والعنف القائم على الجنس).

### إن مشاركة المرأة في سوق العمل هي الحماية الأكثر استدامة ضد الفقر والضعف

**وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بأجندة التكامل الاقتصادي للمرأة[٢٧]، فإن السياسات الرامية إلى زيادة توظيف الإناث لم يكن لها سوى تأثير ضئيل حتى الآن.** حدد التقرير الأول عن "وضع المرأة في دول المشرق" لمرفق المساواة بين الجنسين في المشرق[٢٨] العوائق التي تواجهها النساء عند أربع نقاط تحول حاسمة يقرر عندها البعض الانسحاب من سوق العمل أو عدم الدخول مطلقًا. تلك المراحل تتلخص في "الاستعداد"، "الدخول والبقاء"، "الزواج"، "" إنجاب طفل". فبالإضافة إلى أهمية خلق فرص عمل إضافية، فإنه يحدد سلسلة من الأسباب التي تعيق مشاركة المرأة، بما في ذلك مسؤوليات رعاية الطفل، وتوافر خدمات النقل العام، والأعراف الاجتماعية، بالإضافة إلى البيئة القانونية.[٢٩]

**الشكل ٢-٨ النساء أقل نشاطا اقتصاديا بكثير من الرجال، ولا سيما بعد الزواج**
عدم المشاركة في قوة العمل، نسبة مئوية

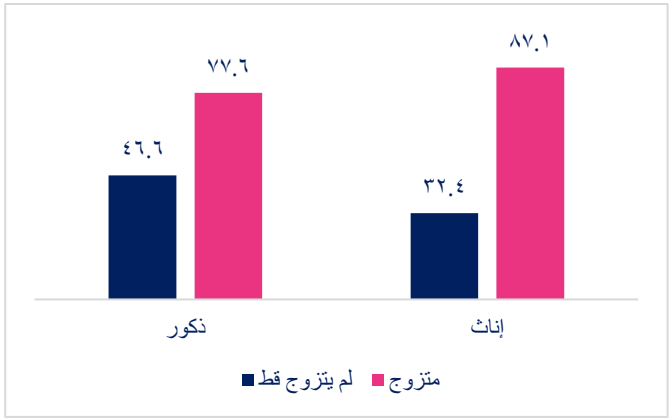


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

**الأعراف الاجتماعية** المتعلقة بملاءمة عمل المرأة وأدوارها المنزلية قد تشكل عائقا أمام مشاركتها الاقتصادية، ولكن هذه العوائق يمكن معالجتها.

**تشير دراسات سابقة إلى أن غالبية الأردنيين يؤيدون عمل المرأة خارج المنزل،[٣٠] إلا أن بعض المعتقدات والتوقعات قد تعترض طريق عملها.** وترتبط هذه التوقعات ارتباطًا وثيقًا بالمخاوف المتعلقة بالأدوار الجنسانية للنساء المتزوجات، أو التضارب مع مسؤوليات تقديم الرعاية، أو العمل في بيئات مختلطة بين الجنسين، أو قضاء وقت بعيدًا عن المنزل. ومن المتوقع أن تؤدي ساعات العمل الطويلة وإنجاب الأطفال الصغار إلى تثبيط موافقة الأزواج على عمل زوجاتهم.[٣١] وجدت دراسة أجراها البنك الدولي أن حوالي ١٤٪ من الأمهات اللاتي شملهن الاستطلاع أفادن بأن أزواجهن يعبرون عن عدم موافقتهم على النساء اللاتي يستخدمن خدمات رعاية الطفل من أجل توفير الوقت للعمل. كما أن الرأي القائل بأنه "عندما تكون الوظائف نادرة، يجب أن يكون للرجال الحق في الحصول على وظيفة أكثر من النساء" يعد شائعا على نطاق واسع بغض النظر عن مستوى التعليم والعمر والجنس للمشاركين في استطلاعات الرأي (الشكل ٢-٩). كما تلعب طبيعة الوظيفة أيضًا دورًا مهما، حيث قالت الغالبية العظمى من الشباب الأردني (أكثر من ٨٠٪) إن التدريس أو العمل في مجال الصحة تعتبر هي المهن المثالية للنساء، وهي مهن الموجودة بشكل أساسي في القطاع العام وتعكس تلك الآراء المعايير الجنسانية فيما يتعلق بالتوظيف.[٣٢]

**الشكل ٢-٩ عندما تكون الوظائف نادرة، هل يجب أن يكون للرجال حق أكبر في الحصول على وظيفة من المرأة؟**
نسبة المشاركين الموافقين على العبارة

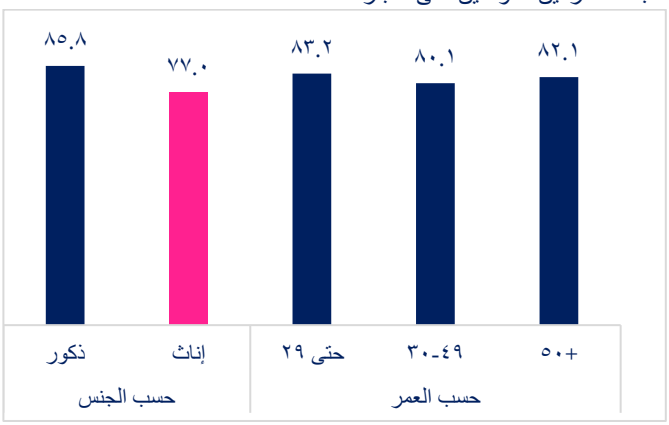


المصدر: مسح القيم العالمية (٢٠٢١-٢٠٢٢)

**الشكل ٢-١٠ يُنظر إلى الوظائف التقليدية على أنها مهن مثالية للنساء**

---

[٢٧] تمثل إستراتيجية النوع الاجتماعي لرؤية التحديث الاقتصادي في الأردن لتزامًا حكوميًا بسد الفجوات بين الجنسين من خلال تعزيز مشاركة المرأة في الأسواق وفي صنع القرار الاقتصادي.

[٢٨] البنك الدولي، ٢٠٢٠أ

[٢٩] يدرج الإطار ٣ الإصلاحات القانونية الهامة التي قامت بها الحكومة الأردنية في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات التشريعية. وتشمل الإصلاحات الإضافية الموصى بها تلك المتعلقة بقانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، على سبيل المثال بشأن إجازات الأبوة، والمساواة في سن التقاعد والتقاعد المبكر للرجال والنساء، وزيادة إجازة الأمومة في قانون العمل إلى ١٤ أسبوعًا بدلاً من ١٠ أسابيع الحالية، وفقًا لمعايير منظمة العمل الدولية.

[٣٠] يعتقد حوالي ستة وتسعين بالمائة من الأردنيين أنه من المقبول عمل المرأة (البنك الدولي. ٢٠١٨).

[٣١] البنك الدولي، ٢٠١٨.

[٣٢] مسح الشباب في الأردن، اليونيسف(٢٠٢١)

نسبة مئوية

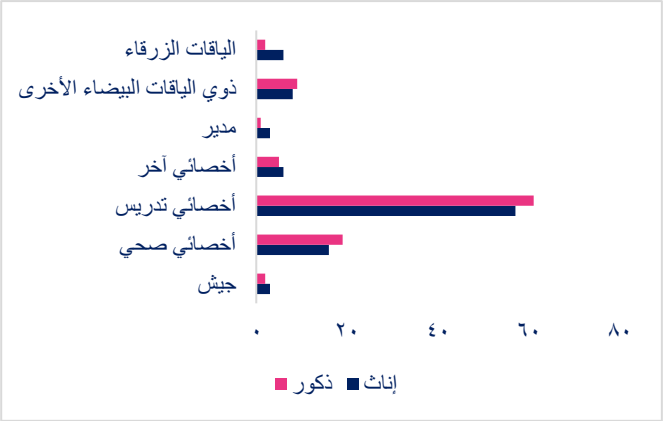


المصدر: اليونيسف (٢٠٢١)

**الشكل ٢-١١ وظائف معينة فقط للمرأة هي التي تحظى بالقبول بين الشباب في الأردن**

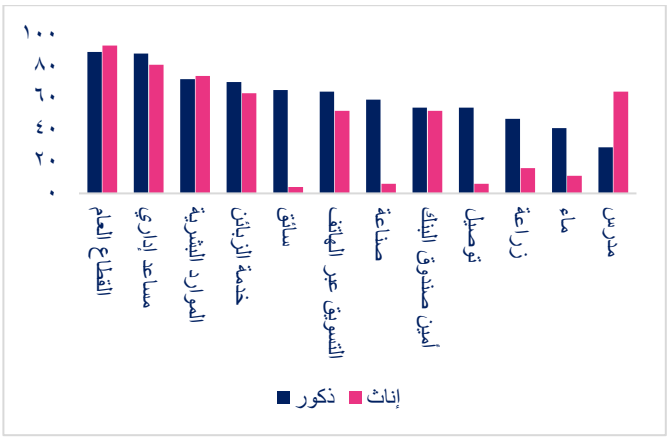


المصدر: اليونيسف (٢٠٢١)

**وفي حين أن انخفاض الطلب على العمالة يمثل العائق الرئيسي أمام توظيف النساء والرجال على حد سواء، فإن النساء يواجهن عوائق إضافية.** وتشمل هذه العوائق المتعلقة بتوافر وخصائص البنية التحتية للرعاية ووسائل النقل، بالإضافة إلى القيود القانونية والمؤسسات غير الرسمية (التي يشار إليها أيضًا باسم "المعايير والمعتقدات")، والتي يتدخل كل منها عند نقاط التحول الحرجة في الحياة.[٣٣] وقد تبنت الحكومة الأردنية العديد من المبادرات لمعالجة العديد من هذه القيود (الإطار ٣)،

إلا أن التقدم الذي تم قياسه بالمشاركة الاقتصادية الفعلية للمرأة لا يزال بطيئاً. ويجب أن تعالج أي سياسات أو برامج تستهدف النساء الأسباب الأساسية لعدم تواجدهن في قوة العمل ولماذا قد لا يفكرن حتى في العمل كخيار. يركز هذا التحليل ويقدم معلومات تفصيلية عن اثنين من العوائق الرئيسية: (١) توافر رعاية الطفل والقدرة على تحمل تكاليفها، و(٢) الوصول إلى وسائل النقل العام واستخدامها.

## الإطار ٣. مبادرات الحكومة الأردنية الأخيرة والمستمرة لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة

**الرؤية والاستراتيجية**

- ٢٠٢٢: إطلاق الاستراتيجية النوعية لرؤية التحديث الاقتصادي الأردني ٢٠٢٣-٢٠٣٣ بهدف مضاعفة.
- إطلاق الاستراتيجية النوعية لرؤية التحديث الاقتصادي الأردني ٢٠٢٣-٢٠٣٣، بهدف مضاعفة مشاركة المرأة في قوة العمل لتشمل - في الخطة التنفيذية - الأجندة التشريعية، ورعاية الطفل، وختم النوع الاجتماعي، والتجارة الإلكترونية للشركات المملوكة للنساء، ومبادرة "المرأة في التصنيع" .
- ٢٠٢٠: إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، بهدف تسهيل حق المرأة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والسياسية والقيادية.

[٣٣] البنك الدولي، ٢٠٢٠أ

**الإصلاحات القانونية**

- ٢٠٢٢: قانون الاستثمار: تقديم حوافز لكبار المستثمرين الذين يوظفون ٥٠٪ من النساء بمزايا إضافية.
- قانون العمل: (١) اعتماد وتنفيذ لائحة ساعات العمل المرنة (٢٠١٨)؛ اعتماد اللائحة الداخلية لطرائق رعاية الأطفال المدعومة من أصحاب العمل (٢٠٢١ و٢٠٢٣)؛ (٢) فرض المساواة في الأجور؛ (٣) تقديم تعريف للتحرش الجنسي في مكان العمل وفرض عقوبات على الانتهاكات (٢٠٢٣) ؛ و(٤) حظر التمييز في الحصول على فرصة العمل (٢٠٢٣)
- ٢٠٢٣: تجربة تبني الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي في وزارات مختارة (الصحة والتعليم والعمل والشؤون البرلمانية والسياسية). وتضمنت الخطوات الأولية (١) إصدار تعميمات الموازنة مع توجيهات بشأن تخصيص الموازنات التي تدعم تنفيذ المشاريع التي تعالج الفجوات بين الجنسين؛ (٢) تعيين نقاط اتصال في إدارة الموازنة العامة لتقديم الدعم في الوزارات التنفيذية، وبناء قدرات الوزارات التنفيذية تدريجياً لتحديد الفجوات بين الجنسين.

**الحماية الاجتماعية**

- إضافة النساء كممثلات للأسرة -إلى جانب أزواجهن- في طلبات الحصول على صندوق المعونة الوطنية، وتمكينهن من الحصول على النقد (جاري التنفيذ).
- ٢٠٢٠: صندوق أمومة الضمان الاجتماعي يدعم إجازة الأمومة. ومع ذلك، فإن الصندوق يغطي فقط الموظفين بأجر، لكنه يستثني النساء من غير الموظفات (العاملات لحسابهن الخاص، رائدات الأعمال ... إلخ).
- تحديد أهداف لضمان استفادة المرأة من البرامج الوطنية مثل برنامج التشغيل الوطني، وتكنولوجيا الشباب ووظائفهم، وصندوق دعم الصناعة

**رعاية الطفل**

- ٢٠١٨: الموافقة على اللائحة الداخلية لترخيص الحضانات المنزلية
- ٢٠٢١: اعتماد التدريب المعتمد للعاملين في مجال رعاية الطفل من قبل مجلس تنمية المهارات الفنية والمهنية
- ٢٠٢١: إطلاق برنامج رعاية الذي يتيح تقديم الدعم المالي لخدمات رعاية الطفل من خلال صندوق الأمومة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ويستفيد منه المرأة العاملة والحضانات الملتحقين بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- ٢٠٢٣: من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، يتم وضع خطة منح لتزويد المنظمات غير الحكومية المؤهلة بالدعم لإنشاء دور الحضانة.

**التوظيف**

- منذ عام ٢٠٠٨، تقديم الدعم لمصانع العمل التابعة التي أفادت النساء إلى حد كبير في المناطق الريفية، ومعظمها في قطاع الملابس.

**النقل و المواصلات العامة**

- ٢٠٢٢: تقديم إعانة نقل للنساء المعينات من خلال البرنامج الوطني للتوظيف
- ٢٠٢١: اعتماد التدريب المعتمد للعاملين في مجال رعاية الطفل من قبل مجلس تنمية المهارات الفنية والمهنية
- ٢٠٢٣:تقديم أجرة متكاملة وبأسعار معقولة لوسائل النقل العام لتلبية احتياجات المرأة.
- تبني وتفعيل مدونة قواعد سلوك النقل العام (جاري التنفيذ)
- استكمال مشروع النقل الوطني بالحافلات السريعة الذي يربط الزرقاء بغرب وجنوب عمان والمطار والشبكة المغذية له (جاري التنفيذ).
- الاستعداد لتطوير وسائل النقل العام بالمدن الثانوية.

**رعاية الطفل:** يوجد حوالي ١,٥ مليون طفل دون فرصة للوصول إلى خدمات رعاية الطفل؛ ومن شأن التوسع في توفير هذه الخدمات أن يخفف القيود المفروضة على العديد من النساء الراغبات في العمل.

**تعتبر مسؤوليات الأمهات كمقدمات للرعاية من بين المعوقات الرئيسية التي تحد من قدرتهن على الالتحاق بسوق العمل.** تقضي الأمهات غير العاملات في المتوسط ١٢ ساعة يوميا في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بينما تقضي الأمهات العاملات ٨ ساعات يوميا في أعمال الرعاية - بالإضافة إلى عملهن مدفوع الأجر. وبالتالي، ليس من المستغرب أن تكون المسؤوليات الأسرية هي السبب الرئيسي الذي ذكرته الأمهات لعدم المشاركة في سوق العمل. وقد أشار التقرير الثاني عن حالة المرأة في دول المشرق[٣٤] إلى أن مشاركة الإناث في قوة العمل في الأردن يمكن أن تزيد بما يتراوح بين ٢,٥ و٧,٣ نقطة مئوية وفقا لما إذا كانت خدمات رعاية الطفل مقدمة مقابل أجر أو مجانا. ولإرشاد تصميم السياسات والبرامج الفعالة، قام البنك الدولي بإجراء دراسة ميدانية (تصدر قريبًا) لاستكشاف جانبي الطلب والعرض في خدمات رعاية الأطفال. وتسلط الدراسة الضوء على مدى توفر خدمات رعاية الأطفال حاليا وسهولة الحصول عليها وجودتها، وعلى توقعات الأسر من خدمات الرعاية واستعدادها للانفاق عليها، خاصة عبر المواقع الجغرافية المختلفة.[٣٥]

**إن خدمات رعاية الطفل في الأردن محدودة؛ وتتركز الخدمات الرسمية في عدد قليل من المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، ومعظمها يقدمها مقدمو خدمات من القطاع الخاص.** وتشير التقديرات إلى أن ٢,٣% فقط من الأطفال في الأعمار أقل من ٥ سنوات يستفيدون من الخدمات الرسمية لرعاية الأطفال. لا يمكن أن تخدم القدرة الإجمالية لمقدمي خدمات رعاية الطفل المرخصين سوى أقل من ٣% من الأطفال دون سن الخامسة.[٣٦] وهذا يعني أن حوالي ١,٥ مليون طفل ليس لديهم إمكانية الوصول إلى تلك الخدمات. وتشير التقديرات إلى أن الأردن سيحتاج إلى أكثر من ٤٠ ألف منشأة رسمية إضافية لتوفير خدمات الرعاية لجميع الأطفال دون سن الخامسة. يشير التوزيع الجغرافي للمنشآت الرسمية لرعاية الطفل إلى الاختلافات في فرص الوصول إلى تلك الخدمات (الشكل ٢-١٤). فثلاثة من كل أربعة منشآت رعاية للأطفال موجودة في المحافظات الحضرية المكتظة بالسكان، عمان والزرقاء وإربد. وفي الوقت نفسه، تفتقر ١١ منطقة من أصل ٥١ إلى أي خدمات رسمية لرعاية الأطفال.[٣٧] ومع ذلك، فإن هذه المناطق التي تفتقر إلى أي خدمات لرعاية الأطفال، لا يوجد بها أدنى عدد من الأطفال دون سن الخامسة (الشكل ٢-١٥).

**الشكل ٢. ١٢ التوزيع الجغرافي لدور الحضانة**

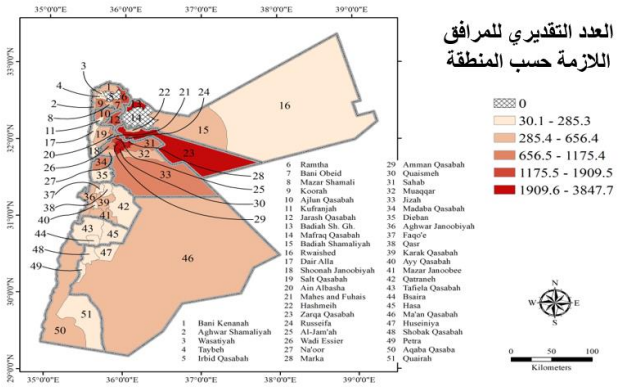


**الشكل ٢. ١٣ التوزيع الجغرافي للأطفال دون سن الخامسة**

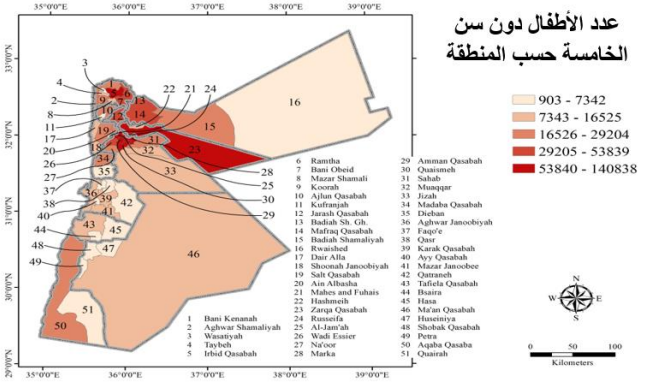


مصادر البيانات: سجلات وزارة التنمية الاجتماعية وجدول الحضانات الذي أعدته الوزارة – يناير ٢٠٢١ مدعماً بالمسح الهاتفي.

[٣٤] البنك الدولي (٢٠١٣)

[٣٥] البنك الدولي (لم ينشر بعد). تم إجراء دراسة ميدانية في الفترة ما بين فبراير ويوليو ٢٠٢١، وتتكون من ثلاثة عناصر رئيسية: (١) أولاً، تحليل مكاني وطني يقارن عدد الأطفال دون سن الخامسة مع الخدمات المقدمة بناءً على قائمة جميع مراكز رعاية الأطفال المرخصة المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية. ثانياً، إجراء تقييم متعمق (مسح) لمقدمي الخدمات في مناطق مختارة منخفضة ومتوسطة الدخل. ثالثًا، تقييم الطلب يتكون من مسح أسري للأمهات اللاتي لديهن أطفال دون سن الخامسة مدعومًا بمناقشات جماعية مركزة مع الأمهات (المستخدمات وغير المستخدمات لخدمات رعاية الأطفال) والآباء. تم استخدام العينات الهادفة لاختيار المناطق للعنصرين الثاني والثالث من التقييم.

[٣٦] اعتبارًا من يناير ٢٠٢١، يوجد ما يزيد قليلاً عن ١١٠٠ منشأة لرعاية الأطفال في الأردن بسعة إجمالية تبلغ حوالي ٣٣ ألف طفل وتوزيع غير متساو بين الأنواع.

[٣٧] وتقع في المنطقة الشمالية (بني كنانة، الأغوار الشمالية، الوسطية، الرويشد) والمنطقة الوسطى (الشونة الجنوبية، ذيبان) وفي الجنوب (فقوع، عي قصبة، المزار الجنوبي، القطرانة، والحسينية).

**هناك طلب كبير غير مستغل على خدمات رعاية الطفل في الأردن، وهو ما يمكن أن يغير رغبة النساء وقدرتهن على العمل وخلق فرص عمل جديدة لهن.** إن الإقبال على تلك الخدمات يعد أكثر انتشاراً بين النساء العاملات، خاصة النساء ذوات الدخل المرتفع (أكثر من ٦٠٠ دينار أردني). ما يقرب من ثلث الأمهات اللواتي لديهن أطفال ولا يحصلن على رعاية أطفال رسمية هن على استعداد للقيام بذلك، ولكن نصفهن فقط على استعداد لتكبد التكلفة. وعلى نحو متصل، فإن حوالي ٧٣٪ من الأمهات اللاتي لديهن أطفال صغار على استعداد للعمل أكثر إذا كانت خدمات رعاية الطفل الرسمية متاحة حتى لو مقابل رسوم، وترتفع النسبة إلى ٨٠٪ إذا تم كانت تلك الخدمات متاحة مجانًا. هذا التوسع في خدمات رعاية الطفل يمكن أيضًا أن يخلق وظائف جديدة للنساء، حيث تشير التقديرات إلى أن التوسع في تلك الخدمات لغطية ربع الفجوة سيخلق طلب يصل إلى ٦٠ ألف من مقدمي الرعاية الإضافيين.[٣٨] ويعرب أكثر من نصف النساء و٨٢٪ من الأمهات العاطلات عن العمل عن رغبتهن في العمل في قطاع الرعاية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى توفير خدمات رعاية الطفل بعد أوقات الدراسة، خاصة عندما يعمل كلا الوالدين خارج المنزل، ولكن انتشار هذه الخدمة محدود وغير منظم.

**قد يؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر على امكانية اللجوء لخدمات رعاية الطفل والاستفادة منها، وبالتالي هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية للنظر إلى تكلفة تلك الخدمات.** تبلغ تكلفة خدمات رعاية الطفل المتوفرة في السوق حوالي ٢٥٪ من إيرادات سوق العمل الفعلية أو المحتملة، مما يعني ضرورة النظر كأولوية لكل من القدرة على تحمل تكاليف الخدمات والمساواة في الأجور. إن ما يقرب من ١٣٪ فقط من مقدمي الخدمة لديهم أغلبية أطفال يأتون من أسر منخفضة الدخل، وأقل من ١٠٪ من الأطفال المسجلين في دور الحضانة الخاصة يأتون من أسر منخفضة الدخل. أما المنشآت الملحقة بأماكن العمل الموجودة في الأحياء ذات الدخل المنخفض فهي تخدم فقط أطفال موظفيها، وبالتالي نادرًا ما تستوعب أطفالًا من المجتمع المحيط. إن ٦٤٪ من الأمهات القاطنات في إحدى عشرة منطقة ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط - واللاتي لم يستخدمن مرافق رعاية الطفل من قبل - أبدين اهتمامًا بالحصول على تلك الخدمات (الشكل ٢-١٤)، في حين ابدت ٢٨٪ منهن عدم الاهتمام. ومن بين هؤلاء، أشارت ٢٧٪ منهن إلى التكلفة (١٩٪) وتوفر الخدمة (٨٪) كأسباب رئيسية لعدم إرسال أطفالهم إلى مراكز رعاية الطفل (الشكل ٢-١٥). وقد يكون عامل التكلفة مرتبطًا أيضًا بحقيقة أنه في كثير من الأحيان (٤٠٪ من الأسر التي شملها الاستطلاع)، تدفع الأم تكاليف رعاية الطفل بالكامل وتدفع أكثر من ربع دخلها الشهري لهذا الغرض.

**أظهرت الأسر المشاركة في مجموعات المناقشة اهتمامًا أكبر بجودة المناهج الدراسية وقدرات مقدمي الرعاية أكثر من جودة البنية التحتية والمرافق الخاصة بالحضانة.** تركزت التوقعات الخاصة بمرافق رعاية الطفل عالية الجودة على البيئات الآمنة. في الأردن، تختلف الجودة بين مقدمي خدمات رعاية الأطفال، في العناصر المتعلقة بالموارد البشرية، والتعلم، وفرص التفاعل مع أولياء الأمور. قد تؤدي ارتفاع تكاليف الإنشاء إلى الإضرار بجودة الخدمة المقدمة أو زيادة الرسوم. وبشكل عام، يلتزم مقدمو الخدمات من القطاع الخاص بالمتطلبات القانونية المتعلقة بالبنية التحتية، مثل المساحة المطلوبة لكل طفل (بالمتر المربع)، كما أن لديهم نسب منخفضة من الأطفال-إلى-مقدمي الرعاية. وبما أن معظم التمويل يذهب نحو الإيجار وتلبية متطلبات البنية التحتية للترخيص، فإن هذا يعني أن موارد مالية أقل تتبقى للإنفاق على الأوجه الأخرى المرتبطة بجودة الخدمة.

**الشكل ٢-١٤ أكثر من ثلثي الأمهات على استعداد لتلقي خدمات رعاية الأطفال**
نسبة مئوية

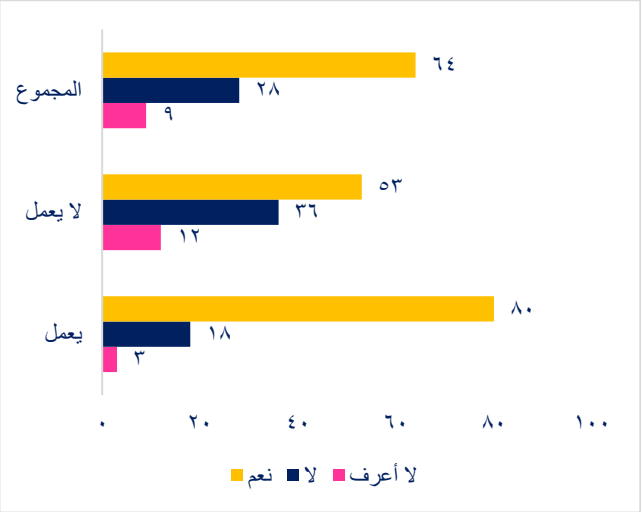


مسح جانب الطلب. حجم العينة = ٢٢٤
المصدر: البنك الدولي (سيصدر قريباً)

**الشكل ٢-١٥ التكلفة وعدم التوفر هي الأسباب الرئيسية لعدم إرسال الأطفال إلى مراكز رعاية الطفل**

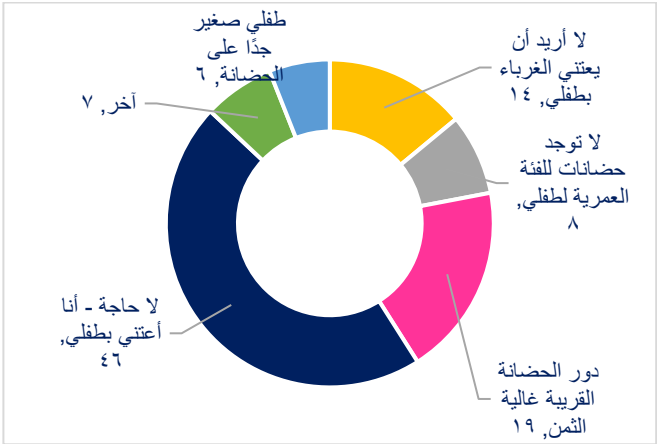


المصدر: البنك الدولي (سيصدر قريباً)

[٣٨] بناءً على حسابات نسبة مقدمي الرعاية إلى الأطفال.

**تتفاوت أيضًا جودة منشآت رعاية الطفل في المؤسسات العامة.** فحوالي ٩٪ فقط من دور رعاية الأطفال في المدارس العامة لديها منهج/برنامج تعليمي، مقارنة بأكثر من ٨٠٪ في مرافق المؤسسات العامة، وكلاهما يخدم موظفي الحكومة. وبشكل أعم، فإن معايير الجودة في المؤسسات العامة لا يتم تكليفها أو فحصها بشكل جيد، مما يؤدي إلى عدم وجود حافز كبير لتحسين الخدمات. بالإضافة إلى هذه المخاوف بشأن الجودة، ليست جميع الأسر قادرة أو راغبة في دفع القيم الحالية للرسوم. وتكشف نتائج المسح أيضًا أن الأمهات يتوقعن أجرا أعلى من متوسط الأجر حتى يتمكن من تسجيل أطفالهن في دور الحضانة. وهذه الفجوة بين الرسوم الحالية لخدمات رعاية الطفل واستعداد الأسر لتحمل التكلفة تعتبر واسعة، خاصة خارج عمان.

**وعلى الرغم من تفعيل دور مرافق رعاية الأطفال المدعومة من قبل أصحاب العمل، إلا أن هناك مجموعة من الحواجز القانونية والتنظيمية والمالية تمنع أصحاب العمل من تبني مثل هذه الممارسات.** فوفقًا للالتزام القانوني،[٣٩] يجب أن يستفيد حوالي ١٠٠٠ شخص من العاملون في شركات القطاع الخاص من خيارات رعاية الأطفال التي يدعمها صاحب العمل. ومع ذلك، فإن حوالي ٨٠٪ من أصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع ليس لديهم أي نية لتوفير خدمات رعاية الطفل المدعومة من قبلهم بينما كان الباقون في طور استكشاف حلول أو التخطيط لها أو تطويرها. السبب الرئيسي لعدم اتخاذ مثل هذا الإجراء هو عدم رؤية الحاجة أو الفوائد المترتبة على تقديم هذا الدعم ونقص دعم قيادات الشركات لتوفير تلك الخدمات للموظفين. وتشمل التحديات الأخرى الجوانب التنظيمية والقانونية والمالية وبعض الجوانب المؤقتة. ويفتقر أصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع إلى الوضوح بشأن مسؤولية مؤسساتهم، وتكلفة البنية التحتية، في حين يضطرون إلى النظر إلى عوامل أخرى مثل أماكن إقامة الموظفين، فضلا عن نقص متطلبات المساحة والبنية التحتية لإنشاء دور الحضانة في مكان العمل. ومع ذلك، لاحظت الشركات التي تقدم حلولا لدعم رعاية الطفل تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على جذب أصحاب المهارات، والاحتفاظ بالموظفين وشعورهم بالرضا الوظيفي، وعلى الإنتاجية، والتكامل المتحقق بين العمل والحياة الشخصية، وزيادة التنوع، وتعزيز ثقافة مكان العمل، والسيطرة على تغيب الموظفين، والتقدم الوظيفي للمرأة، والتحفيز، وعلى مساعدة الشركة للحصول على لقب "صاحب العمل المفضل".[٤٠]

**خدمات النقل**: ستة من كل عشر نساء غير عاملات يعتبرن عدم توافر خدمات النقل عائقًا رئيسيًا أمام دخولهن سوق العمل في منطقة عمان الكبرى. إن توافر خدمات النقل العام ميسورة التكلفة ومريحة وآمنة وفعالة هو أمر أساسي لتمكين كل من الرجال والنساء من ممارسة حقهم في العمل.

**معظم النساء غير قادرات على قضاء ساعات طويلة بعيدا عن المنزل.** يشكل الوقت عاملاً رئيسياً في حساباتهن لدخول سوق العمل، حيث يضاف الوقت الذي يقضونه في التنقل كجزء من الوقت الذي يقضونه في العمل عند التفكير في قبول وظيفة. ويعتمد العديد من الأشخاص من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط على وجه الخصوص، على نظام النقل العام باعتباره شريان الحياة للوصول إلى الفرص الاقتصادية. لذلك، فإن توافر وسائل النقل العام يمكن أن يساعد في الحد من عدم المساواة من خلال تحسين نتائج سوق العمل.[٤١] اتخذت الحكومة الأردنية العديد من الخطوات لتعزيز خدمات النقل العام. على سبيل المثال، فإن إدخال أول نظام نقل جماعي في البلاد (النقل السريع بالحافلات – المرحلة الأولى) في عمان ودمج الأسعار مع الخدمات المغذية في المرحلة الأولى تعتبر خطوات في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، هناك أوجه قصور محددة في نظام النقل العام تمنع النساء من ممارسة النشاط الاقتصادي. وتحدد دراسة أجراها البنك الدولي تركز على منطقة عمان الكبرى بعضاً من هذه التحديات الرئيسية.[٤٢]

**الشكل ٢. ١٦ يسهل لسكان المناطق المركزية في الأردن الوصول إلى حصة أكبر من الوظائف**

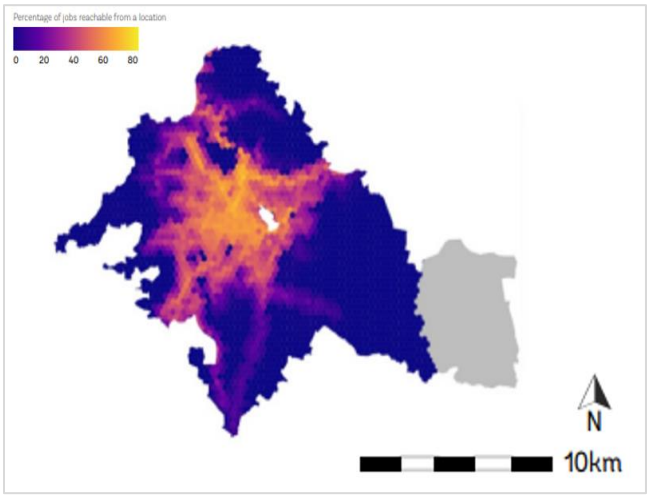


*المصدر: Alam and Bagnoli (٢٠٢٣)*

[٣٩] ينص قانون العمل (المادة ٧٢) على أن الشركات التي توظف ما لا يقل عن ٢٠ امرأة لديها ما لا يقل عن ١٠ أطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات يجب أن توفر الرعاية لهؤلاء الأطفال من قبل ممرضة مدربة في منشأة .

[٤٠] على سبيل المثال مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٧) ومجموعة البنك الدولي (٢٠٢٠ب).

[٤١] وحتى من دون احتساب تأثيرها على مشاركة المرأة في قوة العمل، فإن أوجه القصور المرتبطة بالنقل تكلف الأردن حوالي ٣ مليارات دولار سنوياً (٦٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي). المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢٢م

[٤٢] Alam and Bagnoli (٢٠٢٣)

**تعد إمكانية الوصول إلى الوظائف من خلال وسائل النقل العام أوسيرا على الأقدام ضعيفة.** وتشير التقديرات إلى أن ١٨٪ فقط من إجمالي الوظائف في منطقة العاصمة يمكن الوصول إليها من خلال خدمات النقل العام أو سيرا على الأقدام في أقل من ٦٠ دقيقة. يوضح الشكل ٢-١٦ أن الموظفين في المناطق الوسطى من الأردن يمكنهم الوصول إلى حصة أكبر بكثير من الوظائف (اللون الأفتح) مقارنة بأولئك الذين يعيشون في المناطق الطرفية (يدل عليها اللون الداكن). ويعد ذلك نتيجة لكثافة الوظائف مخططات سيرخدمات النقل العام.

**يجب أن يأخذ تصميم وتشغيل نظام النقل العام في الاعتبار أنماط التنقل المختلفة واحتياجات كل من الرجال والنساء. ف**النساء أقل قدرة على التنقل من الرجال - تشير التقديرات إلى أن ٥٣٪ فقط من النساء في سن العمل يقمن برحلة واحدة على الأقل يوميًا (فجوة قدرها ١٦ نقطة مئوية مقارنة بالرجال). النساء تعتمد بشكل أكبر على سيارات الأجرة لتلبية احتياجات التنقل الخاصة بهم، في حين أن حصة استخدام وسائل النقل العام لا تزال منخفضة لكل من الرجال والنساء . الذهاب إلى العمل هو السبب الرئيسي لاستخدام وسائل النقل العام بين الرجال، في حين أن الأنشطة الشخصية وغيرها (بما في ذلك الزيارات الدينية والاجتماعية والطبية والرعاية) هي الأسباب الرئيسية لدى النساء. ومن بين مستخدمي وسائل النقل العام، تعد الحافلات الصغيرة (الميكروباص) هي وسيلة النقل السائدة التي يستخدمها كل من الرجال والنساء (الشكل ٢-١٧). في المتوسط، يستغرق الأمر حوالي ساعة واحدة ويستخدم ما يقرب من مركبتي (أو بشكل أدق ١,٨) نقل عام لإكمال رحلة واحدة. تشير هذه الإحصائيات إلى أهمية شبكة التغذية وتغطية الشبكة بواسطة وسائل النقل العام.

**وترى ستة من كل عشر نساء غير عاملات أن عدم توافر خدمات النقل يعد عائقًا رئيسيًا أمام دخولهن سوق العمل ، فقد أشار ٩٧٪ منهن إلى عائقاً واحداً على** الأقل **متعلقاً بالنقل.** تحدد النساء المستخدمات للنقل العام العديد من التحديات التي يواجهنها، حيث تمثل تكلفة التنقل وطول الرحلات أهم تحديين أبلغت عنهما النساء. تحدد المستخدمات أيضًا عدم توفر أسباب الراحة (بما في ذلك مساحة الجلوس، وتكييف الهواء، والقدرة على التنقل مع الأطفال و البضائع، وسهولة ركوب الحافلات والنزول منها، وأوقات الانتظار في محطات العبور، وتوافر دورات المياه، وما إلى ذلك) من أهم التحديات التي يواجهنها، بالإضافة إلى أوقات الانتظار في محطات النقل العام (الشكل ٢-١٨). وتشير هذه النتائج أيضًا إلى أن هناك "رغبة كامنة" في دخول سوق العمل بين النساء غير الناشطات اقتصاديًا في الوقت الحالي، إذا أصبحت ظروف النقل أكثر ملاءمة.

**كشف الدراسات الاستقصائية في عمان أن معايير السلامة هي إحدى أهم القيود التي تحول دون مشاركة المرأة.** بالنسبة للنساء، تفتقر محطات النقل العام إلى وجود حراسة أو ممثلي الشرطة، ويوجد بها عدد قليل من النساء الأخريات، كما أن نوعية الأرصفة غير مواتية مما يثير مخاوفهن المتعلقة بالسلامة. وتشير استطلاعات سابقة[٤٣] إلى أن ٦٢٪ من النساء قالوا إنهن تعرضن لشكل من أشكال التحرش.[٤٤] تشير التقديرات إلى أن تحسين السلامة بنسبة ٥ نقاط مئوية حول محطات النقل العام في منطقة عمان الكبرى من شأنه أن يزيد من مشاركة الإناث في قوة العمل بمقدار ٤,٧ نقطة مئوية، من ١٣,٦٪ إلى ١٨,٣٪ بين النساء في سن العمل. تلك النسبة تعادل ٥٩ ألف امرأة إضافية في قوة العمل في عمان. إذا وجدت جميع النساء الإضافيات اللاتي يبحثن عن عمل وظيفة، فقد يؤدي ذلك إلى دخل إضافي إجمالي يزيد عن ٣٥٦ مليون دينار أردني سنويًا، أي ما يعادل زيادة بنسبة ٢,٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي لعمان. في حين أن السلامة هي أهم عائق بين النساء بشكل عام، يبدو أن إمكانية الوصول الى أماكن العمل تقيد المرأة ذات الدخل المنخفض. إن زيادة بنسبة ٥ نقاط مئوية في نسبة الوظائف التي يمكن الوصول إليها في غضون ٦٠ دقيقة باستخدام وسائل النقل العام أو السير من شأنها أن تزيد من فرص العمل لتلك الفئة من النساء بمقدار ٦,١ نقطة مئوية.[٤٥]

**إن تكلفة عدم تحسين وسائل النقل العام للنساء هي تكلفة مرتفعة.** وحتى في السيناريو الذي يتم فيه إزالة جميع القيود الأخرى التي تحول حصول المرأة على عمل، فإن الجودة الحالية لوسائل النقل العام في عمان لن تسمح لهن بالوصول إلى فرص العمل وستعيقهن من الحصول على عمل بشكل كامل.

**الشكل ٢-١٧ تعتمد النساء في عمان بشكل أكبر على وسائل النقل الخاصة**

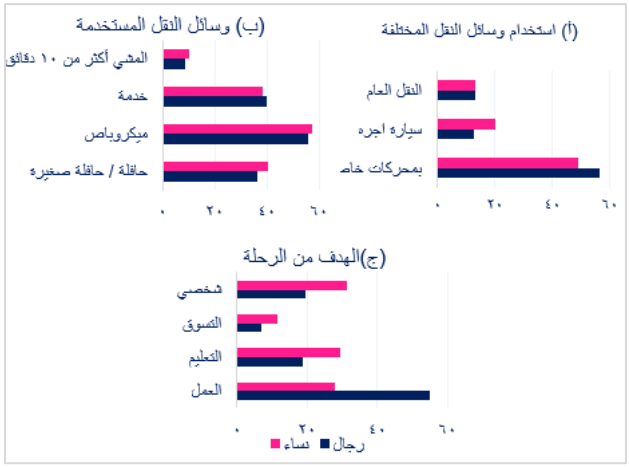


المصدر: Alam and Bagnoli (٢٠٢٣)

[٤٣] Sadaka (٢٠١٨)

[٤٤] تتناول الدراسة أشكال التحرش التالية: (أ) النظرات غير المريحة/غير المناسبة، (ب) الإساءة اللفظية، (ج) المطاردة، (د) الاعتداء الجسدي وغيرها

[٤٥] في حين يبدو أن إمكانية الوصول والسلامة تؤثر على احتمالية بحث المرأة عن وظيفة في عمان، إلا أنه يبدو أن تأثيرها ضئيل على احتمالية حصولها على وظيفة لاحقة. ويتفق هذا مع فكرة مفادها أنه على الرغم من أهمية وسائل النقل العام لتحسين وصول المرأة إلى فرص العمل، مما يجعلها أكثر عرضة للبحث عن وظائف بنشاط، إلا أن هناك حاجة إلى إجراءات تكميلية لترجمة هذه المشاركة النشطة إلى عمل مربح. وبالتالي فإن هذا يمثل الفرص الضائعة للنساء في عمان.

الشكل ٢-١٨ تم تحديد العديد من التحديات والتحسينات من قبل مستخدمات وسائل النقل العام من النساء

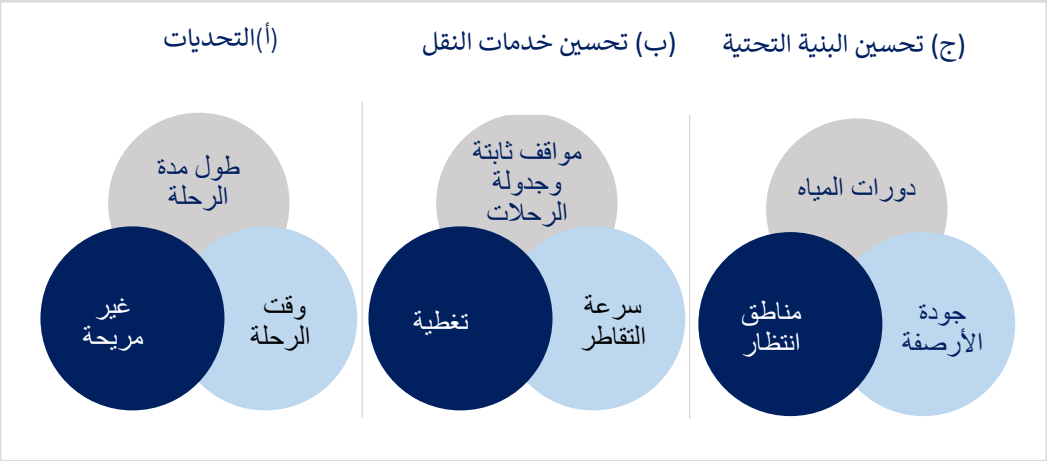

## الطريق الى المستقبل

**تشير الأدلة إلى أن حماية رأس المال البشري للفتيات والنساء والاستثمار فيه يعد شرط أساسي لإدماجهن ومساهمتهن في التنمية الاقتصادية.** وخلافا للمعتقد الحالي، لا تزال هناك أجندة غير مكتملة لتحسين تعليم الفتيات، حيث أن معدلات الالتحاق مرتفعة ولكن التحصيل التعليمي لا يزال أقل من المتوقع، حيث أن ٢٠٪ فقط من النساء في سن ٢٥ فأكثر ينهين تعليمهن العالي. هؤلاء النساء هن الأكثر نشاطا اقتصاديا. ومن المرجح أن يكون الانخفاض في المشاركة في قوة العمل عند الزواج أكثر احتمالا بالنسبة للنساء ذوات مستويات التعليم الأدنى (انخفاض بنسبة ٥٠ % بين النساء الحاصلات على تعليم أقل من مستوى المدرسة الثانوية)، ولكنه ينخفض مع ارتفاع مستوى التعليم (١٣ % على مستوى الدراسات العليا).[٤٦] ومن ثم، فمن الضروري توفير شبكة أمان للفتيات داخل الأسر الفقيرة، للتخفيف من مخاطر الزواج المبكر، أو ترك الدراسة، أو تعريض صحتهن للخطر. إن الطريق إلى المشاركة الاقتصادية يبدأ بحماية رأس المال البشري للفقراء.

**تشكل الأعراف الاجتماعية حاجزًا في جميع السياقات، ولكن يمكن معالجتها.** يمكن معالجة المخاوف المتعلقة بملاءمة عمل المرأة والأدوار المنزلية للمرأة بعدة طرق، بما في ذلك عن طريق التحايل على التحديات التي تغذي الصور النمطية والعوامل العملية المعارضة (توفير خدمات الرعاية) للسماح للمرأة بالعمل.

**تشير الأدلة المستقاة من التجارب العالمية إلى أن السياسات المؤثرة يمكن أن تحقق تغييرات واعدة في المشاركة الاقتصادية للمرأة.**[٤٧] ومع ذلك، لا يوجد حل سحري، فمعالجة أحد العوائق غالبًا ما تكون ضرورية ولكنها غير كافية. وبدلا من ذلك، هناك حاجة إلى تبني مجموعة كاملة من الأولويات والإجراءات التكميلية لتحسين وصول المرأة إلى فرص العمل، وجعلها أكثر نشاطا في البحث عن وظائف وترجمة هذه المشاركة النشطة إلى عمل مربح.

**إلى جانب بناء رأس المال البشري وحمايته، يمكن للنهوض بمجالين رئيسيين أن تحدث فرقًا في قدرة المرأة واستعدادها لدخول سوق العمل والبقاء فيه، هي توفير خدمات رعاية الطفل و خدمات النقل العام.** تشير الحسابات التقريبية إلى أن التوسع في توافر رعاية الطفل الرسمية يمكن أن يؤدي إلى زيادة في مشاركة الإناث في قوة العمل بمقدار ٢ -٧ نقطة مئوية اعتمادًا على ما إذا كانت الخدمات مقدمة مقابل أجر أو مجانًا. فيما يتعلق بوسائل النقل العام، هناك حاجة إلى توسيع نظام النقل العام الذي يعمل بشكل جيد ومريح وآمن. وتشير التقديرات إلى أن تحسين السلامة في وسائل النقل العام بنسبة ٥ نقاط مئوية يمكن أن يؤدي إلى زيادة قدرها ٤,٧ نقطة مئوية في مشاركة الإناث في قوة العمل، من ١٣,٦٪ إلى ١٨,٣ % من النساء في سن العمل.

**ولخدمة هدف توسيع قطاع خدمات رعاية الطفل وتحسينها، هناك حاجة إلى تبني سياسة وطنية بشأن رعاية الطفل.** وينبغي أن يشمل ذلك جميع المعنيين ويضمن ترابط النظام لزيادة الوصول إلى خيارات رعاية الطفل ذات الجودة وبأسعار معقولة، وتحسين نتائج التعلم للأطفال. وينبغي أن تشير هذه السياسة الوطنية إلى آليات تنسيق واضحة ويمكنها أيضًا تحديد كيفية تحسين جودة خدمات رعاية الطفل.

**وبالإضافة إلى الاستراتيجية، هناك حاجة إلى زيادة العرض وتوفير خدمات رعاية الطفل.** ومن الضروري النظر في طرائق متنوعة لتوفير رعاية الطفل لتلبية مختلف التفضيلات، بما في ذلك مستويات الخدمة وساعات العمل وتلبية احتياجات الفئات العمرية المختلفة. كذلك، يجب إعطاء الأولوية لتغطية الأسر الفقيرة والنساء الراغبات في العمل وإتاحة خيارات منخفضة التكلفة أو مجانية. وتكشف تقييمات العرض والطلب على حد سواء أن هناك فوارق جغرافية ونقص في القدرة على تقديم الخدمات الشاملة، مما يستبعد الأطفال والأسر الفقيرة بشكل خاص. يمكن أن تستفيد المحافظات أو المناطق المختلفة من الحلول ملائمة للبيئة المحيطة. على سبيل المثال، يمكن للمناطق الحضرية أن تستفيد من دور الحضانة المركزية ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة في حين أن المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة قد تحتاج إلى مرافق أصغر، مثل تلك التي تديرها المنظمات غير الهادفة للربح والتعاونيات ودور الحضانة المنزلية.

**ولتخفيف العبء على الأسر - وخاصة الأمهات العاملات وغير العاملات - هناك حاجة إلى ضمان تخصيص التمويل الكافي لتعزيز جودة وجاذبية خدمات رعاية الطفلوتوفيرها بتكلفة منخفضة.** فكما أظهرت دراسة العرض والطلب، يقع العبء المالي على عاتق الأسر بشكل غير متناسب، خاصة الأمهات، في حين أن عبء إنشاء دور الحضانة والحفاظ عليها يقع بشكل شبه حصري على عاتق المالكين لتمويلها. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتحسين الاستدامة المالية للقطاع لتقليل تكلفة تقديم الخدمة، مما يؤثر على الاستدامة المالية للحضانات الحالية بالإضافة إلى الحافز لتوسيع العرض والطلب في المستقبل، وهو ما يهم بشكل خاص دور الحضانة الخاصة. كذلك، فإن عدم كفاية الموارد المالية له آثارا سلبية على الجودة.

**ولتحسين نظام النقل، تتراوح الإجراءات المحددة بين الاستثمار العام في شبكة النقل العام وتعزيز الراحة واجراءات السلامة.** تشمل الإجراءات الرامية إلى تحسين تغطية شبكة النقل العام، على سبيل المثال، إنشاء/تعزيز وسائل النقل الجماعي (مثل الحافلات السريعة)، وتحسين شبكات التغذية، وإنشاء إدارة متكاملة للمحطات، وزيادة وتيرة الخدمة، وإعادة النظر إلى حالة محطات وسائل النقل العام الحالية، ودعم تحليل العرض والطلب وإعادة توجيه الخطوط وفقا للطلب. يمكن أن تشمل الإجراءات الرامية إلى جعل وسائل النقل العام منخفضة التكلفة فرض رسوم متكاملة على مراحل متعددة من رحلة النقل العام، مما يمكن أن يقلل من التكلفة الإجمالية للنقل ويجعلها في متناول الجميع. كما سيتم تشجيع النساء بشكل أكبر من خلال التحسينات في مستويات الراحة، على سبيل المثال من خلال تسهيل التنقل

[٤٦] Kasoolu *et al.* ٢٠١٩

[٤٧] انظر الملحق ٢

مع الأطفال والحقائب والبضائع الثقيلة، أو في حالات التي تعاني من صعوبة الحركة. كما أن حل مشكلة ازدحام المركبات يمكن أن يوفر المزيد من الراحة للنساء، وكذلك تحسين مناطق الانتظار حول محطات النقل العام وتوفير دورات المياه في محطات النقل العام. وأخيرا، فإن توفير بيئة آمنة للنساء يمكن أن يشجع العديد منهن على استخدام وسائل النقل العام بما في ذلك للذهاب إلى العمل، ولا سيما من خلال إجراءات تحسين الإضاءة والممرات في محطات النقل العام. وسيتطلب ذلك أيضًا إصدار مدونة القواعد السلوكية لسائقي وسائل النقل العام وآلية سهلة للإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى تلقي استجابة سريعة لهذه التقارير.

**اتخذت الحكومة الأردنية عدة مبادرات لتعزيز أجندة الإصلاحات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، ولكن التجديد المؤسسي الشامل، إلى جانب السياسات التمكينية وإشارة واضحة فيما يتعلق بدور المرأة، كلها أمور حاسمة في إزالة الحواجز وتسهيل دمج المرأة في قوة العمل.** من الممكن تحقيق تحول ملحوظ في إطار زمني قصير، بشرط تبني سياسات تمكينية. ومن المهم للغاية أيضًا تسريع الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تحفز التحول في المشهد الاقتصادي وتساعد في توليد الطلب الضروري على العمالة من خلال خلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص.

الشكل ٢-١٩ لا يوجد حل سحري: هناك حاجة إلى مجموعة كاملة من الأولويات لتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة

## الملحق ٢. التجارب العالمية مع السياسات المؤثرة لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل

| التجارب العالمية | التحديات | النتيجة المنشودة |
|---|---|---|
| - بالنسبة لاحتمالية انضمام المرأة إلى قوة العمل في البلدان النامية: تساهم صعوبة الوصول إلى وسائل النقل الآمنة بمقدار نحو ١٦,٥٪ من انخفاض تلك الاحتمالية (منظمة العمل الدولية ٢٠١٧).<br>- إن الاستثمارات في البنية التحتية التي تجعل استخدام وسائل النقل العام أكثر ملاءمة وأمانًا للنساء في ليما، بيرو يمكن أن تولد تأثيرات مهمة على سوق العمل للنساء المقيمات في تلك المناطق ( Martinez et al ٢٠١٨) | **السلامة في وسائل النقل العام** | **وسائل النقل العام الآمنة وبأسعار في المتناول** |
| - **تنفق النساء نسبة أعلى من دخلهن على وسائل النقل العام** مقارنة بالرجال (Lecompte & Bocajero ٢٠١٧)، حيث يقومن برحلات متعددة التوقف، ويحملن أمتعة إضافية، وغالبًا ما يرافقهن أطفال/كبار السن مما يجبرهن على الاعتماد على خيارات أكثر تكلفة مثل سيارات الأجرة ( Mejía-Dorantes & Villagrán 2019).<br>- **ارتفاع أسعار وسائل النقل العام يخلق يحد من القدرة على تحمل التكلفة بالنسبة للنساء.** يؤدي ارتفاع تكلفة النقل إلى تقليل فرص العمل والوصول إلى الأسواق بالنسبة للنساء، مما يقلل بالتالي من فرص المرأة في الكسب، وبالتالي يجعل العديد من النساء غير قادرات على تحمل تكاليف النقل (Borker 2022). | **القدرة على تحمل تكاليف وسائل النقل العام** | |
| - **تبني السياسات الصحيحة بعد عنصرا مهما**: زادت إثيوبيا معدلات الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من ٥٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٢١ في أعقاب إصلاحات السياسات التي عززت الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (Kim et al. 2022; Bendini & Devercelli 2022).<br>- **تنفيذ القوانين:** توصلت دراسة عالمية أجراها البنك الدولي - شملت ٩٥ دولة - إلى أن تنفيذ القوانين التي تحكم تقديم خدمات رعاية الطفل يزيد من مشاركة الإناث في قوة العمل بنسبة ٢ نقطة مئوية في المتوسط. ويزداد التأثير بمرور الوقت، ليصل إلى ٤ نقاط مئوية بعد خمس سنوات (Anukriti et al. 2023). | **اتساق سياسات رعاية الطفل** | **سهولة الوصول إلى خدمات رعاية الطفل عالية الجودة واستخدامها** |
| - **زيادة معدلات الالتحاق**: تُظهر الأدلة الواردة من أوزبكستان (البنك الدولي ٢٠١٣) والأدلة العالمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٧) وجود علاقة إيجابية بين جودة خدمات تعليم الطفولة المبكرة (معلمي مرحلة ما قبل المدرسة المؤهلين تأهيلاً عالياً، ومدارس رياض الأطفال المجهزة بالكامل..إلخ) ومعدلات الالتحاق. تظهر الأدلة الواردة منمنطقة أمريكا الجنوبية أن جودة خدمات رعاية الطفل هي أحد العوامل التي تحدد معدلات الالتحاق (Mateo Díaz & Rodriguez-Chamussy ٢٠١٦؛ Redaelli et al 2023).<br>- **جودة رعاية الطفل تؤثر على مشاركة الإناث في قوة العمل:** تظهر الأدلة الواردة من ألمانيا أن النساء اللاتي التحق أطفالهن بخدمات رعاية الطفولة المبكرة عالية الجودة أظهرن زيادة كبيرة في ساعات العمل مقارنة بمن لم يقمن بذلك.(Stahl & Schober 2019) | **مستوى العاملين في مجال رعاية الطفل والحضانات** | |
| - **تقليل القيود الزمنية المفروضة على المرأة:** تشير الأدلة العالمية إلى أن الوصول إلى رعاية الطفل ومدارس رياض الأطفال يقلل من القيود الزمنية المفروضة على المرأة، مما يسمح بزيادة توظيف المرأة وزيادة دخل الأسرة .(Evans, Jakiela, & Knauer 2021) وفي إندونيسيا، تؤدي كل مدرسة إضافية من مدارس رياض الأطفال العامة لكل ١٠٠٠ طفل في منطقة سكنية ما إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل بنسبة ٩,١٪ (Halim, Johnson, & Perova 2022; Cali 2022).<br>- **أثبتت مجموعة من التدخلات فعاليتها:** أدى توفير قسيمة مالية للحصول على خدمات رعاية الطفل في المراكز الموجودة في كينيا إلى زيادة بنسبة ١٧٪ في توظيف الأمهات ( Clark, Kabiru, Laszlo & Muthuri 2019). كما أدى توفير خدمات رعاية الطفل بعد المدرسة (لمدة ٣ ساعات بعد الدراسة) في تشيلي إلى زيادة بنسبة ٦ نقاط مئوية في توظيف الأمهات .(Martínez & Perticará 2017) وأدى توفير إمكانية الوصول إلى مراكز رعاية الطفل في المناطق الريفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زيادة بنسبة ١١ نقطة مئوية في مشاركة المرأة في الزراعة لأغراض تجارية (Donald & Vaillant، يصدر قريباً). وفي جنوب أفريقيا، وفر برنامج تجريبي دعماً مستهدفاً للمنظمات غير الحكومية القائمة ومقدمي خدمات رعاية الطفل من القطاع الخاص الذين يقدمون خدماتهم للفقراء وقد ثبت أنه فعال للغاية من حيث التكلفة، مما أدى إلى توسع كبير في إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات.(Biersteker 2010) | **توسيع خيارات مؤسسات رعاية الطفل** | |

# المراجع


Alam, M. Mehmood and L. Bagnoli "Ten-thousand Steps in Her Shoes: The Role of Public Transport in Women's Economic Empowerment – Evidence from Egypt, Jordan, and Lebanon." © World Bank, Washington, DC. *Forthcoming*.

Aloud, M. E., Al-Rashood, S., Ganguli, I., & Zafar, B. (2020) "Information and social norms: Experimental evidence on the labor market aspirations of Saudi women", National Bureau of Economic Research No. w26693.

Bursztyn, L., González, A. L., & Yanagizawa-Drott, D. (2020) "Misperceived social norms: Women working outside the home in Saudi Arabia", American economic review, 110(10), 2997-3029.

International Financing Corporation (IFC) (2017) "Tackling Childcare: The Business Case for Employer-Supported Childcare)

Jordan Times (2023) "MENA region's tourism faces challenges due to Gaza war — experts", November 13. https://www.jordantimes.com/news/local/mena-regions-tourism-faces-challenges-due-gaza-war-%E2%80%94-experts

Kasoolu, S.; R. Hausmann; T. O'Brien and M. Angel Sanntos et al (2019). "Female Labor in Jordan: A Systematic Approach to the Exclusion Puzzle", CID Faculty Working Paper No. 365, The Growth Lab. Harvard Kennedy School.

Sadaqa (2018) "Gender in Public Transportation – A perspective of women Users of Public Transportation" https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/15221.pdf

Social Security Investment Fund (SSIF), the Pillars of SSIF Investment Policy. https://www.ssif.gov.jo/Page.aspx?page_key=pillars_of_the_investment_policy

UNICEF (2021), "Youth Transitions to Adulthood in Jordan: High Aspirations, Challenging Realities".

UNICEF. (2018). Early Childhood Development Index.

World Food Program (2023) "Tight Funding Forces WFP to Reduce Food Assistance for Refugees in Jordan, Including in Camps" UN www.wfp.org/news/tight-funding-forces-wfp-reduce-food-assistance-syrian-refugees-jordan-including-camps

World Bank (2023a) "State of the Mashreq Women Flagship: Who Cares? - Care Work and Women's Labor Market Outcomes in Iraq, Jordan, and Lebanon"

World Bank (2023b) "Leveraging Commodity Risk Management in Jordan for Food Security and Regional Coordination" © World Bank

World Bank (2022) "Jordan Public Transport Diagnostic and Recommendations" © World Bank, Washington, DC

World Bank (2021) "Hashemite Kingdom of Jordan - Social Security Corporation (SSC): Toward Coverage Expansion and a More Adequate, Equitable and Sustainable Pension System".

World Bank (2020a) "Women's Economic Participation in Iraq, Jordan, and Lebanon". Washington, D.C.: World Bank Group.

World Bank Group (2020b) "The business case for investing in women's employment in Jordan", Case Study. https://documents1.worldbank.org/curated/en/648951629872045304/pdf/The-Business-Case-for-Investing-in-Women-s-Employment-in-Jordan-Amin-Kawar-and-Sons-AKS-Reaping-the-Benefits-of-Family-Friendly-Policies-Case-Study.pdf

World Bank (2018) "Hashemite Kingdom of Jordan – Understanding How Gender Norms in MNA Impact Female Employment Outcomes". Washington, D.C.: World Bank Group.

World Bank (forthcoming-a) "Formal Childcare in Jordan: Limited Services and Unmet Demand"

World Bank, (forthcoming-b) Jordan Human Capital Review